

المخاض الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٦

الأربعاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

خطاب السيد لينين مورينو غارسييس، الرئيس الدستوري  
لجمهورية إكوادور

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى  
خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

اصطُحِب السيد لينين مورينو غارسييس، الرئيس الدستوري  
لجمهورية إكوادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة،  
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لينين مورينو  
غارسييس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، وأن أدعوه إلى  
مخاطبة الجمعية.

الرئيس مورينو غارسييس (تكلم بالإسبانية): هناك مبادئ  
للتعايش بين البشر معترف بها عالمياً. وهذه المبادئ سارية  
سواء في أوقات السلم أو النزاع فيما بين الدول. وأود ذكر  
بعض الأمثلة: عليك باحترام كل دولة بمثل رغبتك في أن تحترم

دولتك؛ لا تتسامح مع إيذاء أيّ كان، وساعد دائماً المحتاجين  
قدر استطاعتك؛ لا يولد العنف إلا العنف، وتنتقل آثاره من  
جيل إلى جيل؛ السلام فيما بين البلدان نابع من التسامح وإيجاد  
مصالح مشتركة.

ولذلك، حرّي بنا أن نطرح السؤال التالي: إذا لم يكن  
هناك أيّ نزاع أبدي بين الدول، فلم لا نبين السلام إذاً في أقرب  
وقت ممكن؟ إن تلك الرؤى وغيرها للتعايش بين الشعوب، التي  
تنطبق على الحياة بين الدول والمجتمعات، مكرسة في مبادئ  
ميثاق الأمم المتحدة باستخدام صيغة مختلفة. فهي الركائز التي  
تقوم عليها القاعة الفسيحة التي تستضيفنا وتؤينا اليوم، ألا  
وهي قاعة الجمعية العامة.

وإنما الأمم المتحدة وأعمالها المتعددة الأطراف قائمة، لأن  
تلك المبادئ فعالة وتشكل الخطوط التوجيهية لتعايش سلمي  
ومنسجم، فضلاً عن أنها تعزز مصالح فرادى الدول وتوجّه تفاعل  
بعضها مع بعض. والمنظمة مثال حي على أن تعددية الأطراف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.  
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد  
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1929203 (A)



البعض؛ ولن يسعنا أيضاً أن نفهم بعضنا البعض في ظل فرض النزعة الأحادية.

والأمر سيّان بطبيعة الحال بالنسبة للمجتمعات القومية. ونعمل في إكوادور على تشجيع مبادرة ترمي إلى التوصل إلى اتفاق، حتى يتسنى لجميع أفراد المجتمع تحديد المجالات التي توحدهم والتغلب على المسائل التي تتباين آراؤهم بشأنها. كفانا تركيزاً على ما يث الفرقة بيننا ويفكك وحدتنا. بل دعونا نتطلع بدلاً من ذلك إلى ما يجمع صفوفنا، وما يحدد هويتنا وما يتيح لنا تعزيز مزيد من الرفاه المشترك.

فالتوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف الفاعلة في مجتمعنا ليس، بطبيعة الحال، بالأمر اليسير. بل يتبلور الاتفاق عندما يتم التغلب على الصعوبات معاً، مثل إيجاد أرضية مشتركة وترك المجال مفتوحاً للتسوية والابتكار عند البحث عن الحلول. وفي حال عدم وجود اتفاق، يثير ذلك السؤال التالي: ما هو البديل وأين؟ إن الاتفاق الوطني هو أفضل ترياق للسخط، والتعصب الأحادي الجانب وعدم احترام حقوق الإنسان؛ إذ ييسر نشئة مجتمعات ديمقراطية بالممارسة، لا مجرد أنها صُممت أو أعلنت كذلك.

ويحمل الاتفاق الوطني اسماً آخر على الصعيد الدولي، ولكنه يحتفظ بنفس الروح. وندعوه بتعددية الأطراف. إذ يمثل النهج المتعدد الأطراف الذي تروج له الأمم المتحدة أفضل أداة تتيح للمجتمعات أن تشارك في بناء ذلك العالم الأفضل الذي نتوق إليه ونحلم به جميعاً، من أجل مواجهة المشكلات التي، بسبب طابعها المتعدد الجوانب، تؤثر فينا على قدم المساواة، مثل القضاء على الفقر، وجودة التعليم، وحماية الكوكب، وإدماج أولئك الذين لا حول لهم ولا قوة.

ونعيش جميعاً في الجوار نفسه - كوكب الأرض - وهو محدود الحجم والموارد، فيما يتحمل عبء نمو سكاني لا ينفك يتزايد، فضلاً عن التحديات التي تواجه البيئة، وعدم المساواة

ما زالت أداة ضرورية تماماً. إذ تبين السبل الكفيلة بتعزيز التعاون عبر الحدود والمناطق الإقليمية، وأن التسوية السلمية للمنازعات إمكانيةً مطروحة دائماً للتفاوض - وهي بديل لأهوال عنف الحرب - وأن على البشر الاستجابة معاً لمشكلات عصرنا، أي التنمية المستدامة، وتغير المناخ، وحماية الطبيعة وحفظها، وبناء مجتمعات لا تميز بين الأفراد وتشمل الجميع، وإقامة الحوار بين الثقافات وتباين الآراء.

وفي ظل هذه المبادئ المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة، الموقع في سان فرانسيسكو، بوسع الجمعية العامة أن تعمل من أجل عالم أفضل، وأن تسعى إلى تطويرها وأوجهها المختلفة، بلداً تلو الآخر، ومنطقة تلو الأخرى ونزاعاً تلو الآخر. وعندما يفشل التعاون الدولي تستمر الحروب ويبدو الظلم أبدياً، وذلك لأن الدول عادة ما تفضل سبيلها أو أنها لا تملك الإرادة السياسية لتطبيق مبادئ الأمم المتحدة تطبيقاً سليماً.

وتتعرض تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى إلى كثير من الهجوم اليوم وباتنا محل انتقاد ضار. إذ نشهد محاولات مستمرة لإضعاف التعاون الدولي والتقليل من قيمة عمل الأمم المتحدة. ولذلك، أدعو جميع الدول إلى الاجتماع ومعالجة تلك التحديات الملحة والحديرة بأن نكررها ونتناولها بإسهاب، وهي تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والأزمات الإنسانية التي طال أمدها، وانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، وتفشي الفقر، وتزايد أوجه التفاوت والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، على سبيل المثال لا الحصر.

إن الحوار هو أساس العمل المتعدد الأطراف الذي يغذي الأمم المتحدة، وينبغي لنا أن نواصل الدعوة إليه. وما يدير العلاقات فيما بين الدول هو الإطار الفكري المشترك عند تحليل المشكلات؛ واحترام جميع وجهات النظر؛ وفي المقام الأول، ما يعقب ذلك من صياغة اتفاقات توافقية. ومن دون الحوار وروح الديمقراطية ذاتها، لن يكون بوسعنا أن نفهم بعضنا

تمن عن الحكمة. إن الحوار والعمل المتعدد الأطراف والاتفاق الوطني في إكوادور هي أمور لم تنشأ من فراغ. فخلفية أي دولة تحدد إجراءاتها وإجراءات عناصرها الاجتماعية الفاعلة، أي بمعنى أنها تعين حدود الملعب إذا جاز لنا استخدام مصطلح رياضي. وأنا أتكلم عن الحقوق الأساسية للشعب التي ترد في دستور إكوادور والميثاق العالمي للأمم المتحدة والمعاهدات الدولية التي تحمي الضمانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالطبيعة. والواقع أن إكوادور أصبحت قبل عام واحد خامس بلد في العالم يصدق على اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٨ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وإن كان ثمة شيء واحد أمل أن يذكر به التاريخ حكومي، فهو إيمانها الراسخ بحماية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع الفعلي بها وعملها من أجل ذلك.

إن إعادة المؤسسات الديمقراطية في إكوادور واحترام آراء الناس ووسائل الإعلام وحماية أعمال المعارضين السياسيين والمنظمات المدنية والقضاء على الكيانات البيروقراطية التي كانت ترمي سابقا إلى توسيع سلطة الدولة على حساب المجتمع المدني، هي جميعا مسائل تعالجها حكومي وتتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الأهداف ٤ و ٥ و ١٦ التي تتعلق بتوفير تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ والتشجيع على إقامة مجتمعات عادلة ومسالمة لا يُهمّش فيها أحد.

وتلك بطبيعة الحال ليست بالمهمة السهلة. إنها تتطلب الكثير من العمل للتغلب على ثقافة الخوف وقطع الروابط المؤسسية والقانونية والدفاع عن حرية الرأي والتعبير. غير أننا تمكنا، بالعزم والمثابرة، من تفكيك دولة الدعاية وإبطال قانون كان يكتم أفواه الصحفيين وإلغاء مؤسسة كانت تحاول إسكات الصحفيين وإنهاء وجود جهاز استخبارات كان يُكرس جهوده لتسجيل الأحداث الخاصة للإكوادوريين والتطفل على حياة

في الثروات، والحاجة الملحة إلى تحقيق مستويات كافية من الرفاه واحترام حقوق الإنسان. إنه عالم حيث لا يزال ثمة ما يغري بفرض الرؤى والمصالح الفردية باستخدام القوة.

ويبقى عمل الدول المتضافر الأداة الوحيدة لوضع حدّ لهذه الانتهاكات. ويجب علينا جميعا أن نشعر بأننا جزء من الحلول العالمية اللازمة للمشاكل العالمية. إن تغير المناخ وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتلوث المحيطات والانتقاص من حقوق الإنسان والقيود المفروضة على التجارة العالمية وتمهيش أهمية التجارة المنصفة، هي مسائل نواجهها جميعا ولا يمكن حلها بصورة ملائمة من دون إسهام جميع البلدان وإرادتها السياسية.

ويمثل نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي وحظر أسلحة الدمار الشامل مستقبلا، هدفا للتعايش، لا سيما في مناطق النزاعات الجارية أو الكامنة. وعندما نركز على النزاعات ومناطق النزاع الحالية، فثمة قاسم مشترك ثابت: خطر استخدام أسلحة الدمار الشامل. وعليه، فقد أودعت إكوادور تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يرجع إلى أن بلدنا يمكنه حيازة هذه الأسلحة أو حتى يريد ذلك، ولكن لأن من الواضح أن حيازة هذا النوع من الأسلحة من دون ضوابط يمكن أن تؤدي إلى استخدامها بشكل متعمد أو عرضي. وإن حدث ذلك، فإن آثاره الوحشية لن تقتصر على أولئك الذين يشنون حربا ذرية؛ بل إنها ستؤثر على العالم بأسره. وسنكون جميعا ضحايا التلوث الإشعاعي على مدى قرون. وسنتعرض نحن وذريتنا للعوامل الضارة التي تسبب أمراضا كارثية وتشوهات جينية.

إن المشاكل العالمية تؤثر علينا وتؤذيها جميعا. وحتى إن كان بعضها لا تؤثر علينا فورا، فإن حقيقة انتمائنا للجنس البشري تعني أننا متورطون. فلنظهر التعاطف مع الضحايا ولنفكر في معاناة المجتمعات التي تواجه هذه المسائل بشكل مباشر. ولا تزال مقولة تيرنس "كل ما يتعلق بالإنسان ليس غريبا بالنسبة لي"

وعلى الرغم من الافتقار إلى الموارد، استوعبت إكوادور جميع الذين وصلوا إلى أراضيها حتى الشهر الماضي. واليوم، في هذا المنتدى للديمقراطية العالمية، أدعو الأعضاء إلى الجلوس والتحدث مع ضحايا النزاع لمساعدتهم في الخروج من الكارثة التي تسببت فيها حكومة أمر واقع تفتقر إلى المسؤولية. ومن جانبها، ستستضيف إكوادور دورة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر، وهو أمر كان لا يمكن تصوره قبل عامين فقط. وفي الشهر نفسه، سنستضيف أيضا المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي يرأسه بلدي حاليا.

وكما ذكرت، فإن إكوادور تواصل مضاعفة جهودها المطردة في مجالات حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبينما نبذل كل ما في وسعنا في حدود قيود الميزانية المعتادة، من خلال خطتنا الإنمائية "Toda Una Vida" (العمر كله) وبرنامجها الفرعي "بعثات لاس مانويلاس"، فإننا ننفذ بفعالية برامج شاملة تحمي جميع البشر من لحظة حدوث الحمل وحتى نفاذ أمر الرب باختياره لنا إلى جواره. وعلى الرغم من تنفيذنا للحقوق المدنية والسياسية دون تأخير، فإنه يجري تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على النحو المعترف به في المعاهدات الدولية، تدريجيا. ومع ذلك، فإنها ذات أهمية خاصة للبلدان النامية؛ وأهميتها والعمل على النهوض بها أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمعظم العالم. ويجب أيضا أن تسمو هذه الحقوق على المواقف السياسية والأيدولوجية بالنظر إلى أنها تجسد القيم العالمية.

إن حماية كوكب الأرض، منزلنا الكبير، أمر حتمي. وفي إكوادور، نفذنا بالفعل قانونا لكفاءة الطاقة. وجرى توقيع اتفاق لاقتصاد التدوير مع القطاع الصناعي لبناء اقتصاد حديث يقوم على البلاستيك. وشرعنا أيضا في إلغاء الضرائب على استيراد المركبات الكهربائية وتمنح ائتمانات بشروط تفضيلية للتنقل المستدام، مع استخدام الطاقة المتجددة في وسائل النقل العام.

السياسيين المعارضين وقرصنة المراسلات الإلكترونية للآخرين وقواعد بياناتهم، بدلا حماية مصالحنا الجماعية. ونجحنا في تلك المهمة. وأنا أشعر بعظيم الفخر - أشعر بالفخر بأني سمحت لهواء الديمقراطية النقي والمنعش بأن يتخلل مؤسسة مغلقة كانت تقوم على التعصب والاعتداء والسعي العبي للاستحواذ على السلطة، حبا في السلطة.

وأستعرض فيما يلي وقائع ذات المصادقية. ففي العام الماضي، زار المقرران الخاصان المعينان بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية إكوادور، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وعادت إكوادور للمشاركة في منتديات البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان ووقعنا البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وهذا لا يشكل مجرد توقيع آخر؛ إنه يتماشى مع الإجراءات الحازمة التي اتخذناها لنصبح أول بلد في منطقتنا يوقع الاتفاقية التي تحمي إحدى أضعف الفئات في مجتمعنا والذين ليس لديهم حيلة للدفاع عن أنفسهم، ألا وهم، أطفالنا. ومن الفئات الضعيفة الأخرى المهاجرون. وقد استقبلنا بالفعل حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من أشقائنا وشقيقاتنا الفنزويليين، ضحايا أسوأ نزوح في قارتنا. وتمثل مهمة الأمم المتحدة في السعي إلى إيجاد حل نهائي للأزمة في فنزويلا. ويقول لنا أشقاؤنا وشقيقاتنا الفنزويليون يوميا إنه لا توجد أغذية ولا رعاية صحية ولا دواء وإن قطاع التعليم يعاني. وهم يغادرون وطنهم بدافع من اليأس خشية أن يروا أنفسهم يموتون أمام العالم الذي ينظر إليهم بفتور وعلى نحو لا ينم عن الود. فلا يوجد من يترك وطنه الحبيب وأقاربه وأصدقائه طوعا؛ إنهم يفعلون ذلك لأنهم مضطرون للذهاب للمهجر بسبب حكومة استبدادية تفتقر إلى أي حس إنساني.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد لينين مورينو غارسييس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### خطاب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطُحِب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس موراليس (تكلم بالإسبانية):** قال سينيكا إن البشر لا يحبون أوطانهم لأنها عظيمة؛ بل يحبونها لأنها ملكهم. أشكر السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على رئاستها للجمعية العامة بنجاح في دورتها الثالثة والسبعين. وأهنئ أيضاً رئيس الجمعية، السيد تيجاني محمد بندي، الذي يشجع بالفعل على إجراء مناقشة عالمية نشطة للغاية.

غواتيمالا هي مدافع قوي عن سيادة القانون والمثل الديمقراطية. وبهذه الروح نجري هذا العام انتخابات حرة تستند إلى المعايير الدولية للديمقراطية الانتخابية. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على أنه تم تنفيذ التصويت البريدي لأول مرة في تاريخ غواتيمالا السياسي، والذي يشكل سابقة لضمان الحق في التصويت خارج حدودنا. إن غواتيمالا الآن لديها مؤسسات أقوى وذات قدرات تقنية لتتمكن من أداء دورها في المجتمع.

وفي وقت سابق من هذا الشهر وخلال مؤتمر القمة الرئاسي لبلدان الأمازون، قلت إننا ينبغي أن نحقق قفزة فيما يتعلق بمفهوم التطور والتنمية والتقدم لأن هذا المفهوم أصبح أنانيا واستهلاكيا وقائماً على النهب. وما زلنا نتمسك بالأمل في أنه في مواجهة تلك الاتجاهات السلبية التي تؤثر على التعايش الإنساني، توجد أيضاً علامات على التضامن والأخوة والاحترام المتبادل. فلنحاول تعزيز هذه الفضائل بين الدول.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكتف بصورة منهجية لإجراءاته الرامية إلى تعزيز التضامن؛ والحفاظ على العلاقات الأخوية وحسن الجوار؛ وإبداء الاحترام ليس للبيئة فحسب، بل أيضاً لمختلف الثقافات والبلدان على الجانب الآخر من المحيطات ولضحايا النزاعات. إن هذه النزاعات هي من صنع كل من الإنسان والكوارث الطبيعية، التي أصبحت مدمرة على نحو متزايد بسبب الآثار الضارة للاحتار العالمي.

إن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تشكيل قوام الحياة الدولية من التعاون والتضامن بين الأمم هي، بكل بساطة، أن نضع تلك المفاهيم موضع التنفيذ، بينما نواصل بالطبع السعي في الجهود الملموسة التي تؤكد، كما قلت سابقاً، ما يوحدنا وما لدينا من قواسم مشتركة، وليس ما يفرقنا.

يجب أن تصبح حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دعائم لنظم إدارة السلطات. إننا نحلم ونأمل أن نقيس يوماً ما التنمية على أساس عدد الأشخاص المعاقين الذين تم إدماجهم بشكل كامل، وغياب العنف الجنساني، والقيم والمبادئ التي يتم تدريسها في الفصول، والصحافة، وفي الشوارع، وفي الانتخابات. إن الأمر يتوقف علينا وعلى إيماننا حتى تتمكن من التوقف عن رؤية القيم الأخلاقية للحضارة بوصفها أهدافاً طوباوية وغير قابلة للتحقيق وأنها ببساطة نماذج نمطية، ولكن بدلاً من ذلك رؤيتها بوصفها تطلعات لما نصبو إلى بلوغه، ونقاط ننطلق منها، وبوصفها أساساً تطلعات لنوعية سلوكنا.

وعلى صعيد الأمن، اتخذنا خطوات حازمة أدت إلى مؤشرات إيجابية للغاية. لقد خفضنا معدل القتل لكل ١٠٠ ألف نسمة، مما حافظ على الاتجاه الهبوطي الأكثر ملاءمة في السنوات العشرين الماضية. وكان ذلك ممكناً بفضل عملية تطهير في صفوف قواتنا الأمنية وإكسابها المزيد من الاحترافية والكفاءة.

وقد تمكّنت الشرطة المدنية الوطنية من تفكيك العصابات الإجرامية الخطيرة التي تورطت في عمليات الابتزاز والاختطاف وسرقة المركبات وفي جرائم الممتلكات. وارتفع عدد أفراد الشرطة من ٣١ ٠٠٠ في عام ٢٠١٥ إلى ٤٢ ٠٠٠ فرد في الشرطة المدنية الوطنية هذا العام، وهم الآن مجهزون بشكل أفضل ويتقاضون أجوراً أعلى.

وفي مجال البنية التحتية، ورثنا شبكة طرق منهاره، حيث كانت نسبة ٦٠ في المائة من الطرق في حالة سيئة أو رهيبه. لكن بعد حل مشاكل الميزانية والإدارة والقضاء التي أضرت بعدد من العقود، يمكننا اليوم القول إن ٧٢ في المائة من الطرق حصلت على تصنيف جيد إلى مثالي، وفقاً للتقييم الذي أجراه البرنامج الوطني للقدرة على التنافس. ونأمل أن يكون أكثر من ٨٥ في المائة من الطرق في حالة مثالية بحلول نهاية هذا العام، مما سيجب للحكومة المقبلة ليس فقط بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة، ولكن أيضاً بناء عدد كبير من الطرق التي لا يزال البلد بحاجة إليها.

وفيما يتعلق بالبيئة، قمنا بزيادة حماية غاباتنا، التي هي رئة العالم. ونحن نخطط لإعادة تشجير ١,٢ مليون هكتار بحلول عام ٢٠٣٢، حيث استثمرت حكومتنا ٥٠ مليون دولار في السنة، أي ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار في برامج التحفيز الحرجي. وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن استيائنا من الحرائق الأخيرة التي اجتاحت غابات الأمازون المطيرة.

في مجال التعليم، زاد متوسط عدد أيام الدراسة الكاملة من ١٦٣ يوماً في عام ٢٠١٥ إلى ١٩٨ يوماً دراسياً كاملاً هذا العام، وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ غواتيمالا الحديث. تمت زيادة التغطية التعليمية لتشمل ٣ ملايين و ١٢٢ ألف طالب، ويمكنني القول بكل فخر إننا ضاعفنا استثماراتنا في الوجبات المدرسية اليومية بمقدار أربع مرات. ونحن في ذلك نعتمد على أولياء أمور كل مدرسة، فهم الذين يضمنون شفافية البرنامج، مع التركيز على تعليم وصحة أطفالنا.

ولأول مرة على الإطلاق زودت الدولة أكثر من ألف مدرسة بالمعدات التكنولوجية في سنة واحدة والتزمت تماماً بتسليم المواد التعليمية والكتب المدرسية باللغتين المايا والإسبانية، وهو أمر لم يحدث من قبل. وبمرور الوقت تم تخصيص الموارد المالية أيضاً لجميع البرامج التعليمية وكفلنا الحصول على التعليم الغواتيمالي الجاني. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برنامج "انضموا لي للنمو"، والذي يهدف إلى مساعدة التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، أي الأطفال من الولادة وحتى سن أربع سنوات الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم العام. علاوة على ذلك، بالنسبة لمن لم يتمكنوا من الدراسة في التعليم النظامي تم إطلاق نظام لإصدار شهادات المهارات والتي تفر وتوثق معارف ومهارات الأشخاص الذين يعملون في حرفة تعلموها طوال حياتهم، سواء بالنسبة للغواتيماليين في غواتيمالا أو لمن يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مجال آخر من مجالات التنمية، أعطينا أولوية لبرنامج "الشراكة الحكومية المفتوحة" للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، والذي تمخض عنه سياسة وطنية للشفافية ومكافحة الفساد. لقد ركزت إدارة حكومتنا على تعزيز ثقافة الشفافية والحكم الرشيد. وأطلقنا اللجنة الرئاسية للإدارة العامة المفتوحة والشفافية، التي تسير جنباً إلى جنب مع خطة العمل الوطنية المفتوحة الرابعة للحكومة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

العدل الدولية. ولم تكن العلاقات بين غواتيمالا وبليز أبدا أفضل مما هي عليه الآن، ونحن مصممون على مواصلة تعزيزها. وأتقدم بالشكر الجزيل والصادق لمجموعة البلدان الصديقة التي دعمت غواتيمالا وبليز في هذه العملية، حيث ساد الحوار الذي هو أساس الديمقراطية الحقيقية.

ويسرني أيضا أن أفيد الدول الأعضاء علما بأن غواتيمالا عقدت بنجاح في أنتيغوا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي مؤتمر القمة السادس والعشرين لرؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية - الأمريكية. وكان واحدا من مؤتمرات القمة التي شهدت أكبر مشاركة في التاريخ، وسمح لنا بوضع سياسات للتعاون تحت شعار "المنطقة الأيبيرية - الأمريكية المزدهرة والشاملة للجميع والمستدامة".

وعلى المستوى الدولي، تؤمن غواتيمالا بأن لجميع البلدان، ولا سيما منها تلك التي تعتنق الديمقراطية والمبادئ التي أحييت الأمم المتحدة، الحق في الانتماء إلى هذه المنظمة العظيمة. ونؤمن بأن تجربة جمهورية الصين وقدراتها فيما يتعلق بتايوان يمكن أن تسهم في تعزيز تعددية الأطراف داخل هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة.

وتؤكد حكومة غواتيمالا من جديد التزامها بسياسات الهجرة التي تضع البشر في صميم التنمية والازدهار. ونحن حريصون على التعاون مع نظام شامل لإدارة الهجرة يحترم حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع الأوقات. ونتشاطر بكل ثبات المثل العليا للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. ولهذا السبب نقوم بتنسيق الجهود مع مختلف البلدان للتخفيف من الأسباب الفعلية لهذه الهجرة. لكن من أجل كبح الهجرة غير النظامية، يجب أن نتحمل هذه المسؤولية المشتركة بطريقة مسؤولة لأن لجميع البلدان دورا تقوم به في واقع اليوم، ولا يمكننا اتخاذ خطوات حاسمة لحماية أمننا إلا من خلال العمل معاً.

ولدى غواتيمالا ثروة هائلة من المياه كما تعلم الجمعية، ولهذا السبب أعددتنا عملية لحماية أنهارنا وبحيراتنا وبحارنا. وقد أصبحنا الآن مرجعا للعالم في هذا المجال، وذلك بفضل إنشاء وتركيب حواجز أحيائية - وهي أدوات يدوية الصنع توقف كميات كبيرة من الحطام العائم. ويوجد حالياً ١٩٦ حاجزا أحيائيا مثبتة في جميع أنحاء البلد. وإذا تساءل أي شخص عن ماهية الحواجز الأحيائية، فهي ببساطة قطع شبكات مصنوعة يدوياً باستخدام النفايات بلاستيكية، تؤدي دور حاجز للنفايات العائمة في التيارات المائية. وقد وجدنا أنها اختراع فعال، والبلدان في قارتنا وغيرها من القارات مهتمة للغاية بالتعاون مع غواتيمالا في هذا المجال. وتأكدوا من أننا لن نتردد في دعم الدول الأعضاء لأننا ملتزمون بالحفاظ على الموارد الطبيعية. وهذه الأداة هي إرث تمنحه غواتيمالا للبشرية.

وفيما يخص مسألة الإرث، أود أن أطلع الجمعية العامة على أننا عممنا على شعب غواتيمالا مؤخراً نتائج التعداد الوطني الثاني عشر للسكان والتعداد السابع للمساكن. وبعد ١٧ عاماً من الانتظار، خطونا خطوة تاريخية في الوفاء بواجبنا تجاه شعب غواتيمالا في هذا المجال، مما أتاح لنا إحصاءات حقيقية لإدارة نموذجنا الإنمائي. والتعداد السكاني الثاني عشر أول تعداد في المنطقة تقرر إجراؤه في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونفذ باستخدام المعايير الدولية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، أكملت غواتيمالا وبليز العملية السلمية لتقديم مطالبة غواتيمالا الإقليمية والجزرية والبحرية إلى محكمة العدل الدولية. وهذا إنجاز تاريخي لغواتيمالا وأمريكا الوسطى والعالم، أسفر عن التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع المستمر منذ سنوات بين غواتيمالا وبليز. وأجرى شعب غواتيمالا وبليز مشاورات شعبية سلمية أسفرت عن نتائج إيجابية استندت إلى الرغبة في حل النزاع أخيراً أمام محكمة

حقوقاً عالمية من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاك الدستور السياسي لجمهورية غواتيمالا. وعلاوة على ذلك فقد تجاهل مبدأ قرينة البراءة والحق في الدفاع عن النفس والضمان القضائي للإجراءات القانونية الواجبة، مستغلاً الوظيفة السامية الموكلة إليه.

وسؤالاً الأول إلى الجمعية العامة هو: هل كانت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا هيئة من هيئات الأمم المتحدة؟ والإجابة هي كلا. وأقتبس الاتفاق الذي ترتب عليه إنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا،

”كجهاز لا يتبع للأمم المتحدة يعمل حصراً وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.“

ولذلك، يجب أن نسأل مرة أخرى: ما هي الجهة المسؤولة أمامها اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا؟ هل هي الأمانة العامة أم البلدان المانحة أم الحكومة الغواتيمالية؟ ومن المثير للاهتمام أن الاتفاق لا يذكر الجهة التي تُعتبر اللجنة مسؤولة أمامها. ولذا، يجب علي التفكير فيما يلي للإجابة على هذا السؤال: عندما أعرب البلد الذي تعمل فيه اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا للأمين العام عن قلقه إزاء الانتهاكات التي ارتكبتها اللجنة، لماذا تم تجاهل تلك الشواغل، مع الأخذ في الاعتبار أن غواتيمالا عضو مؤسس ودولة عضو في هذه المنظمة؟ ومن هو المسؤول عن انتهاكات حقوق الإنسان تلك في غواتيمالا، إذ نرى أن العديدين قضوا نحبهم بسبب اللجنة وسُجن العديد غيرهم ظلماً ولا يزال آخرون رهن الاحتجاز من دون حتى الاستماع إلى أقوالهم الأولية؟ وتجدد الإشارة إلى أنه لن يكون لحل اللجنة أي تبعات على الإجراءات القضائية التي تشارك فيها، حيث

وقد استندت إدارتنا الرئاسية إلى خطة استراتيجية مبرمجة حتى عام ٢٠٣٢. وهذا المسار الخاص بالبلد يوائم السياسات العامة لحكومتنا للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ مع خطة عام ٢٠٣٠، وتتضمن كل سياسة من سياساتنا العامة تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وتؤمن دولة غواتيمالا بضرورة الحفاظ على السلام وأمن الأمة وسيادتها واحترام سيادة القانون. ويجب أن تسود ثقافة احترام القرارات السيادية للدول. وينطبق ذلك على الأمانة العامة نفسها التي انتهكت مبادئنا الديمقراطية لتقرير المصير.

والغرض من وجود المنظمة هو الحفاظ على السلام والوئام العالميين وشد عضد الدول الحديثة. غير أن الأمانة العامة لهذه المنظمة المتعددة الأطراف ذات المقام الرفيع سببت استقطاب المجتمع الغواتيمالي من خلال اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وقد انتهكت اللجنة مبادئ سيادة الوطنية ولم تحترم قوانين بلدنا وقوضت الاستقلال المؤسسي وعرضت الوئام الاجتماعي للخطر وطعنت في حوكمة البلد. ومع ذلك فإن الحقيقة المحزنة والأكثر إثارة للقلق هي أن اللجنة فعلت ذلك بموافقة الأمم المتحدة تحت ستار مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وأتاح لها ذلك صيغة مثالية لتسييس العدالة وإضفاء الطابع القضائي على السياسة، وهو ما لا نسمح به نحن الغواتيماليون؛ فنحن لم نزل بلداً حراً يتمتع بالسيادة والاستقلال منذ عام ١٨٢١.

وعلاوة على ذلك، وعند الحديث عن الاستقلال والسيادة الوطنية، أود أن أبلغ الجمعية العامة بوجوب التحقيق بصورة وافية في عواقب أعمال اللجنة في غواتيمالا، على الرغم من انتهاء ولايتها. فقد استخدمت اللجنة، تحت قيادة إيفان فيلاسكيس غوميس، صورة الأمم المتحدة لأغراض سياسية في غواتيمالا. وحول إيفان فيلاسكيس غوميس الملاحقة الجنائية إلى أداة للمتابعة القضائية الانتقائية والمضايقة السياسية، منتهكاً بذلك



”نحتاج إلى صحافة حرة في خدمة الحقيقة والخير والعدالة؛ صحافة تساعد على بناء ثقافة التلاقي.“

وتقدر غواتيمالا الدعم القيم المقدم من المجتمع الدولي، ولكنها تود أن تعلن بأن الحكومة الغواتيمالية لا تدير بنسب واحدا تم التبرع به للجنة. وتوخيا للشفافية، فإننا نعتقد أنه سيكون من المناسب أن تقدم الأمانة العامة إلى الجمعية معلومات مفصلة عن كل بنس من مواردها صرف منذ إنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا وحتى حلها. ولضمان الشفافية، سيكون من المفيد استخدام واحدة من أفضل شركات مراجعة الحسابات المرموقة في العالم. وإنني لعلى يقين من أن هذه المساءلة أمام الدول الأعضاء سيكون لها وقع إيجابي جدا وستحظى ببالغ التقدير من جانب الجهات المانحة الصديقة التي اعتمدت على جهد غير مسبوق للأمم المتحدة بآء بالفشل في غواتيمالا.

فمن الذي سيقدم تفسيراً لأقارب ضحايا اللجنة؟ لقد مات بعض الأفراد في السجن نتيجة للاحتجاز التعسفي قبل المحاكمة؛ وآخرون حُرموا من حريتهم لسنوات، ثم بُرئت ساحتهم لعدم كفاية الأدلة. إنها مسألة خطيرة. غير أنه توجد مسألة أكثر خطورة وحرجة للغاية يجب ألا ننساها: استخدام شهود زور وتشويه السمعة في وسائل الإعلام، وهي أفعال دنيئة تستحق الإدانة - ولا سيما عندما تصدر عن هذه المنظمة التي تدعو إلى احترام حقوق الإنسان.

إن كل تلك انتهاكات خطيرة لحقوق سكان غواتيمالا الإنسانية، ينبغي ألا تمر من دون عقاب، ناهيك عن أنها ارتكبت على يد لجنة أنشئت لمكافحة الإفلات من العقاب. ولا يمكن لتلك الحقائق أن تثقل كاهل البلدان المانحة، التي انتهى حسن ظنها إلى خيبة أمل. وتطبيق المساءلة ينبغي ألا يقتصر على الدول الأعضاء، بل ينبغي كذلك أن يشمل اللجنة وأي وكالة أو لجنة أو هيئة تعمل تحت إشراف أعضاء الجمعية.

أن جميع الإجراءات التي استُهلّت ستستمر بناء على طلب السلطات المختصة قانوناً في غواتيمالا.

وأنا أوضح هذه الحقائق لأن الرئيس السابق للجنة كرس نفسه، للأسف، لتشويه سمعة بلدي ونجح في ذلك، مستغلاً المنصب الدولي الذي يشغله للترويج لجدول أعمال ملئ بالمصالح السياسية والأيدولوجية الغربية على مبادئ الأمم المتحدة. وقد قسمت أفعاله سكان غواتيمالا ولكنه خان، في المقام الأول، الثقة التي أولاه بلدنا إياها لمكافحة الكيانات الإجرامية، والتي يُفترض أنها مهمته الرئيسية. وبدلاً من ذلك، حول اللجنة إلى هيكل إجرامي استغل العدالة الغواتيمالية.

وإنه لأمر مؤسف للغاية ومقلق أن يكرس المسؤولون الدوليون، الذين هم في خدمة الدول، أنفسهم لتشويه سمعة بلدنا أمام المجتمع الدولي. إن تلك خيانة للأمانة. فقد فتحت غواتيمالا أبوابها أمام الأمم المتحدة لتقديم الدعم لنا في تحسين مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. غير أن تدني معنويات المفوض السابق للجنة وعدم مهنيته دفعاه إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي لا يرغب الغواتيماليون الصالحون في تحملها أو نسيانها. فقد جعله تعطشه للسلطة ينتقل من المجال القضائي إلى المجال السياسي، الأمر الذي أستطيع أن أشهد عليه، حيث كان يدعم علناً المدعية العامة السابقة تيلما ألدانا، التي كانت مرشحة رئاسية في آخر انتخابات رئاسية أجريتها. وبالمناسبة، فإن المدعية السابقة ألدانا هاربة من العدالة حالياً لأسباب عديدة. وقد قالت إنه لا يوجد من هو فوق القانون، ولذلك فإننا نأمل في أن تعود قريباً إلى غواتيمالا. ولا ينبغي لأحد على الإطلاق أن يتمكن من استغلال المنصب الذي يشغله لتحقيق مصالح شخصية، خاصة عندما يكون ممثلاً للأمم المتحدة أو جهاتها الفاعلة، التي يجب أن تكفل استقلال العدالة ونزاهتها وموضوعيتها.

وفيما يتعلق بدور الصحافة في بلدي، سأقتصر على اقتباس مقولة قداسة البابا فرانسيس، بكل احترام، إذ قال مؤخراً:

الدولية للبن على معالجة هذه المسألة بصورة شاملة وشفافة وبما يضمن الاحترام والإنصاف.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الأزمة المثيرة للقلق التي لا تزال متواصلة في جمهورية فنزويلا البوليفارية تضطرننا إلى النظر في إمكانية دعم مختلف الجهود الرامية إلى استعادة الديمقراطية في ذلك البلد في أمريكا الجنوبية. و باعتبارنا عضوا في فريق دعم منجزات ليما، فإننا نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى السعي إلى الحوار بين جميع الأطراف بغية ضمان سيادة القانون في فنزويلا.

لقد كان لي عظيم الشرف أن أحاطب الجمعية، وأشكر الرب على إعطائي الفرصة لتعزيز علاقات غواتيمالا المتعددة الأطراف مع بقية العالم. أتمنى الخير لجميع الأعضاء، وسيواصل بلدنا أداء دوره التاريخي من خلال الامتثال بأمانة لميثاق الأمم المتحدة.

وأختتم خطابي كما بدأته، بكلمات سينيكاً "لا أحد يجب وطنه لأنه عظيم؛ بل يحبه لأنه وطنه."

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا.

اصطحب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوهورو كينياتا،

لقد قدم إيفان فيلاسكويز غوميز تقريراً في آب/أغسطس الماضي، جاء بعيداً تماماً عن الحقيقة من البداية. وبالنظر إلى أن قوانين البلد الوطنية والقوانين الدولية قد انتهكت، فضلاً عن الحقوق الإنسانية لمواطنيه، فإنني أحث الجمعية على إعداد تقرير شامل وموضوعي عن أعمال اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا بمشاركة البلدان التي يمكن أن تضمن دقة التقرير. وكما قال يسوع الناصري، فإن الحق يحرر الإنسان.

على خلفية مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في غواتيمالا، ارتكب عمل إرهابي في بلدي في ٣ أيلول/سبتمبر. فقد دُبح ثلاثة أعضاء في القوات المسلحة الغواتيمالية في بلدة بشمال البلد. وفي أعقاب ذلك الحادث، قررنا إصدار مرسوم بفرض حالة الحصار على ٢٢ بلدية في البلد. وأود أن أعرب، في هذا الصدد، عن رفض حكومة جمهورية غواتيمالا لمحاولة الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. فنحن نعتقد أن هذا العمل هو مثال آخر على الانتهاكات التي ارتكبتها وكالات الأمم المتحدة في بلدي. وتود حكومة غواتيمالا أن تبلغ مفوضية حقوق الإنسان، في ذلك السياق، بأنها لن تسمح لها أو لأي وكالة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى بالاضطلاع بأنشطة خارج الولاية المنوطة بها. وأود أن أطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بتلك التجاوزات التي ارتكبت في غواتيمالا. فالتحقيق في ذلك العمل الإرهابي واستجلاء حقيقته يمثلان مسؤولية مطلقة لمكتب المدعي العام في غواتيمالا من خلال مكتبه المختص، بالتعاون مع قوات أمن غواتيمالا ونظامها القانوني.

أنتقل الآن إلى مسألة بالغة الأهمية - البن، الذي يكتسي أهمية بالغة لغواتيمالا باعتبارها بلداً منتجا له. وأعتنم هذه الفرصة لاقتراح إنشاء آليات أكثر ملاءمة لهذا النشاط التجاري. وندعو أيضاً إلى تحسين الظروف والأسعار وفرص ولوج المزيد من الأسواق العادلة من أجل رفاه اقتصاداتنا. ونحث المنظمة

أولاً، يجب أن نضع الناس في صميم التنمية. ويجب أن ندعم شعوبنا، ولا سيما الشباب، ونشجعهم على المشاركة الإيجابية بغية تشكيل المستقبل بدلا من الوقوع ضحايا له. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نعمل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان وضع بيانات كبيرة مصنفة ومفصلة يمكن أن تساعدنا على التخطيط لتدخلات محددة الأهداف ورصد تنفيذها.

وقد قمنا في كينيا باستثمارات كبيرة في التعليم والصحة، سعياً منا إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي وتطوير المعرفة والكفاءات لضمان المستقبل بعدم ترك أحد خلف الركب. وحققت بنسبة ١٠٠ في المائة الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي والتعليم الثانوي المجاني لجميع التلاميذ. ولتعزيز تكافؤ الفرص، أتحنا فرصة العودة للمدارس للفتيات اللواتي انقطعن عن الدراسة بعد الحمل. ونقدم فوطاً صحية مجانية لجميع التلميذات، وتسجل كينيا اليوم نسبة ١٠,٧ أعوام من الدراسة في المتوسط، وهي أعلى نسبة في منطقتنا.

ولتنشيط الاقتصاد، تقوم كينيا بمعالجة عبء الأمراض، وهي على المسار الصحيح صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٢٢. ونوفر الاستفادة من حزمة من الاستحقاقات الصحية تولى الأولوية لخدمات الصحية الأولية وتقلل من تكاليف الأدوية وتزيد من عدد الأشخاص المستفيدين من التأمين الصحي.

ثانياً، إن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون تحقيق السلام المستدام. وهناك العديد من العوامل المعقدة التي أدت إلى تعرض السلام في منطقة القرن الأفريقي لتهديدات متعددة الأوجه في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة. وهذه التهديدات تتفاقم بفعل الآثار المدمرة لتغير المناخ، التي تضيق أوجه الضعف الإيكولوجي إلى سياق أمني حساس جداً. فقدرته التنظيمات الإرهابية على تنفيذ خططها دون عقاب أضفت بعداً آخر على الساحة الأمنية في منطقتنا.

الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كينياتا (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني حقاً أن أشارك

في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ رئيس الجمعية العامة، السيد تيجاني محمد باندي، أحد أبناء أفريقيا وجمهورية نيجيريا الاتحادية. ويمكنكم، سيدي، أن تعولوا على الدعم الكامل من كينيا. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفيرة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس التي ظلت، طوال فترة ولايتها، ثابتة في جهودها لتعزيز نظام دولي قائم على القواعد وتعددية الأطراف والالتزام به.

إن موضوع دورة هذا العام، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول"، موضوع مناسب من حيث توقيتته. فهو يساعدنا في معالجة طائفة من التحديات العالمية المعقدة والمتداخلة التي تواجهها البشرية اليوم. ومن واجبنا أن نكفل، بصورة جماعية، بناء عالم أفضل للأجيال المقبلة. ويجب أن نترك لأطفالنا عالماً مستقراً من الناحية السياسية وصحياً من الناحية البيئية و متماسكاً من الناحية الاجتماعية. ونحن، القادة المجتمعين في هذه القاعة العظيمة، هم الجسر إلى ذلك العالم المقبل، ويجب أن نكون ذلك الجسر.

والإجراءات التي نتخذها اليوم ستحدد ما إذا كان ذلك المستقبل سيكون قائماً ومن دون موارد ويتسم بارتفاع مستويات الفقر ودول متحاربة مفككة، أو أننا سنمنح أطفالنا مستويات معيشية أفضل ومجتمعات مزدهرة وحيوية و متماسكة تنعم بموارد تُدار على نحو مستدام. ولم يسبق أن واجهنا أبداً، نحن قادة العالم، مثل هذا الخيار الصعب - إما أن نبني المستقبل أو ندمره. والمستقبل المزدهر الذي نتوق إليه يتطلب منا جميعاً اتخاذ إجراءات جريئة تعطي معنى لموضوع دورة هذا العام للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أود أن أقترح عدداً من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في بناء مستقبلنا المنشود.

إلى تسوية النزاع عن طريق التفاوض. ولا يزال يحدونا الأمل أن حكومة الصومال الاتحادية ستقبل وستلتزم بالسعي إلى حل مقبول من الطرفين.

ثالثاً، يجب أن نعمل معاً من أجل حماية مصيرنا المشترك. إن الضغط المتولد من النمو السكاني وتغير المناخ والموارد المتناقصة تُجهد الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء والأراضي الصالحة للزراعة والطاقة. ويجب علينا نحن، القادة، اللجوء إلى نماذج إدارة الموارد المستدامة للمساعدة في استعادة التوازن في نظامنا الإيكولوجي. وأهني الأمين العام على الدعوة إلى عقد قمة العمل المناخي. ويجب علينا تنفيذ وتوسيع نطاق الحلول الميسورة التكلفة التي ستساعدنا في التخطيط لنصبح اقتصادات مستدامة وأكثر قدرة على التكيف يمكنها أن تحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتخفف الاحترار العالمي بأقل من ١,٥ درجة مئوية. وكانت كينيا وتركيا القائمتين المشاركتين لجانب الهياكل الأساسية والمدن والعمل المحلي، من مؤتمر القمة، الذي كان يهدف إلى بناء مبادرات ذات قدرة أفضل على تحمل تغير المناخ لفقراء المناطق الحضرية. ونحث البلدان على وضع الفئات الضعيفة والمجتمعات الحضرية الفقيرة لديهم في صلب خطط العمل المناخي.

وكينيا عضو في الفريق الرفيع المستوى من أجل استدامة اقتصاد المحيطات، بالإضافة إلى ١٣ رئيس دولة وحكومة آخر والمبعوث الخاص المعني بالمحيطات، الذي يهدف إلى وضع ودعم الحلول المتعلقة بسلامة المحيطات وثروتها في السياسات والإدارة والتكنولوجيا والتمويل. أما في القرن الأفريقي، فنشهد اقتران تغير المناخ والنزاعات. فحالات الجفاف الدورية تضغط على الإمدادات الغذائية، وتتسبب في المنافسة على الأراضي والمياه والموارد الأخرى، وغدت مسببة لنشوب النزاعات. ونرحب بالتقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عن الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، الأمر الذي يشير إلى الإجراءات العاجلة الضرورية لتجنب كارثة تغير المناخ العالمي.

ولا يزال الالتزام بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في صميم سياستنا الخارجية، ويسرني أن أقول إن الجهود المتضافرة من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة لا تزال تؤتي ثمارها.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ السودان بوصوله إلى طريق السلام المستدام، الذي تفاوض عليه داخليا بمساعدة من الاتحاد الأفريقي. وتشاطر كينيا تفاؤلاً شعب السودان، ونرى أن العملية الانتقالية تمهد الطريق لإجراء انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠٢٢. وأشيد بحرارة بالدور الذي تضطلع به المرأة في السودان في دفع وتيسير تحقيق نتائج ممتازة محملة بالدروس التي تجعل القارة الأفريقية بأسرها تفخر بها.

ويشجعني أيضاً التقدم المحرز في جنوب السودان. فقد تحسن الأمن، مع انخفاض في مستوى العنف في جميع أنحاء البلد، منذ التوقيع على الاتفاق المعاد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وإنني على اقتناع بأن المسائل العالقة يمكن حلها بطريقة تشاورية وتعاونية. وأثني على السيد ريك مشار لسفره إلى جوبا للاجتماع وجها لوجه مع شقيقه وزميله الرئيس سلفاكير من أجل التحاور بشأن المسائل المعلقة. وتؤيد كينيا إنشاء آلية ومؤسسات انتقالية جامعة لإجراء العمليات السياسية والإصلاحات المطلوبة. وسيكفل ذلك الانتقال السلس إلى المرحلة التالية من عملية السلام.

ومن نفس المنطلق، فإن إدارتي تستمر في التواصل مع جمهورية الصومال الاتحادية في محاولة لإيجاد حل ودي ومستدام للنزاع على حدودنا البحرية. وفي هذا الصدد، أرحب بمقرر مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي اتخذته في ٣ أيلول/سبتمبر، وأحث الطرفين على المشاركة. وكما نعلم جميعاً، فإن ميثاق الأمم المتحدة يجذب على استخدام التفاوض باعتباره الآلية المفضلة لتسوية المنازعات. وبالمثل، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تنص على تعيين الحدود البحرية الودية بين الدول. إن هذا هو الإطار المعياري الذي تدعو كينيا في سياقه

المستدامة بطرق متعددة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، وفرص العمل على شبكة الإنترنت، وتحسين تقديم الخدمات، وزيادة الشفافية، وتحسين برامج استهداف شبكة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإدماج المالي. وفي كينيا، مع الاستفادة من الخدمات المالية عبر الهاتف الجوال، تمكنا من رفع نسبة الشمول المالي بأكثر من ثلاثة أضعاف من ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٢ في المائة هذا العام. وفي أيار/مايو، أطلقنا مخطط الاقتصاد الرقمي في كينيا لتهيئة مواطنين مُمكنين رقمياً يعيشون في مجتمع مُمكن رقمياً. ويجدون الأمل في أن نكون رواد تطوير الاقتصاد الرقمي على نطاق أفريقيا.

وأخيراً، فإن الخطة تتطلب مزيداً من الشراكات، لا أقل، وقدراً أكبر من التعاون والتعاون الدولي، وليس أقل. ولذلك، يجب أن نعيد تنشيط النظام المتعدد الأطراف وإصلاحه لأجل ضمان مستقبلنا المشترك. ويجب أن نؤكد مجدداً قيم ميثاق الأمم المتحدة التي ترسخ الإنسانية المشتركة وتكفل إقامة نظام دولي قائم على القواعد وتشدد على المساواة والاحترام للبشرية جمعاء. وأشيد بالأمين العام لاستمراره في جهود الإصلاح. وتشرف كينيا باستضافة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وهو الوحيد من نوعه في بلدان الجنوب. وتتطلع إلى تيسير إنشاء واستضافة مركز الأمم المتحدة الإقليمي لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. ونرحب أيضاً باستجابة الجمعية العامة للشواغل التي أثارها الدول الأعضاء والداعية إلى تحسين التنسيق في المسائل المتعلقة بالتوسع الحضري والمستوطنات البشرية والحوكمة البيئية. وفي ذلك الصدد، تشرفت كينيا في آذار/مارس بالاستضافة الناجحة للدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة والدورة الثالثة لمؤتمر قمة "كوكب واحد" بالتعاون مع فرنسا، فضلاً عن الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة في أيار/مايو. وتؤيد كينيا تماماً تعزيز الحوكمة ورقابة الدول الأعضاء في جمعية موئل الأمم المتحدة.

وشرعت كينيا، من جانبها، في تنفيذ برامج للعمل المناخي المستدام والاستباقي. فقد حظرتنا استخدام المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، وكثفنا الحملات الوطنية لغرس الأشجار من أجل استعادة مناطق تجميع الأمطار. ونحن نهدف إلى زيادة نسبة الغطاء الحرجي الحالي البالغ ٧ في المائة إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٢. ونركز أيضاً على تطوير الطاقة النظيفة. إن كينيا من بين أعلى ١٠ منتجين للكهرباء الحرارية الأرضية في العالم. وأطلقنا مؤخراً مشروعاً لتوليد الطاقة من الرياح بقدرة ٣٠٠ ميغاواط، وهو أكبر مشروع للطاقة الريحية في أفريقيا، ولدينا عدة مشاريع لتوليد الطاقة المتجددة في طور الإعداد.

والمجال الرابع الذي يجب أن نضمن له مستقبلاً أفضل هو تمويل التنمية. ونقدّر أننا بحاجة إلى ما بين ٢,٥ تريليون دولار إلى ٣ تريليونات دولار سنوياً لتمويل أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي واستهداف الاحتياجات الحيوية للسكان على الصعيد العالمي. وعلمنا عرض نماذج تمويل ابتكارية تعيد توجيه رأس المال الخاص، واستحداث أدوات وطرائق تعزز الإطار التنظيمي من أجل إزالة مخاطر الاستثمارات. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت حكومة كينيا، بالتعاون مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، سندات حكومية عبر الهواتف الجوال (M-Akiba)، إدراكاً منها للإمكانات غير المستغلة لزيادة رأس المال عن طريق إصدار سندات للمواطنين العاديين. وبوسع الكينييين الآن التعامل في سوق الأوراق المالية الحكومية بمبلغ زهيد لا يزيد عن ٣٠ دولاراً. لقد قدمنا تيسيرات مالية من خلال خطة تمويل ائتمانية ابتكارية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تسمى (Stawi) التي تعني باللغة السواحيلية "الازدهار" - وهي تمكن المؤسسات التجارية الصغيرة من التغلب على القيود، بما في ذلك الافتقار إلى الضمانات والتصورات الجيدة للمخاطر الائتمانية. أما المجال الخامس فهو استخدام التكنولوجيا في دفع عجلة التنمية. وتوفر الثورة الرقمية فرصاً للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطُحِب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**

### **خطاب السيد هايف جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

**اصطُحِب السيد هايف جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هايف جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس جينغوب (تكلم بالإنكليزية):** نجتمع هنا بوصفنا قادة المجتمع الدولي كما فعلنا في الـ ٧٤ عاما الماضية منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. لقد ظلت الأمم المتحدة منارة للأمل لأولئك الذين يتوقون إلى الحرية والاستقلال والسلم وسبل العيش الكريم والحياة الكريمة. وقد كانت مهمة شاقة ترمي إلى تحقيق آمال جميع شعوب العالم. وعلى الرغم من وجود أوجه القصور، إلا أننا تفادينا الانتكاس إلى عهد الظلام الذي اقتضى إنشاء هذه المنظمة. وقد دأبنا على توجيه العالم من خلال تعددية الأطراف بعيدا عن حافة الكارثة بتحويلنا على السلام.

فالسلم عبارة عن انتماء متجذر في مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والتضامن بين جميع البشر. وهو أيضا عبارة عن شراكة متناغمة بين البشرية والبيئة. وتنبثق هذه البيانات عن المؤتمر الدولي عن "السلم في عقول البشر" الذي عقد قبل أكثر من

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الاتحاد الأفريقي على تأييده لترشح كينيا لعضوية مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢. وقد أفتعتنا بفضل سعيينا إلى إيجاد حلول للتحديات العالمية بأننا في وضع يمكننا من الإسهام البناء في جهود المجلس. فعندما تخلق العالم عن منطقتنا، فتحنا نحن في كينيا حدود بلدنا أمام ملايين الأشخاص الفارين من انعدام الأمن. وما زلنا نستضيف مئات الآلاف من اللاجئين إلى اليوم. وأدى استثمارنا في المفاوضات التي جرت في السودان إلى إبرام اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. وما زلنا ندعم جهود تحقيق الاستقرار في السودان وجنوب السودان. وعندما انصرف العالم عن الصومال، شاركنا واستثمرنا في عمليتي السلم في إلديريت ومباغاتي، ما أسفر عن تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية واستضافتها في كينيا، ومن ثم تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في نهاية المطاف.

وساهمنا على مر السنين بأكثر من ٤٠ ٠٠٠ من أفراد حفظة السلم وشاركنا في جهود إعادة التعمير بعد انتهاء النزاع وجهود التنمية في جميع أنحاء العالم. وبالتالي نأمل أن تقع خبرتنا وكفاءتنا وسعيينا الدؤوب من أجل تحقيق السلم والرخاء في منطقتنا وقارتنا وفي العالم أجمع عموم العضوية في الأمم المتحدة لكي تؤيد مرشح الاتحاد الأفريقي للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وأطلب أصوات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وختاما، أدعو الجميع هنا إلى زيارة كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر حين نعقد بالتعاون مع مملكة الدانمرك وصندوق الأمم المتحدة للسكان مؤتمر قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فهذه فرصة لنا لكي نؤكد مجددا الاعتراف بحقوق الشعوب وخياراتها ورفاها بوصفه الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة والمتكاملة. ولا شك أن مداولاتنا في نيروبي ستعزز مستقبلنا ومصيرنا المشترك.

وعلى الرغم من هذه الحقائق، فإن ناميبيا تحرز تقدما نحو القضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت في الدخل والثروة. وتخصص حكومتنا نسبة كبيرة من الموارد للقطاعات الاجتماعية، بما في ذلك حصول الجميع على التعليم وتوفير نظام للرعاية الصحية مدعوما بدرجة كبيرة، بهدف عكس آثار اقتصاد منهك. وقد حققت هذه الاستثمارات قدرا من النجاح. ففي غضون فترة ٢٢ عاما، تراجع الفقر في ناميبيا عن خط الأساس البالغ ٧٠ في المائة إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٦، مع انتشال ٤٠٠.٠٠٠ من مواطنينا من الفقر منذ استقلالنا. ووفقا لتقرير البنك الدولي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ المعنون، هل السياسة المالية في ناميبيا تعود بالنفع على الفقراء وتحد من أوجه عدم المساواة؟ ويعزى التراجع التدريجي في الفقر في ناميبيا إلى إطار سياسات محددة الأهداف تشمل "برنامج جيد الإعداد للتحويلات النقدية إلى الفئات الضعيفة من السكان". وقد شكلت إدارة شبكات الأمان الاجتماعي حجر زاوية في جهودنا المتعددة الجوانب لمكافحة الفقر.

ولا تزال ناميبيا أحد المجتمعات التي يسودها قدر كبير من التفاوت في العالم، الأمر الذي يشهد على الطبيعة الهيكلية الراسخة للمشاكل التي ورثناها من قمع نظام الفصل العنصري. إن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة، وناميبيا تتخذ خطوات لبناء مجتمع أكثر شمولاً. وفي هذا المنعطف، أود أن أسترعي الانتباه إلى الحالة الصعبة التي تواجه ما يسمى ببلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. يستند هذا التصنيف إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، وهو في حالة ناميبيا، عندما يقسم على التعداد الصغير لسكان بلدنا، تكون النتيجة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل ووسمنا كبلد ثري، في تجاهل حقيقة أن أغلبية شعبنا، مع ذلك، لا تزال تعاني من مخلفات نظام الفصل العنصري. ولذلك فهي صيغة معيبة تقتضي إعادة النظر فيها على سبيل الاستعجال.

٣٠ عاما بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حين توخت شعوب العالم القرن الحادي والعشرين الذي يتوقع أن تبلغ فيه روح التضامن والوثام الدوليين أوجها. واليوم، إذ ناقش موضوعنا "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وشمول الجميع" فإننا نرى حاجة إلى إجراء تقييم ذاتي. وإذ نضع في الاعتبار حقائق عالم اليوم، يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كان يمكننا القضاء على الفقر وبالتالي اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ أو تحقيق الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي دون سلام. يجب أن نفكر مليا في هذه المسائل الملحة فيما نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا في العام المقبل.

السيد الرئيس، إنكم تنتمون إلى بلد شقيق لا جدال في مساهمته السخية والقائمة على المبادئ في عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا. أود أن أهنئكم وبلدكم، جمهورية نيجيريا الاتحادية، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وأؤكد لكم دعم وتعاون ناميبيا خلال فترة رئاستكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير ناميبيا لسلفكم، السيدة ماريانا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على قيادتها الممتازة لأعمال منظمتنا خلال فترة رئاستها للجمعية العامة.

وأود أن أشيد بالأمين العام على قيادته الممتازة لمنظمتنا، التي لا تزال، في ظل قيادته المقتدرة، في طليعة الحفاظ على رفاه وأمن شعوب ودول العالم. إن تقرير عام ٢٠١٩ عن أهداف التنمية المستدامة، ومناقشته المفصلة للتقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يشير إلى أن الفقر لا يزال في ازدياد في جميع أنحاء العالم، ويتفاقم بسبب عوامل متعددة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. ويهدد ذلك اقتصادات دولنا ويعرض للخطر تطلعات البلدان النامية، ويفاقم من أوجه عدم المساواة ويزج بشعوبنا في مزيد من الفقر واليأس.

بضع سنوات. ونجدد دعوتنا إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي عفا عليه الزمن المفروض على كوبا وكذلك ندعو إلى رفع الجزاءات المفروضة على زمبابوي، دعماً لسعيها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والوحدة والازدهار. ونود أيضاً أن نعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب فنزويلا وأن نشيد بمملكة النرويج على ما تبذله من جهود وساطة في هذا الصدد.

ستمثّل الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة العام المقبل فرصة لاختمام عملية إصلاح مجلس الأمن. ومن أجل إعادة تحديد مكانة المجلس لكي يتصدى بفعالية للتحديات الجديدة والناشئة للسلام والأمن الدوليين، يجب أن نختتم عملية التفاوض الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، تؤكد ناميبيا مجدداً الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إنزولويني وإعلان سرت، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي تؤيده.

ولدي اقتناع راسخ بأن الشمول يُنتج الانسجام، بينما الإقصاء يُنتج النزاع. فإذا استبعدنا فئة أو عرقاً ما، فسينشب نزاع، وإذا أشركنا الجميع في الحوكمة والمجالات الأخرى، فسيكون هناك وئام. ولذلك لا يسعنا أن نُغفل غالبية سكان العالم في سعينا إلى تحقيق الرخاء. ومن دون المشاركة الكاملة للنساء والشباب، تفوتنا فرصة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا الفهم هو الذي يوجه التزام ناميبيا بتحقيق التكافؤ بين الجنسين على أعلى مستويات الحكم والقيادة. وأود أن أعلن من على هذا المنبر أننا نأمل في أن يصل برلماننا عقب الانتخابات القادمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يتشكل حالياً من ٤٧ في المائة من النساء، إلى توازن مناصفة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، أأمل أن يُعاد انتخابي وأن أشكّل حكومة جديدة، وأود أيضاً أن أعرب من على هذا المنبر أن على حكومتي تحقيق المناصفة أيضاً. إننا نقرب من الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام

وقد جلب هذا العام واقع تغير المناخ إلى شواطئ جميع القارات. فقد شهدنا العديد من الظواهر الجوية في جميع أنحاء العالم التي تسببت في الدمار الهائل والمعاناة الإنسانية. ونود أن نعرب عن تضامننا مع جميع الناس الذين توقفت حياتهم بسبب هذه الظواهر المناوئة. وناميبيا حالياً في حالة طوارئ بسبب حالة الجفاف الشديد واسعة النطاق وطويلة الأمد التي كان لها أثر ضار على سبل معيشة شعبنا. وقد أعلنت حالة الطوارئ وأود أن أشكر جميع البلدان التي استجابت وهبت لمساعدتنا. ومن هذا المنطلق، تجدد ناميبيا هنا التزامها بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وينبغي لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة أن يوجه التزامنا بالتصدي للتحديات البيئية العالمية.

وفي السعي من أجل السلام العالمي، فإن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة شريكان متكاتفان في تسوية النزاعات. وقد ساعد هذا التعاون في إسكات دوي المدافع في أجزاء عديدة من أفريقيا. وتسترشد هذه الجهود بفهمنا أنه بدون السلام فإن قدرتنا على تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي أطلقت مؤخرًا ستقوض.

ولا يمكننا الحديث عن عدم ترك أي أحد خلف الركب بينما نعيش في عالم ترك فيه بالفعل شعبا الصحراء الغربية وفلسطين خلف الركب. وانطلاقاً من النضال ضد الاستعمار في منطقتنا والتضامن الدولي معنا خلال كفاحنا، عقدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في آذار/مارس مؤتمر تضامن في جنوب أفريقيا لجهة البوليساريو وشعب الصحراء الغربية، حيث أكدنا مجدداً التزامنا الثابت تجاه حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والحرية. وبالمثل، لشعب فلسطين حق أساسي في تقرير المصير والاستقلال. يجب أن نحقق السلام العادل والدائم والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في جو من السلام والأمن وفيما يخص كوبا، نشعر بخيبة الأمل لأننا تراجعنا من مرحلة بدء عودة الدفء إلى العلاقات التي شهدناها قبل



الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول.

وفي الختام، كما قلت، فالمستقبل في أيدي شبابنا. وينبغي ألا يهاجمونا، لأننا نعمل معاً، كما نفعل الآن. إننا نحتّم بهذا العالم لكي نتركه في أيديهم الأمانة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حاجي غاينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة السيد لورنتينو كوريتزو كوين، رئيس جمهورية بنما**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد لورنتينو كوريتزو كوين، رئيس جمهورية بنما، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لورنتينو كوريتزو كوين، رئيس جمهورية بنما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كوريتزو كوين (تكلم بالإسبانية):** تواجه منطقتنا والعالم بأسره اليوم تحديات كبيرة على الصعيد الإقليمي والعالمي، ولن تتمكن من إيجاد حلول لها إلا إذا قمنا بالعمل بشكل جماعي وليس بشكل فردي. ولا يمكننا إحراز التقدم إلا من خلال تضافر الجهود. فالأمم المتحدة تتشكل من دول العالم. وإذا كنا متحدين حقاً، فستتمكن الأمم من تحقيق عالم أكثر عدلاً وأمناً للكرامة الإنسانية. وإذا دعونا الأمم بحرية ودون فرض المطالب، فيمكننا معاً بناء المستقبل. وإذا عاشت الأمم الصغيرة والكبيرة معاً في ظل المساواة والاحترام، وإذا تمسكنا

والأمن، الذي اتُخذ في الأصل تحت رئاسة ناميبيا لمجلس الأمن (انظر S/PV.4208). وبينما نستعد لتقييم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نرحب بزيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

تولت السيدة بيكلز ترينيداد وتوباغو، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

قبل بضعة أيام، اجتمع الشباب هنا مطالبين بإجراءا تمشاخيّة مجددة يمكنها الحفاظ على كوكب الأرض. وقدموا أفكاراً مبتكرة وأعربوا عن رغبتهم في أن يكونوا في مقدّمة عملية إيجاد حلول دائمة لهذا التهديد الوجودي وعن التزامهم بها. وتعبّر إجراءاتهم عن قلقهم بشأن مستقبل هذا الكوكب. ويجب أن تكون عملية التوصل إلى حلول عملية شاملة من أجل الاستفادة من مشاركة الشباب فيها. وإننا نستحيب لنداء هؤلاء الشباب. فالمستقبل في أيديهم. سنجتمع هنا في العام المقبل للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء هذا البرلمان العالمي للشعوب. ويحدوني الأمل في أن تحفز نتائج تلك المداولات الجهود الملموسة الرامية إلى وقف عملية التهديد الوجودي لتغير المناخ وأن تعكس مسارها. إن ناميبيا بلد يمكن له أن يشهد على آثار تغير المناخ، لأنه بالفعل حقيقة واقعة في بلدنا. فلنستمد الإلهام من الكلمات المؤثرة لمارتن لوثر كينغ الابن، الذي قال:

”إذا أردنا السلام على الأرض، فإن ولاءنا يجب أن تتجاوز. عرقنا وقبيلتنا وطبقتنا الاجتماعية وأمتنا؛ وهذا يعني أننا يجب أن نضع منظوراً عالمياً.“

تقع علينا مسؤولية إقامة عالم يتجاوز العنصرية والقبلية والقومية. ويجب علينا أن نورث لأطفالنا عالماً أكثر سلماً وشمولاً وازدهاراً، عالماً يمكنهم فيه الحصول على فرص لتوظيف مواهبهم ومهاراتهم، كل حسب قدرته. ويرتغن المستقبل بمشاركتهم، ويجب علينا أن نكفل أنهم لم يعودوا على هامش عملية صنع القرار، بل أصبحوا بدلاً من ذلك في طليعة العاملين لتعبئة

حلولا متعددة الأطراف. وعلى نحو ما فعلت بنما في الماضي، فإنها مستعدة للإسهام في تسوية النزاعات، ولا سيما في منطقتنا. وتخوض أمتنا - وطننا - الآن معركة من نوع خاص، تتمثل في مكافحة الفقر وعدم المساواة. فهذا الأمر يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لسكان بنما، ولكننا قررنا أنه يمكننا معا أن نفعل ذلك. إن الفقر وعدم المساواة يلحقان الضرر بالإنسان ويدمران الأسر ويقضيان على مستقبل الشباب، ليس في بنما فحسب بل وفي جميع أنحاء العالم. ومقابل كل كلمة أقيها هنا، هناك آلاف يموتون في حروب جائرة، دون وجود أطباء أو أدوية. هناك قلة يتكسبون ملايين وهناك ملايين يعيشون على النزر القليل. إن ترك الناس يموتون بشكل مأساوي أمر لا إنساني، ولا مجال لهذه اللامبالاة. دعونا نحول الأقوال إلى أفعال. دعونا نوحّد قوانا. فمن خلال مكافحة الفقر وعدم المساواة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فإننا نتصدى للفساد عن طريق إقامة العدالة بشكل فعال.

إن أهم مهامنا هي إحداث تحول في التعليم. فلدينا أطفال يذهبون إلى المدرسة ولا يتعلمون. إننا بحاجة إلى نظم تعليم يتعلم فيها التلاميذ التفكير، والعمل ضمن فريق، وحل المشاكل، وتسخير الإبداع، والعناية بالبيئة، وتقدير الفنون والثقافة والعلم والتكنولوجيا. فالتعليم يحررنا من الفقر ويمكن الناس من عيش حياة كريمة. التعليم يعني السلام الاجتماعي، مع إيجاد فرص وزيادة المساواة بيننا رغم تنوعنا. التعليم يعني الكرامة الإنسانية. وتبادل المعارف هدف عالمي من أهداف التنمية المستدامة من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الالتحاق بأفضل الجامعات في العالم. ويجب أن نتحلى بالسخاء عند تبادل المعارف بدلا من الأنانية في احتكارها.

وعلينا أن نستمع إلى الشواغل والتحذيرات التي جرى الإعراب عنها بشكل مدو وواضح في مؤتمر قمة العمل المناخي. إن غاباتنا المدارية الخضراء هي الأجمّل في العالم. وتضم بنما أكثر من ١٠.٠٠٠ نوع مختلف من أنواع النباتات و ١٠٠٠

بمفهوم السلام الدائم المشترك والعالمي، فسيصبح لدينا عالم أكثر أخوية.

هذه هي المرة الأولى التي آتي فيها إلى الأمم المتحدة. إنني من بنما، حيث نعيش على شريط من الأرض يصل بين محيطين، المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، في غضون ٣٥ دقيقة. وهدف بلدنا هو خدمة البشرية. هذا هو قدرنا التاريخي والجغرافي.

تحتوي قصة بنما العديد من الصفحات، بعضها مكتوب وبعضها لا يزال حتى الآن غير مروي. إنها أكثر من مجرد قصة قنّاءة. إنها تُسجّل قصة سكان جزر الأنثيل المنحدرين من أصل أفريقي الذين بنوها وجميع المهاجرين الذين وصلوا بين المحيطين بدمائهم وجهودهم. إنها تحوي أول سكة حديدية تعبر البرزخ الواصل بين محيطين وتيسّر التجارة العالمية، إلى جانب قهوة الغيشا التي يزرعها هنود النغابي - بوغلي وهي أفضل نوع من أنواع القهوة في العالم.

إنها كتاب يسرد الجهود التي بذلناها من أجل تحقيق السلام والحوار والتفاوض وتوافق الآراء. وثمة صفحة عن حلم سيمون بوليفار، الذي كتب أنه إذا كان للعام أن يختار عاصمة له، لمنح هذا المصير العظيم إلى برزخ بنما. وتخبّرنا صفحاته عن كفاح أجيال من سكان بنما والدعم العالمي الذي توج بتوقيع معاهدتا تورينجوس - كارتر. وأشير هنا إلى جيمي كارتر، الرئيس السابق للولايات المتحدة، وعمر تورينجوس، رئيس حكومة بنما حينئذ، اللذين قادا المفاوضات بين دولتين - إحداهما كبيرة والأخرى صغيرة - وتمكنا من التوصل إلى اتفاق وتقديم تعويض تاريخي، وهو استعادة بنما لقناتنا وسلامة أراضيها. وثمة صفحة في هذا الكتاب كتبها البابا فرانسيس في شهر كانون الثاني/يناير، في نهاية اليوم العالمي للشباب، والتي تقول "إن بنما بلد شعبه نبيل". تلك هي قصص بنما.

وإنه ليشرّفني أن أكون هنا وأن أحاطب مواطني العالم وشعب بنما، ممثلا بلدي بكل فخر. إن المشاكل العالمية تتطلب

اصطحب السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ألفارادو كيسادا (تكلم بالإسبانية):** ذات يوم كان في ألمانيا، عمدة لكولونيا - يبلغ من العمر ٤١ عاماً، فكان بذلك زعيماً شاباً في زمانه - يرى أن السلام في أوروبا يعتمد على العلاقات بين ألمانيا وفرنسا. وقال إنه لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تنمية روابط اقتصادية وسياسية قوية توحد مصالح كلتا الدولتين. واليوم، لا يُدهش هذا الاقتراح أحداً، ولكن الأمر المختلف في هذا الصدد هو أن كونراد أديناور ذلك العمدة الشاب، كان يدعو إلى ذلك من مكتبه كعمدة منذ حوالي ١٠٠ سنة في العشرينيات من القرن الماضي، في سعيه من أجل إقامة علاقات أفضل بين بلدي حوض نهر الراين. لم تزدهر الفكرة في ذلك الوقت، ولا بالأحرى، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى الأحداث التي نعرفها جميعاً، وتمخضت عن إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإنشاء هذه المنظمة القوية، أي الأمم المتحدة، التي يشرفني أن أتكلم فيها اليوم.

وعلى نفس المنوال، بدأ بعض القادة الآخرين ذوي البصائر في أمريكا الوسطى عملية في عام ١٩٦٠ لإنشاء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وهي أقدم جهد تكاملي في القارة، مما ساعد على دفع عجلة التنمية في أمريكا الوسطى بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان.

وكان القادة الذين سبقوني في كوستاريكا يسبقون زمانهم أيضاً. فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أعلننا أن تعليم الأطفال سيكون مجانياً وإلزامياً، وفي عام ١٩٤١ وضعنا أسس

نوع من الطيور. إن التنوع البيولوجي الذي يحظى به الكوكب ملك أيدينا. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً نحو التغيير من أجل الحد من خطر انقراضنا. فهناك مليون نوع معرض لخطر الانقراض. ويجب أن نقوم بتوسيع نطاق المبادرات المتعددة الأطراف لتعزيز نظام تغير المناخ ويجب أن نفي بالاتفاقات التي وقعناها. إن ثقافتنا تتغير. نحن نقف عند مفترق طرق تاريخي، ويجب أن نعيد تعريف وجودنا. وعلينا أن نضاعف جهودنا.

إننا ندعو العالم بأكمله إلى بنما. فنحن نتيح مساحة أكبر للحوار والتفاهم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأنا لا أتكلم عن الحوار الذي لا نهاية له، بل الحوار الذي يوحد ويوجد حلولاً. ونيسر الاستثمارات الجيدة، ولدينا أفضل وسائل اتصالات سلكية ولاسلكية ووسائل ربط جوي وبحري وموائيء بحرية في المنطقة. إننا مركز البلدان الأمريكية. إن بنما هي أرض الابتكار والعلم والتكنولوجيا ونقطة التقاء المعارف العالمية.

ثمّة مكان في العالم يسمى بنما. ومكتوب في صفحات تاريخنا أننا لم نسمح للشدائد بأن تقهرنا. إننا نعلم أن الأفضل قادم. وهذا هو ما نريده ونصبو إليه من أجل سكان بنما والبشرية جمعاء. وأود أن أكرر تأكيد أن بنما بلد شعبه نبيل وطيب المتمدن. تلك هي صفحات القصة التي سنواصل كتابتها. إننا نواجه اليوم تحديات كبيرة، ولن تتمكن من المضي قدماً إلا من خلال تضافر الجهود. وقد حان الوقت الآن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لورنتينو كوريتزو كوين، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة صاحب الفخامة كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس كوستاريكا.

اليوم أوجه تشابه مع عالم الثلاثينيات من القرن الماضي. ويهوى اليأس والإحباط والاستياء وعدم الشعور بالانتماء أرضاً خصبة للأنظمة التي تسحق حقوق الشعوب وتشن الحروب باسم مثل فاسدة زائفة. وفي عصر التحولات العميقة التي تضطرننا إلى إعادة النظر في أسس عقدنا الاجتماعي ذاته، يتردد حولنا خطاب تبسيطي قائم على "التوصيف" يخترق مجتمعاتنا من الداخل، ويحصد دعماً شعبياً في النظم الديمقراطية والقانونية، وفي ديمقراطياتنا؛ ولم نتمكن من توفير استجابات مماثلة من حيث السرعة والتحديد لحالات انعدام المساواة والفرص.

ويجب أيضاً أن نستبق التاريخ بقوة وشجاعة، لكي لا نكرر أخطاء الماضي. وفي مناقشاتنا خلال الأيام القليلة الماضية أثناء مؤتمر القمة للعمل المناخي، ناقشنا التنفيذ العاجل للآليات العالمية لمعالجة تحدياتنا الحالية، وقمنا بتحليل النتائج الإيجابية التي توصلنا إليها، حيث تمكنا من تنفيذ أفكار مبتكرة.

واستناداً إلى تاريخ كوستاريكا، فإنها تؤيد تعددية الأطراف كوسيلة لمواجهة التهديدات المشتركة وبناء مستقبل مشترك لكوكبنا. ولا تعني الدعوة إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف للقضايا العالمية المشتركة أنه يجب علينا أن نتفق على كل التفاصيل. بل يجب علينا أن نفعل ذلك مع احترام اختلافات بعضنا البعض، عن طريق الحوار والتفاهم على أن هدفنا المشترك يتجاوز الاختلافات الفردية. ونحن قادرون على الاتفاق على تنسيق إجراءاتنا ومساهماتنا في القضية المشتركة، على النحو الذي تحقق في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وليس هناك مأوى أكثر تقاسماً من الكوكب الذي نعيش فيه وما من قضية عالمية أكثر من مكافحة أزمة المناخ. فما من أحد يمكن أن يفلت من آثارها، وما من إسهام يعد شديد الضالة، لأن مجموع الإجراءات المتخذة من قبل جميع البلدان وجميع السكان ستمكنا من التصدي لها. ويشرفنا أن المجتمع

نظام الضمان الاجتماعي للجميع. وقبل سبعين عاماً قمنا بإلغاء جيشنا وأعلننا أننا سنكون في سلام مع العالم إلى الأبد. وفي ذلك الوقت، قيل أنه يستحيل البقاء لأي بلد بدون جيش، ولكن ها أنا ذا هنا، بعد ٧٠ عاماً، برهانا على نقيض ذلك. وفي عام ١٩٨١ افتتحنا جامعة السلام للعالم. كل ذلك لم يكن ليُتاح إلا في عالم متعدد الأطراف يكافح من أجل السلام، والقانون الدولي وحقوق الإنسان. وأظهرت أفكار قارتنا أيضاً أنها سابقة لزمانها باعتماد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المعروفة باسم ميثاق سان خوسيه، وإنشاء اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

فهل كان من الممكن المضي قدماً بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإنشاء الأمم المتحدة، وتنفيذ خطة مارشال، والتحالف من أجل التقدم، وإنهاء الاستعمار، أو معاهدة حظر الأسلحة النووية، كخطوات استباقية من أجل بناء عالم أفضل؟ أو أنه كان محتوماً أن تكون تلك استجابات تهدف إلى منع حروب جديدة وتهديدات عالمية أخرى؟ ألم يكن من الممكن تفادي الكثير من الألم والخسارة.

إن الأفكار يمكن أن تسبق زمانها. وبدلاً من الانتظار، يجب أن نأخذ زمام المبادرة لتعبئة مشاريع مشتركة من أجل السلام والتقدم للبشرية كوسيلة لبناء مستقبل مشترك أفضل للجميع من خلال تعددية الأطراف. إن حرية الروح الإنسانية تجبرنا على العمل. وينبغي ألا يكون محكوماً علينا بأن نؤدي مجرد رد فعل إزاء الأحداث المؤلمة المحتملة التي قد تحدث، أو نعلم أنها قد تحدث في المستقبل. إن مسؤوليتنا اليوم تتمثل في توقع الاتجاه الذي سيتخذه التاريخ والاستفادة من الفرص، دون السماح بأن تكون أي أزمة اقتصادية أو بيئية جديدة، أو أزمة نزاع جديد دافعاً يضطرننا إلى اتخاذ التغييرات اللازمة.

إن المفكرين المعاصرين، مثل روب ريمن، ويوفال نوح هراي، وجوزيف ستيجليتز، وغيرهم، متفوقون على أننا نشهد

تُنتج في المناطق الريفية في أمريكا الوسطى، ومن ثم تحسين الرفاه في تلك المناطق. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الجهود المتضافرة للعديد من البلدان والشركاء عن طريق الأسعار الجيدة، والمنصفة، والتكنولوجية، والقيمة المضافة والتعاون. إنه الحل الأفضل والأكثر إنسانية لمأساة الهجرة الاقتصادية.

وثمة مثل أفريقي يقول ”حينما تتصارع القبيلة، فإن العشب هو الذي يعاني“، أو بوسعنا القول في هذه الأيام إننا نعاني جميعاً. فقد سبق وعانت البشرية من حقبة شهدت الثنائية القطبية، ونعرف ما خلفته تلك الحقبة. وتعود الاضطرابات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي اليوم النمو الاقتصادي، ولا سيما في أشد البلدان ضعفاً، لأن فرص العمل ومباشرة الأعمال المرتبطة بالإنتاج تتلاشى. وبالإضافة إلى ما تخلفه من آثار اقتصادية، فإنها تخضع المؤسسات الديمقراطية للضغط. وتعاني النظم الديمقراطية من البيئات التقييدية والأنظمة التشفيرية التي لا تهدف إلى الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضاً إلى الحد من الخطط الرامية إلى التقليل من أوجه عدم المساواة وتركز الثروة. إن خفض الإنفاق على الأسلحة وتكديسها وزيادة الاستثمار في مكافحة الفقر، وعدم المساواة وتغير المناخ هو أذكى ما يمكن أن يقوم به العالم اليوم. فدعونا مرة أخرى نستبق التاريخ في هذا الصدد.

لقد أنشأ مجتمع المعلومات والرقمنة مجالاً إضافياً للضغط. فليست المشاركة في الثورة الصناعية الرابعة أمراً اختيارياً. بل نحن مضطرون لإعادة التفكير في مستقبل العمل، ووضع الإطار المفاهيمي للتعليم واستدامة مؤسسات الحماية الاجتماعية القائمة على العمالة، على غرار ما شرعت في القيام به منظمة العمل الدولية واللجنة العالمية لمستقبل العمل التابعة لها. ويجب ألا يسمح العالم بأن يشوب تماسكه الضعف. بل علينا سد الفجوة بين المستبعدين والمشمولين في العالم. وستكون إدارة التغيير التكنولوجي من أجل تعزيز العمل اللائق وسد الفجوات

الدولي قد عهد إلى كوستاريكا بتنظيم الاجتماع التحضيري للمؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سنستضيفه فيما بين ٨ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار التحضير للمؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر، في البلد الشقيق شيلي. إن التزاماتنا يجب أن تكون واضحة ومحددة وقوية.

وفي شباط/فبراير، وفي إطار عزمنا على القيام بدورنا، أطلقنا خطة وطنية لخفض انبعاثات الكربون في كوستاريكا بغية تحقيق اقتصاد رقمي حديث أخضر، ومرن وشامل، خال من استعمال أنواع الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٥٠ تمشياً مع أهدافنا البيئية الطموحة، كي نضع حداً للنهج المدمر الذي اتسم به بلدنا. وبنفس الطريقة التي أظهرنا بها أن من الممكن أن نحقق توليد ٩٩ في المائة من الطاقة الكهربائية النظيفة والمتجددة، وأن نعكس عمليات إزالة الغابات، حيث انتقلنا من غطاء حرجي بنسبة ٢٠ في المائة في الثمانينات إلى ما يزيد الآن عن ٥٠ في المائة، فإننا نعمل نحو تحقيق أهداف خفض انبعاثات الكربون، وحفظ التنوع البيولوجي، وتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة. وهذا هو ما يطالب به الشباب وكثيرون آخرون، الذين ما يرحوا يتظاهرون أسبوعياً في العديد من البلدان.

إن آثار أزمة المناخ، وعدم المساواة، والفقر، والعنف، في كثير من الحالات، تدفع تدفقات هجرة الملايين من السكان في جميع أنحاء العالم وتمثل تحدياً للمجتمع الدولي.

ومن وجهة نظر حقوق الإنسان، يجب أن نوفر استجابات موحدة ومتطورة. إذ يمكن القضاء على الهجرة في أمريكا الوسطى من خلال شق طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى المناطق الريفية في بلداننا، التي يأتي منها معظم السكان المهاجرين. وأفضل استثمار في الهجرة يكون بإنشاء أسواق دولية جيدة، ومنصفة وحسنة الأجور للمنتجات الزراعية والرعيوية التي

حقيقية لمعالجة الأزمة السياسية والاجتماعية في هايتي. وفي جميع تلك الحالات، دعونا نستبق التاريخ.

إن تعزيز الشمول، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا ومكافحة التمييز بجميع أشكاله، مع التركيز على تلك القائمة على أساس العرق أو الدين أو الميل الجنسي، أمر حيوي لضمان احترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وكوستاريكا ملتزمة بالنهوض بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي الذين من الواضح أنهم يعيشون في ظروف يسودها الحرمان. ونستضيف في تشرين الأول/أكتوبر اجتماعا رفيع المستوى بشأن تسريع العمل العالمي من أجل ضمان حقوق المنحدرين من أصل أفريقي. وستتطلع إبسي كامبل بار، نائبة رئيس كوستاريكا، وهي أول امرأة من أصل أفريقي تتولى هذا المنصب على صعيد القارة، بتلك المسؤولية نيابة عن حكومة بلدي.

ونحن بحاجة في عالم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى أشخاص وقادة يتحلون بشجاعة القلب والعقل، ولا بد لاستجاباتنا أن تعزز رفاها ومؤسسات السلام، وأن تدعم حرية الصحافة، وتشجع نشر المعلومات الصحيحة، وتضمن أمن المعلومات الخاصة بالأشخاص، وتستحدث خوارزميات وبروتوكولات أخلاقية وتحسن، في المقام الأول، حياة جميع الناس، على أمل رفع معنوياتهم. وإنما الأيدي المنقوشة قبل زهاء ٥٠.٠٠٠ عام في رسومات الكهوف، سواء في كهوف سولاويسي في إندونيسيا أو في كهف الكاستيو في كانتابريا بإسبانيا، لَمثال على مسارنا المشترك كبشر. فهي الأيدي ذاتها للنوع ذاته. والأهرامات المصرية وأهرامات المايا وكُرَات ديكويس الحجرية في بلدي أمثلة على الحضارات التي شيدناها معاً والتي نُعتبر، مُجتمعةً، إرثاً لبشرية واحدة.

ومهمتنا كقادة اليوم هو استباق التاريخ واستخلاص العبر منه حتى لا ينتهي بنا الأمر مثل سيزيف. واستباق التاريخ

التكنولوجية والجنسانية عاملاً أساسياً لاستباق التاريخ والحفاظ على النسيج الديمقراطي والاجتماعي.

ومن شأن اتخاذ مبادرة عالمية لتعميم التكنولوجيا الرقمية والإلمام بالقراءة والكتابة، فضلاً عن الشمول في حد ذاته، أن تكون أذكى ما يمكن أن نقدمه للبشرية. وينبغي ألا نقيم المزيد من الحواجز بسبب خلافاتنا، بل أن نجني ثمار إثراء البشرية وتعزيز تفاهمها بفضل تنوعنا الرائع. فالتنوع البشري، حاله حال أي نظام من النظم الإيكولوجية الطبيعية، يتيح لنا أن نكمل بعضنا البعض ويجعلنا أقوى، إذ تكمن قدرتنا على التماسك في الاحترام، والتفاهم والتعاطف الذي يكفينا بعضنا لبعض. ونحن، الدول التي تشكل هذه المنظمة، نملك الأدوات اللازمة للاضطلاع بذلك، وهو ما يطالب به الشباب.

فالديمقراطية، والسلام، والدفاع عن القانون الدولي، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، جميعها تواجه التحديات. وفي نيكاراغوا، هناك حاجة واضحة إلى إعادة إحلال السلام الاجتماعي. وقد نددت كوستاريكا بأعمال العنف والازدراء، وانتهاكات حقوق الإنسان الجارية والمستمرة التي ترعاها الدولة ويتعرض لها أولئك الذين يعارضون الحكومة، مما زاد إلى حد كبير عدد اللاجئين الوافدين إلينا من ذلك البلد. فإقامة حوار وطني وعملية انتخابية شفافة وشاملة للجميع تحت إشراف دولي أمر يكتسي أهمية بالغة.

وبوصفنا مجتمعاً عالمياً، علينا أن نسعى إلى تسوية سلمية وسريعة لحالة تشهد انتهاكات خطيرة من الناحية السياسية والإنسانية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يقترفها النظام الحاكم بحق شعب فنزويلا الشقيق. وقد تم تأكيد انتهاكات حقوق الإنسان في آخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في فنزويلا (A/HRC/41/18).

كما يجب أن نضع حداً للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، التي يعاني سكانها من آثاره السلبية، وأن نضافر جهودنا

اصطحب السيد فائز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فائز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس السراج: بداية، أختتم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس تيجاني محمد بندي على توليه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين، متمنياً له النجاح والتوفيق في إدارة أعمالها. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا على الجهود المتميزة التي بذلتها خلال رئاستها للدورة الماضية. والشكر موصول للمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على سعيه الدؤوب نحو تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودعم الاستقرار والنهوض بالتنمية وتعزيز حقوق الإنسان.

جئت لأخاطب الجمعية العامة، حاملاً معي قضية بلادي، ليبيا، التي تمر بظروف استثنائية وأزمة شديدة الخطورة بسبب التدخلات الخارجية السلبية، التي أدت إلى انقسام سياسي ومؤسسي. وتفاقت الأزمة لتصل إلى اعتداء عسكري على عاصمتها وضواحيها بتمويل ودعم خارجي. كل ذلك انعكس سلبيًا وبدرجة خطيرة على أمن وسلامة ومعيشة المواطنين.

ولا أبالغ إذا قلت بأن أمن ليبيا واستقرارها ومدنيتها أمر أساسي، ليس لليبيا فقط، بل لاستقرار المنطقة والعالم. إن الاعتداء على العاصمة وضواحيها في ٤ نيسان/أبريل الماضي الذي قام به العسكري المتمرد خليفة حفتر وإعلان ما أسماه "الجهاد المقدس" في نفس يوم زيارة الأمين العام السيد غوتيريش لطرابلس، جاء في وقت كانت فيه البلاد تستعد بحماس وأمل

يعني التحلي بالشجاعة وتقديم مقترحات مبتكرة حتى يتسنى لنا عندما يجين الوقت التغلب معا على التحديات التي تهدد كوكبنا، وتحقيق أحلام شخصية، في يوم من الأيام، مثل تلك التي كان يروجها الشاعر الكوستاريكي خورخي ديراغو، حين كتب "أرجو حنانا، وعشاء، وصمتا، وخبزاً وسقفاً..." أو أحلامنا الكبرى المشتركة التي توحدنا، كما جاء في قصيدة الكاتب الأمريكي العظيم راي براديري الذي قال فيها،

"لذلك أعمل"

ما أصغرتي رجلا، وما أكبر حلمي

فأرسل الصواريخ بين أذني

أملا أن يكون شبرٌ من الإحسان خيرٌ من قنطار  
من السنوات

راجياً أن أسمع صوتاً مجيئاً في أرجاء هذا الصرح  
العالمي:

ها قد بلغنا نجم رحل القنطور!

ما أطولنا، يا إلهي، ما أطولنا!

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كارلوس ألفارادو كيسادا، رئيس جمهورية كوستاريكا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد فائز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا.

هذه التصرفات الداعمة لمجرم الحرب والمساندة للمنقلبين على الحكومة الشرعية، والتي تُعتبر حرقاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن بهذا الخصوص.

إننا نؤكد استمرارنا في ردع المعتدي ودحره، مهما كان حجم الدعم المقدم له ونحمل من يسانده المسؤولية الأخلاقية والقانونية لذلك. وإننا لن نسمح لأحد أي كان بالاستهانة بدماء الليبيين. وها هي قواتنا في عمليات "بركان الغضب" من الجيش والقوات المساندة تُسطر الانتصارات تلو الأخرى وتتقدم في كل المحاور بشجاعة وبسالة واقتدار. ونتوجه إلى أبطالنا الشجعان بتحية تقدير وفخر واعتزاز ونترحم على أرواح شهدائنا الأبرار. وبالرغم من الآلام، ستظل هذه الملاحم البطولية محطة مضيئة في ذاكرة الوطن والأجيال.

إن ملامح مشروع المعتدي واضحة للعيان في المناطق التي يسيطر عليها بالقوة، حيث تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تشمل القتل خارج نطاق القانون والتغيب القسري، مثلما حدث مع النائبة في البرلمان السيدة سهام سرقية وغيرها من الشخصيات الوطنية ومصادرة الرأي الآخر والقضاء على المعارضة السياسية. لقد أوقع العدوان خسائر لا تُعوض في أرواح الشباب الليبي، تقدر بنحو ٣٠٠٠ حتى الآن وتسبب في عمليات نزوح واسعة لمئات الآلاف من مناطق القتال. كما ارتكبت القوات المعتدية العديد من الانتهاكات الموثقة والتي تُعتبر، وفقاً للقانون الدولي، جرائم حرب مثلما حدث في طرابلس وضواحيها وفي مدينة مرزق من قصف عشوائي للأحياء السكنية واستهداف المطارات المدنية وقصف المستشفيات والأطقم الطبية وسيارات الإسعاف والبنية التحتية وتجنيد الأطفال والقائمة تطول. ويتحمل مسؤوليتها مجرم الحرب، يشاركه المسؤولية من يزرده بالمال والسلاح.

ولذلك، نجدد طلبنا بوضع خليفة حفتر على قائمة العقوبات الدولية ومحاسبة داعميه وملاحقتهم قانونياً لما ساهموا

لعقد المؤتمر الوطني الجامع لإيجاد حل سياسي سلمي للقضية الليبية. وفي خضم هذه الاستعدادات وقبل عقد المؤتمر بأيام، قام بنسف تطلعات الليبيين وجهود المجتمع الدولي في محاولة جديدة للانقلاب على الشرعية والتي لم تكن الأولى، حيث سبق وأن أعلن في شباط/فبراير ٢٠١٤، ومن على شاشات التلفزيون، عن تجميد عمل البرلمان والحكومة والإعلان الدستوري إلا أن انقلابه فشل. وها هو اليوم، يعيد من جديد محاولاته اللبائسة لعسكرة الدولة وقطع الطريق أمام بناء الدولة المدنية الحديثة في استهانة واضحة بثورة الشعب الليبي وما قدمه من تضحيات للتخلص من الديكتاتورية وحكم الفرد.

إن ما شجع مجرم الحرب على هذا العدوان هو ما تحصل عليه من دعم عسكري ومالي من بعض الدول على مدى سنوات في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن بحظر التسليح، مما جعله يتوهم بأن في إمكانه دخول العاصمة خلال يومين، لكن أوهامه تحطمت، وانكشف للجميع زيف ما كان يدعيه من قوة، واتضح للجميع أنه قائد ميليشيا دموية يسعى للسلطة.

وبفضل الانتصارات المتتالية لأبطالنا من قوات الجيش والقوات المساندة لها ودحرها للعدوان، لاحظنا تحولا وتراجعا في مواقف بعض الدول الداعمة له بعد أن انكشفت حقيقة نواياه وانكشفت أكاذيبه وتأكد فشله. إلا أننا في ذات الوقت نأسف لاستمرار دول أخرى في تدخلها المباشر في شؤوننا ودعم العدوان، مثلما حدث مؤخرا من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة بالسماح بأن تكون أراضيها منصة إعلامية للمعتدي وقياداته ليشن منها خطاب الكراهية والتحريض على سفك دماء الليبيين، إضافة للعثور على صواريخ "جافلين" التابعة لفرنسا بعد تحرير مدينة غريان، مركز قيادة عمليات المعتدي. كما نستغرب إصرار بعض الدول، وبالأخص الجارة مصر، على التدخل في شؤوننا وإعطاء الليبيين دروساً في أسس الديمقراطية والدولة المدنية والاقتصاد وكيفية توزيع الثروات. إننا نستنكر



نحن نريد العيش في سلام والارتباط مع دول العالم بعلاقات تعاون واحترام متبادل، ونرفض التدخل في شؤوننا. وفي هذا الإطار، نعبر عن ترحيبنا بقرار مجلس الأمن ٢٤٨٦ (٢٠١٩) الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر الجاري الخاص بتمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي أكد الاستمرار في الاتفاق السياسي ووقف التعامل مع الأجسام الموازية، واستكمال العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات. ونؤكد في هذا الصدد على موقفنا من مسألة الحوار والعودة إلى المسار السياسي التي يجب أن تكون وفق آليات جديدة وأن تأخذ في الاعتبار المعطيات التي أفرزها الاعتداء بعد ٤ نيسان/أبريل. وكما أكدت مرارا بأننا لن نجلس مجدداً مع مجرم الحرب حفتر، فهو ليس شريكاً للسلام.

لقد طرحت في حزيران/يونيه الماضي مبادرة لعقد ملتقى وطني يحضره ممثلون عن جميع مكونات الشعب الليبي الداعمين للدولة المدنية الديمقراطية يفضي إلى انتخابات رئاسية وتشريعية يضع لها الملتقى الأسس القانونية. ومن هذا المنطلق فلا مكان في الحوار لمن يسعى لعسكرة الدولة والعودة بنا إلى عصور التخلف والإرهاب. وفي هذا الإطار، عقدنا سلسلة لقاءات للتشاور الوطني، والتي تشمل كافة شرائح المجتمع الليبي من نخب سياسية واجتماعية وثقافية وقيادات نسائية وشبابية وقادة محاور الجبهات العسكرية. هذه اللقاءات التي ستستمر مع كافة المناطق وأطراف المجتمع المحلي من أجل بلورة رؤية وطنية شاملة للخروج من الأزمة الراهنة. وفي هذا السياق، فنحن نرحب بموقف أعضاء مجلس النواب المنعقد في طرابلس ومجلس الدولة الراض للعدوان وتحملهم المسؤولية في هذا الوقت الحرج تجاه دحر العدو وإرساء قواعد الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة.

لقد حفل بيان مجلس الأمن بالإيجابيات ٢٤٨٦ (٢٠١٩)، وننوه بشكل خاص بما جاء بخصوص توطيد الترتيبات التي اتخذتها حكومة الوفاق فيما يتعلق بالحكومة والأمن، بما في ذلك دعم الإصلاح الاقتصادي الذي اعتمدها في أيلول/سبتمبر

فيه من قتل ودمار. وفي هذا السياق، نطالب الأمم المتحدة بضرورة الإسراع في إرسال بعثة من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق لتوثيق هذه الانتهاكات الجسيمة. كما نطالب المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية أن تسرع في تحقيقاتها بهذا الخصوص.

لقد حاول المعتدي تضليل الرأي العام بالقول إن هدفه محاربة الإرهاب، وهو قول مردود عليه. فقوات حكومة الوفاق الوطني هي من حارب وهزم تنظيم الدولة الإرهابي داعش وحرر مدينة سرت من عناصره في إطار التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. وما زلنا نواصل معاً مطاردة فلول الإرهاب أينما وُجد والمعركة مستمرة حتى القضاء على الإرهابيين واقتلاع الإرهاب من جذوره. إن جنودنا الذين شاركوا في الحرب ضد التنظيم الإرهابي هم من يقومون الآن بصد العدوان الغادر على العاصمة وغيرها من المناطق.

وأمام فشل هذه المزاعم، يحاول المعتدي الترويج بأن الحرب هي بين شرق ليبيا وغربها. وهذا محض افتراء. فلا توجد في ليبيا فوارق أو اختلافات في البنية الاجتماعية أو الدينية، والحقيقة هي حرب بين دعاة الدولة المدنية ومن يريد عسكرة الدولة. لذا حان الوقت أن يمثل المنطقة الشرقية نخبة من المفكرين والسياسيين والفعاليات الاجتماعية ليساهموا مع ممثلي المناطق الأخرى في مسار الحل السياسي التوافقي الذي يضمن الحقوق والتبادل السلمي للسلطة في إطار الدولة المدنية الحديثة.

نحن دعاة سلام ووفاق، ولقد أكدنا مراراً بأنه لا حل عسكري للصراع في ليبيا وأنه لا يوجد رابح فيه، بل هناك خاسر واحد، هو ليبيا. نحن حريصون كل الحرص على صون دماء الليبيين جميعاً. وبهذه المناسبة أدعو كل الشباب المغرر بهم الذين أقحموا في حرب بلا قضية من أجل شخص مهووس بالسلطة، وأدعوهم لإلقاء سلاحهم والعودة آمنين إلى بيوتهم والانخياز إلى الوطن.

المدنية. فلا تنازل عن احتكار الدولة للسلاح ولا قبول بتشكيلات مسلحة في الدولة المدنية.

وسط هذه الأزمة تواجه بلادنا تحدياً كبيراً آخر، ألا وهو مسألة الهجرة غير الشرعية وتدفق المهاجرين غير النظاميين عليها بشكل كبير سعياً منهم لعبور البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا. وقد ترتبت على هذا الوضع الخطير تداعيات كبيرة شملت النواحي الاقتصادية والأمنية والاجتماعية. لقد فاقم العدوان من استفحال هذه الظاهرة، التي كانت سبباً في فقدان الكثيرين لأرواحهم غرقاً في البحر أو ضياعاً في الصحراء، وصيدا سهلاً للمنظمات الإرهابية وتجار البشر. وساهمت المليشيات المعتدية في زيادة المأساة بقصفها مركز إيواء للمهاجرين، والذي أدى إلى مقتل وجرح العشرات، بينهم نساء وأطفال، في ظل صمت دولي والتهرب من إدانة مرتكبي هذه الجريمة البشعة بشكل مباشر.

هذا الموضوع يؤرقني ويشغل الأوروبيين، لكننا نحن ضحايا لهذه الهجرة ولسنا سبباً لها. ونحن في هذا الإطار مستمرين في التعاون مع الدول التي هي مقصد للمهاجرين، ونرحب بالتعاون مع أية جهود إقليمية أو دولية لمعالجة هذه الظاهرة. ولأجل ذلك نرى من الضروري تكاتف الجهود بين الدول كافة، سواء دول المصدر أو المعبر أو المقصد، والتركيز على الأبعاد المتعددة للهجرة وعدم التركيز على البعد الأمني فقط، والاتجاه إلى تقديم الدعم والمساعدة في تنمية دول المصدر بما يساهم في القضاء على الفقر والبطالة ويشجع على الاستقرار والبقاء.

إن بلادنا باعتبارها معبراً للمهاجرين في حاجة ماسة إلى تلقي الدعم السياسي والعون بما يتناسب وحجم المشكلة وخطورتها لبناء المؤسسات القادرة على ضبط الحدود والمنفذ للحد من هذه الظاهرة والتقليل من مآسيها وتداعياتها الخطيرة. وفي هذا الصدد، نطالب بدعم يوازي خطورة المشكلة، فما يُقدم إلينا لا يُذكر مقارنة بما يُقدم لدول أخرى تواجه مشاكل هجرة أقل بكثير مما تتعرض له ليبيا. وفي هذا الصدد، نشتم جهود

العام الماضي. وفي هذا المجال وجب التنويه بأننا اتخذنا خطوات عملية لتنفيذ الإدارة اللامركزية بنقل عدة اختصاصات خدمية إلى المجالس البلدية المنتخبة، وذلك لتوفير الخدمات بشكل مباشر للمواطن.

كما أننا نؤكد أن الميزانية المعتمدة للحكومة يُصرف منها على جميع مناطق ليبيا، بعدل وتوازن ودون استثناء أو تهميش. كما تُدفع منها رواتب جميع العاملين بالدولة الليبية، بعكس ما يحاول تسويقه البعض بأننا نفرق بين منطقة وأخرى. وفي هذا السياق نلفت الانتباه إلى التجاوزات المالية الخطيرة التي ترتكبها المؤسسات الموازية غير الشرعية، إضافة إلى طباعتها للعملة خارج سلطة ونظام إصدار العملة. كما نُحذر من محاولات بيع النفط الليبي خارج نطاق الشرعية، فالنفط هو ثروة جميع الليبيين وتقع مسؤولية إدارته على عاتق المؤسسة الوطنية للنفط. ولحكومة الوفاق الوطني وحدها سلطة الإشراف على المؤسسات المالية والاقتصادية للدولة. وفي هذا الإطار نُحدد مطالبتنا بضرورة الإسراع بتكليف لجنة فنية من المؤسسات الدولية المتخصصة، وتحت إشراف الأمم المتحدة، لمراجعة أعمال المصرف المركزي في طرابلس وفرعه في البيضاء.

كما تعلمون فإن انتعاش الاقتصاد وتوفير الأمن مرتبطان معاً وأهمهما وجهان لعملة واحدة. لذلك حرصنا على أن يواكب الإصلاح الاقتصادي إصلاحاً للمنظومة الأمنية من خلال تنفيذ ترتيبات أمنية لإرساء النظام العام الذي يستند على قوات أمن وشرطة نظامية تعمل وفق معايير مهنية. ولقد قطعنا قبل وقوع العدوان خطوات إيجابية في هذا الاتجاه، حيث تحسن الوضع الأمني بدرجة كبيرة، مما شجع البعثات الدبلوماسية على العودة للعمل من طرابلس. كما نُحسبنا في احتواء كل التشكيلات المسلحة ووضعنا برنامجاً وآليات لجمع السلاح ودمج عناصر التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وتوفير فرص العمل والتأهيل لمن يرغب في الاندماج في الحياة

ندخر جهداً لدعم قضية الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وفقاً للمبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية. كما تدعم بلادي كل الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية في كل من سورية واليمن الشقيقتين لكي تبعد عنهما مخاطر التفكك والانقسام نتيجة الصراع المدمر وتحقق طموحات شعبيهما في العيش الكريم في ظل نظام ديمقراطي يحترم القانون ويصون حقوق الإنسان.

في الختام، أنتهز هذه الفرصة من على هذا المنبر العالمي لأدعو جميع الدول التي يهملها استقرار ليبيا إلى التعاون مع حكومتنا، حكومة الوفاق الوطني، ومع مبادرات الأمم المتحدة وإلى احترام القانون الدولي ومساعدة الشعب الليبي على المضي قدماً على طريق السلام والأمن والتوافق. لقد حان الوقت ليتحقق لبلادنا الاستقرار وينعم شعبنا بالأمن ويبدأ مسيرة البناء والتعمير. وكفى ما أريق من دماء واستنزف من مال وأهدر من وقت.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطحبح فخامة السيد فائز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**

**خطاب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، رئيس جمهورية غانا**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

**اصطحبح فخامة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، رئيس جمهورية غانا، إلى قاعة الجمعية العامة.**

خفر السواحل الذي ساهم ولا يزال يساهم في إنقاذ حياة الآلاف من المهاجرين في عرض البحر رغم محدودية الإمكانيات والحظر المفروض علينا. وبظل الحل الحاسم في رأينا هو دعم استقرار البلاد، فليبيا المستقرة قادرة على تأمين حدودها وقادرة أيضاً على توفير فرص العمل لمئات الآلاف من العمالة الشرعية، وفقاً لتشريعات وقوانين العمل الليبي.

تعد مسألة حقوق الإنسان وسيادة القانون من المسائل الجوهرية التي توليها بلادي أهمية كبرى. فإن التغيير الذي حدث منذ عام ٢٠١١ أوجد الأرضية المناسبة لإحداث تغيير شامل في هذا الجانب، حيث صدرت عدة إجراءات وقرارات تؤسس لتعزيز حقوق الإنسان. كما تقوم حكومة الوفاق الوطني بالتنسيق مع السلطات القضائية بتهيئة الظروف المناسبة ليلعب القضاء دوره الأساسي والهام، وبما يضمن تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب ويساهم في تمكين سلطات إنفاذ القانون من القيام بمهامها على الوجه المطلوب. وتنتطلع في هذا الجانب إلى التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة بما لديها من الخبرة الفنية التقنية في هذا المجال.

رغم صعوبة الظروف، فإننا نتابع ما يجري حولنا ونساهم بقدر الإمكان في دعم كل ما هو إيجابي ويخدم مصالح الشعوب وقضية السلام. وفي هذا الإطار، تعبر بلادي عن قلقها إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما النووية منها، وما يشكله ذلك من تهديد للسلم والأمن الدوليين. كما تدعم بلادي مسألة إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد المقاعد من الفئتين الدائمة وغير دائمة العضوية وتعزيز حق الدول غير دائمة العضوية في المجلس، ممن لها الصلة المباشرة بالقضايا المطروحة، في المشاركة المباشرة في أعمال المجلس. كما تؤكد بلادي ضرورة الاعتراف بحق القارة الأفريقية في التمثيل الدائم العضوية في مجلس الأمن.

إن قضية السلام في الشرق الأوسط تُعد من القضايا الجوهرية الهامة جداً. فرغم ما نعانيه من أزمات، فإننا لم ولن

كان. وقبل ٢٠ عاماً فقط، كانت الهواتف المحمولة نادرة وكان البعض يخشى أن يصبح ذلك رمزاً لمكانة العالم المتقدم النمو وعلامة أخرى على الفجوة التكنولوجية بين الأغنياء والفقراء. واليوم، يوجد لدى أفقر شخص في أكثر الأماكن التي يتعذر الوصول إليها في أفقر بلد هاتف محمول، وغالباً ما يكون هاتفاً ذكياً. وقد غير ذلك حياتنا من نواح عدة. ففي عام ٢٠٠٠ في غانا، كان هناك ٩٠ ٠٠٠ مشترك في خدمة الهواتف المحمولة؛ واليوم، هناك أكثر من ٤١ مليون مشترك. وأدى ذلك إلى تغيير ملحوظ في الاتصالات داخل بلدنا ومع العالم الخارجي. وبفضل الهواتف المحمولة، تحولت نسبة كبيرة ومتنامية من السكان إلى القطاع المصرفي الرسمي، وهو اتجاه لا يزال مستمرا.

ويمكن أن يكون تطبيق التكنولوجيا أداة لوضعنا على طريق الرخاء. وقد يكون تحديث الزراعة من خلال تطبيق التكنولوجيا هو أسرع طريقة لتحقيق التحول الذي نسعى إليه. وأظهر شباب العالم، وخاصة في غانا وأفريقيا، براعتهم وقدراتهم الإبداعية، ونحن بحاجة إلى تجنيدهم بشكل كامل في هذه المعركة. وبالطبع، ستكون المعركة أسهل إذا صارت الممارسات التجارية أكثر عدلاً وإنصافاً. وبظل السؤال ما إذا كانت الدول الغنية مستعدة للقبول بنظام تجاري منصف وعادل. ويبدو أنها ليست كذلك، ومن ثم يجب علينا مواصلة الكفاح من أجل بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً.

ولا ينبغي أن يغيب عن بال أحد أن المعادن التي يعتمد عليها العالم في تحريك قطاع الصناعة والتصنيع متاحة في معظمها في أفريقيا. ورغم أننا نحن الذين نملك تلك الموارد الأساسية باعتبارها حقاً اكتسبناه بالميلاد، فقد بقينا فقراء بينما جلبت معادننا ثروات هائلة للدول والشعوب خارج قارتنا. كما تجدر الإشارة إلى أننا لا نحصل على حصة عادلة من هذه الثروة بعد استخراجها فحسب، بل غالباً ما تتعرض أراضينا وبيئتنا ومحيطاتنا للدمار بسبب هذه العملية، وكثيراً ما أدت المنافسة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أكوفو - أدو (تكلم بالإنكليزية): تحيي غانا الرئيس، وهو ممثل جدير بالاحترام لجارتنا الكبيرة جمهورية نيجيريا الاتحادية، وتعتبر له عن أصدق التهاني على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لرئيسة الدورة الثالثة والسبعين على عملها والإشادة بالموضوع الجريء الذي اختير للنظر فيه خلال هذه الدورة.

أشير إلى وجود تعريف مقبول من الأمم المتحدة للفقير يمثل، شأنه في ذلك شأن كل ما تضطلع به منظماتنا، محاولة لإيجاد شكل من الكلمات يكون مقبولاً لنا جميعاً. ومع ذلك، ربما يكون من الإنصاف القول إن أولئك منا الذين يعيشون في دول توصف عموماً بأنها بلدان نامية يجدون أنفسهم لحد ما في حيرة من أمرهم إزاء الحجج والتعاريف المعقدة للفقير. فبالنسبة لنا، يمثل الفقر واقعا يومياً نتعايش معه ونشعر به لأن الكثير من أبناء شعوبنا يعانون منه، وهو يحرماننا من الكرامة التي ينبغي أن تكون حقاً طبيعياً لكل إنسان. ونعلم أنه سيجري الحكم على أدائنا كحكومات وفقاً لمدى نجاحنا في الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف في بلداننا. وبوصفنا بلدانا ذات سيادة، تقع على عاتقنا المسؤولية ليس عن الحد من الفقر فحسب، ولكن في الواقع عن تحقيق الرخاء لجميع مواطنينا. ونحن في غانا نخوض بالطبع كفاحاً من أجل القضاء على الفقر في بلدنا. وإذا كان العالم يريد حشد جميع طاقاته المؤكدة لدعم تلك المعركة، فلا يمكن أن يكون هناك طريقة أفضل للشرع في ذلك من الاعتراف وتوافق الآراء بين دول العالم على أن الفقر في أي مكان يحط من شأننا جميعاً، سواء في العالم المتقدم أو النامي.

ومن حسن حظنا أن التقدم التكنولوجي يقصر الطريق الذي سيخرجنا من الفقر. فلم يعد الطريق طويلاً وشاقاً كما

ويمكننا، بل وينبغي لنا، توظيف التكنولوجيا للإسراع بتوفير التعليم الجيد لأكثر عدد ممكن من الأشخاص. في القريب العاجل جدا، قد لا يتعين علينا الدخول إلى قاعات الدراسة أو حتى أروضيات الجامعات المبحلة للحصول على المعرفة التي كانت متاحة حصرا في تلك المؤسسات. فمن الممكن الآن لشبابنا أن يستمعوا إلى المحاضرات وأن يشاهدوا التجارب التي يجريها مشاهير العلماء على هواتفهم الذكية وحواسيبهم المحمولة، من دون أن يروا بأعينهم على الإطلاق أو يدخلوا فعليا جامعة من الجامعات المرموقة. ولكن لكي نكون قادرين على الاستفادة من هذه الفرص التي أصبحت ممكنة بفضل التكنولوجيا، لا بد لنا من الارتقاء بماكلنا الأساسية إلى حد أدنى أساسي. فيجب علينا توفير خدمات كهرباء وإنترنت موثوقة للسكان في المدن والقرى، حتى يتمكنوا حقا من جني فوائد التكنولوجيا التي تأتي بالتعليم الجيد للجميع. ويمكن حينها أن تكون لنا توقعات واقعية لمستقبل مزدهر.

عادة ما تعقد المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت من السنة تظهر فيها ظواهر الطبيعة القاسية في جميع أنحاء العالم. فربما يجري حثنا على الانتباه، فضلا عن - ونأمل - أن نتبع خطوات عملية واستباقية للحد من الأنشطة البشرية التي تهدد كوكبنا. إن عالمنا ثري بتنوع ثقافته وأديانه ومعتقداته، مما يضيف نكهة إلى حياتنا، غير أن هناك حقائق علمية ورياضية لا تتغير بالمكان والزمان. ونود جميعا أن نجتهد في الحفاظ على تلك الحقائق. والآن وقد قال العلماء كلمتهم بشأن حقائق تغير المناخ، أعتقد أن الوقت قد حان لتوجيه طاقاتنا إلى ما يمكننا فعله وينبغي لنا فعله لمكافحة الخطر والتوقف عن المجادلات غير الضرورية. وقد كانت الطبيعة بالغة القسوة هذه السنة، مبرهنة لنا أن المناخ يتغير وأنا ربما ندفع بعالمنا نحو الدمار. فالدمار الذي خلفه إعصار إداي وإعصار دوريان ودرجات حرارة الصيف العالية جدا في جميع أنحاء أوروبا تقدم أدلة، بالتأكيد، إن كانت

للسيطرة على تلك المعادن إلى انعدام الأمن في بلدانا. وأنا لا أسعى لإلقاء اللوم على جهات خارجية في مشاكلنا، ولكن بما أنه يجري حثنا على إيجاد حلول متعددة الأطراف، فإنني أعتقد أنه تجدر الإشارة إلى أن الظلم في النظام الاقتصادي يقوض مكافحة الفقر. والواقع أن هروب رؤوس الأموال يؤدي إلى استمرار الاستغلال الأجنبي لأفريقيا، ممثلا في الاستعمار والإمبريالية. لقد كشف تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، برئاسة رئيس سابق محترم لجنوب أفريقيا، هو ثابو مبيكي، النقاب عما ظل الكثيرون يشكون فيه ولكن لم تكن لديهم أرقام تدعم ذلك. فوفقا لذلك التقرير، تخسر أفريقيا أكثر من ٥٠ بليون دولار سنويا عن طريق التدفقات المالية غير المشروعة. فبال تأكيد هناك حاجة إلى التعاون فيما بين دول العالم لوقف اغتصاب أفريقيا.

وتشكل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي دخلت حيز النفاذ مؤخرا والتي تتشرف غانا باستضافة أمانتها، جهدا جماعيا كبيرا من قبل أفريقيا للتمكن من التحكم في تنميتها. وهي ستكون أكبر منطقة تجارة حرة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، وستوفر لنا أداة لتحسين تجارتنا فيما بيننا وفرصة لاستغلال ثرواتنا ومواردنا الوفيرة لصالح شعوبنا، وكذلك حمايتنا في تعاملنا مع التكتلات التجارية الأخرى.

إن الكفاح من أجل القضاء على الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعليم الجيد، المسألة الثانية من المسائل التي تم تحديدها لإيلائها اهتماما خاصا في موضوع هذه الدورة للجمعية العامة. فحيثما يكون التعليم الجيد متاحا، عادة ما يحدث الازدهار. فقد ظل التعليم يشكل، على مر العصور، مصدرا للفرص وظل يوفر أسرع السبل وأكثرها موثوقية للتخلص من الفقر. ونحن في غانا نقر بأننا نحتاج إلى سكان متعلمين ومهرة لكي نتمكن من المنافسة بفعالية في الاقتصاد العالمي. ولذلك فإننا نتخذ الخطوة الشجاعة المتمثلة في إنفاق جزء كبير من إيراداتنا الوطنية - بل ثلث ميزانية دولتنا - على التعليم.

كلمة صاحب الفخامة غيتاناس نوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطحب السيد غيتاناس نوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غيتاناس نوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نوسيدا (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أحاطب هذه المؤسسة العظيمة للمرة الأولى باسم جمهورية ليتوانيا. لقد أتيت برسالة مفادها أن بلدي ملتزم التزاما راسخا بالقيم والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. والمسؤولية عن السعي إلى إحلال السلام وحماية حقوق الإنسان والعمل من أجل الرفاه العام هي هدفنا الرئيسي، المتأصل في تاريخنا الصعب. لقد تكبدت ليتوانيا خسائر مؤلمة خلال الحربين العالميتين. وواجهت نظامين شماليين وحشيين، النازية والستالينية. وبعد استعادتنا استقلالنا قبل ٣٠ سنة تقريبا، أعدنا بناء مؤسسات الديمقراطية في دولتنا وبنينا اقتصاد سوق فعال وانضمنا إلى المنظمات السياسية والاقتصادية والثقافية الكبرى في العالم.

إن التاريخ معلم عظيم. فهو يعلمنا ألا نكرر أخطاء الماضي ويلهمنا أن نمضي قدما إلى مستويات جديدة.

وقبل شهر، أحيينا الذكرى السنوية الثمانين لميثاق مولوتوف - ريبنتروب الشائن. وقد أدت تلك المؤامرة الإجرامية إلى الحرب العالمية الثانية واحتلال دول البلطيق الثلاث. وفي كل عام في مثل ذلك اليوم نحتفل أيضا لحظة انتصار عظيم. وقبل ثلاثين عاما، تضافرت شعوب ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا في

لا تزال هناك حاجة إليها، على أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات بإنقاذ عاملنا من حافة الهاوية.

وتصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين للهبوط التاريخي على سطح القمر، الحدث الهام الذي احتفى بالإنجاز العلمي وانتصار البشرية. والصورة التي بقيت في ذاكرتي منذ أن كان عمري ٢٥ عاما، والتي لا تزال تشعرني بالروعة والإعجاب الحقيقيين، هي تلك الصورة للأرض التي أخذت من زاوية رؤية ملاحي الفضاء، وهي تبين بوضوح حقيقة العالم الواحد الذي نقطنه. وقد نحاول رسم حدودنا بشكل أكثر وضوحا أو نزيد توضيح أوجه التمايز على أساس اللون أو العرق أو اللغة أو العقيدة، غير أن تلك الصورة تخبرنا بأن المسار الطبيعي هو أن نكون شموليين.

ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال القفز على العديد من الصعوبات في الجانب الذي يلينا من العالم الذي يجب علينا أن نعمل من أجل التغلب عليها أو الإيحاء بأنه نظرا لأن بعض أجزاء العالم متقدمة ومزدهرة، يمكننا أن نتظاهر بأن كل شيء على ما يرام لدينا كذلك. ففي الجزء من العالم الذي أنتمي إليه، لا نتجادل فيما يشكل الفقر. إننا نعرفه ونعيشه ونشعر به، لأنه واقع يومي. وعلى حد قول المثل القديم، لا تتغنى الطيور لأنها تملك إجابات ولكن لأنها تملك أغاني. فقد لا تكون هناك إجابة واحدة على موضوع هذه الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، غير أن الأمل هو أن المناقشات ستد لنا على إمكانية إيجاد عالم جديد، يكون فيه التعاون بين الأمم والشعوب بدرجة يمكننا معها أن نحلم بعالم مزدهر بشكل مستدام ونحققه كذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

المروعة التي تقوم بها روسيا ضد أوكرانيا مستمرة منذ خمس سنوات حتى الآن.

وتدين ليتوانيا بشدة هذا الانتهاك المطول للقانون الدولي وتحث المعتدي على احترام ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والاتفاقات الثنائية مع أوكرانيا. وسنواصل دعم استقلال جورجيا وأوكرانيا وسيادتهما وسلامتهما الإقليمية؛ ولن نعترف أبدا بالضم غير الشرعي للقرم أو احتلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونرى أن تنفيذ اتفاقات مينسك شرط مسبق لا غنى عنه من أجل تطبيع العلاقات مع روسيا.

ويتكلم بعض الزعماء السياسيين عن فكرة إنشاء حيز جغرافي سياسي جديد من المحيط الأطلسي إلى فلاديفوستوك واجتذاب روسيا إليه. وقد تبدو هذه الفكرة مثيرة للاهتمام، ولكن هل لدينا أرضية مشتركة لتحقيق ذلك؟ هل لدينا قيما مشتركة؟ وللأسف، الجواب هو لا.

ويتعين علينا أن نتذكر دروس التاريخ الصعبة. وقد رحب المثقفون اليساريون في وقت من الأوقات بصعود فلاديمير لينين إلى السلطة أثناء الثورة الروسية. وفي وقت من الأوقات، كانت دول البلطيق الباحثة عن الاستقلال تتلقى الأوامر بعدم التسرع حتى لا تضر بسياسة البيريسترويكا لميخائيل غورباتشوف. وفي كلتا الحالتين انتهى الأمر بسفك الدماء البريئة.

ومن حيث المبدأ، ينبغي ألا تؤيد الاتحادات التي تصبح فيها بعض الدول مواضيع للتاريخ ودول أخرى مجرد مواضيع. وحتى اليوم، لم تفعل روسيا شيئا يلهم ثقتنا. فهل يمكن أن يتغير ذلك؟ نعم، يمكننا أن نغير ذلك. وسنكون أول من يرحب بهذا التحول في الأحداث: روسيا الديمقراطية التي تحترم القانون الدولي وسيادة البلدان الأخرى.

واليوم، علينا أن ندرك أن عدم احترام القانون الدولي بشكل صريح يهدد الأمن العالمي. وكثيرا ما يقترن بانتهاكات

طريق البلطيق التي تمتد على مسافة ٦٥٠ كيلومترا، مدينة الميثاق بشدة. وكان ذلك خطوة هامة في نضالنا من أجل الحرية، ولن ننسأه أبدا.

وما انفكت ليتوانيا تدعم وتعزز بقوة التعاون المتعدد الأطراف. فنهج تعددية الأطراف الفعال والقائم على القواعد يدعم النظام العالمي ويسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. والإصرار على الالتزام بالقانون الدولي هو في كثير من الأحيان آخر حاجز يحول دون وقوع بلداننا في الفوضى العارمة والخطيرة. وفي هذا العالم المتسم بالعديد من أوجه عدم اليقين، نحن بحاجة إلى آليات متعددة الأطراف الآن أكثر من أي وقت مضى.

وإزاء هذه الخلفية، فإن ميثاق الأمم المتحدة يضطلع بدور استثنائي لأنه يلزم جميع الدول بالعمل معا من أجل عالم أفضل للجميع. ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا كاملا الخطوات التي اتخذها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة لجعل المنظمة أكثر مرونة وأكثر قدرة على التصدي للتحديات العالمية الصعبة.

ونحن بحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة بغية الاستجابة بصورة أكثر فعالية للنزاعات الطويلة الأمد والأزمات الإنسانية في الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومناطق أخرى. ونحن بحاجة أيضا إلى المشاركة النشطة من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة للقضاء على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومنعها وإيجاد حلول سياسية طويلة الأمد.

ولللأسف، في هذا العالم المتسم بالكثير من الأزمات، فإن أوروبا لم تعد استثناء. والاستخدام غير المشروع للقوة والانتهاكات الخطيرة للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية قد أصبحت جزءا من الحياة اليومية في أوروبا. فروسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، بتشجيع من ضعف رد الفعل الدولي على عدوانها ضد جورجيا في عام ٢٠٠٨، تحاول مواصلة زعزعة استقرار البلدان القريبة من مناطق جوارها. والأعمال العسكرية

العسكري والأعمال الإنسانية في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. ونؤيد على نحو فعال جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك العمل من أجل حفظ السلام ومبادرة الأمين العام لمكافحة الاستغلال الجنسي في النزاعات العسكرية. وإذ تسلم بالدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه، سنعمل على توسيع نطاق مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

إن جهودنا المشتركة الرامية إلى السعي إلى تحقيق الأمن والعدالة توجد الشروط المسبقة لمكافحة الفقر وعدم المساواة في الدخل والاستبعاد الاجتماعي وأزمة المناخ. وما من سبيل آخر عدا تحقيق الاستقرار الدائم بين المجتمعات والأمم فضلا عن تعزيز المشاركة الديمقراطية لجميع المواطنين سيضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب أطلقت فكرة دولة الرفاه في ليتوانيا باعتبارها مفهوما استراتيجيا للسنوات الخمس المقبلة من فترة رئاستي.

وتقوم هذه المبادرة على المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة فيها. والتحدي الأصعب هو كيفية تحويلها إلى واقع ملموس. ولن نترننا من تحقيق النجاح إلا بإجراءات محددة ومبسطة.

أما على الصعيد الدولي، فأدعو الجميع إلى تحديد أهم المخاطر التي تهدد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ والتوصل إلى الحلول المناسبة. وترى ليتوانيا أن انتهاكات النظام العالمي القائم على القواعد، وتحويل الفضاء الإلكتروني إلى مجال جديد لسباق التسلح وعدم احترام معايير الأمان النووي ومعايير البيئية الدولية، فضلا عن إهمال تغير المناخ، ينبغي تُعتبر أشد التهديدات خطورة.

إن التزامنا باتفاق باريس لا يزال يكتسي أهمية حاسمة في استراتيجية ليتوانيا الطويلة الأجل. وتستند سياستنا العامة

خطيرة لحقوق الإنسان ويقوض جهودنا الرامية إلى بناء مجتمعات مزدهرة. ونعلم أنه لا يمكن تحقيق سلام واستتباب الأمن بدون التحلي بالمسؤولية. وقد رأينا مرارا وتكرارا أن الإفلات من العقاب يؤدي إلى تجدد العنف. والأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم ضد الإنسانية يجب أن يدركوا أنهم لن يفلتوا من العقاب.

وليتوانيا بلد من البلدان التي لا تزال تنتظر العدالة. وخلال الأحداث الوحشية التي وقعت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، هاجمت الدبابات العسكرية السوفياتية المحتجين السلميين في ليتوانيا المستقلة حديثا. وقُتل ١٤ مدنيا وجرح أكثر من ٨٠٠ شخص. وبعد ثمانية وعشرين عاما، أدانت المحكمة الليتوانية ٦٧ من الضباط والأفراد العسكريين السوفياتيين السابقين بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. غير أن روسيا لا تزال تحصن الجناة ضد المثل أمام العدالة بل إنها رفعت دعوى جنائية ضد القضاة والمدعين العامين في ليتوانيا الذين قام بالتحقيق في القضية. ونعتبر هذا الأمر تدخلا غير مقبول في حق دولة ذات سيادة في إقامة العدل.

وإذ أننا ندرك الأهمية الحقيقية للعدالة، فإننا سنواصل العمل على ضمان عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وستكون الأولويات الرئيسية لليتوانيا باعتبارها مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ هي حقوق المرأة والطفل فضلا عن حماية حرية التعبير. ونؤمن بأن لكل دولة - صغيرة أو كبيرة - الحق والواجب في السعي من أجل عالم أفضل للجميع. وخلال رئاسة ليتوانيا لمجلس الأمن في عام ٢٠١٥، عززنا التزاماتنا فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن حماية الصحفيين في مناطق النزاع. وفي إطار تصدينا لانتهاكات القانون الدولي، أبقينا انتباه المجلس منصبا على العدوان الجاري ضد أوكرانيا.

وستواصل ليتوانيا مشاركتها النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن مساهمتها في التدريب



بالأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان“.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به للتو. اصطحبت السيدة غيتاناس نوسيدا، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد مايكل هيغنز، رئيس أيرلندا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية أيرلندا. اصطحب السيد مايكل هيغنز، رئيس أيرلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مايكل هيغنز، رئيس أيرلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس هيغنز (تكلم بالإنكليزية):** إننا إذ نتجمع عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، ونعقد مجموعة من مؤتمرات القمة التي تعنى بالعمل المناخي والتمويل من أجل التنمية والصحة وأهداف التنمية المستدامة والتحديات المباشرة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، فلا يمكن أن يكون لدينا أي شك بان العام الذي نعيش فيه لا يتسم بالتعقيد والترابط فحسب، ولكن أيضا لا يمكن تفادي الأزمات المتفاعلة التي تواجهنا الآن - أزمة إيكولوجية تهدد وجودنا وأزمة عالمية تعمق أوجه التفاوت وفقدان التماسك الاجتماعي التي يخلق أزمة مصداقية مؤسسية. وجميع هذه الأزمات نشأت بفعل الإخفاق العالمي فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الإنسانية بطريقة شاملة للجميع.

وفي مناسبات من هذا القبيل، وعلى أعماق المستويات، نواجه جميعا التحدي بأن نسأل أنفسنا إذا كنا ملتزمين بقيم

للتخفيف من آثار تغير المناخ إلى الاستخدام المستدام لمصادر الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

وإلى جانب تطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية، نحن مصممون أيضا على التحول من الوقود الأحفوري إلى الكتلة الأحيائية في قطاع التدفئة. وفي غضون خمس سنوات فحسب، بنت ليتوانيا شبكة فعالة من المراحل الصغيرة التي تعمل على طاقة الكتلة الأحيائية، مما يدل على أنه يمكن للمدن والبلدات أن تحدث تحولا في تدفئتها، ويمكن استغلال إمكانات الطاقة المحلية على نحو مستدام، ويمكن خلق الوظائف الخضراء بسرعة. لقد طرحنا مبادرة التدفئة المستدامة، بدعم من عدد من البلدان، في قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ ونحن على استعداد لتشاطر خبرتنا مع جميع الأطراف المعنية.

وفي المناقشات المقبلة التي ستجريها الأمم المتحدة بشأن المسائل البيئية، سنتكلم لصالح تعزيز المناخ والعناصر الأمنية. وستكلم بصوت عال عن الأخطار والآثار البيئية السلبية التي تشكلها الأسلحة الكيميائية الملقاة في البحر. ويهيء التطور التكنولوجي الظروف للوصول إلى قاع البحار بسهولة أكبر، وينطوي على ذلك مخاطر جديدة. ولن تبقى ليتوانيا صامتا، وستقدم للمرة الرابعة مشروع قرار يهدف إلى تقييم تلك المخاطر. ويجدوننا الأمل في أن تشجع جهودنا المجتمع الدولي على أن يصبح أكثر تفاعلا في إيجاد بيئة أكثر أمنا ونظافة واستدامة سواء في البر أو في البحر.

ولن نتمكن من بناء مستقبل أفضل إلا بالعمل معا. وتلزمنا الروح الإنسانية المشتركة بالتعامل مع بعضنا البعض بنزاهة وحماية كوكبنا والمحافظة عليه. وأعتقد أن الابتكار والتعاون الدولي سيجعلان بوسعنا تحويل التحديات إلى فرص جديدة والإسهام في تحقيق الرخاء العالمي.

وأود أن أختتم بياني باقتباس ما قاله الأمين العام السابق كوفي عنان: ”لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا

الإمبريالية وتشويهاتها. ونحن نرى الأمم المتحدة بوصفها منتدى وفُر لنا لإسماع صوت من لا صوت لهم، والفئات المهمشة وأولئك الذين ليس لديهم السلطة والثروة. وبالنسبة للكثيرين، فإن المحفل الوحيد المتاح لهم - ولذلك فهي تتسم بالأهمية البالغة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة بالنسبة لأيرلندا مشروع كبير للسلام أيضاً، مشروع يسعى جاهداً من أجل التنمية العادلة والمستدامة على الصعيد العالمي؛ ومن أجل تسوية الصراعات، القديمة والجديدة على حد سواء؛ ومن أجل دعم العديد من الفارين من الحرب والاضطهاد والمجاعة والكوارث الطبيعية. وألحُ إلى أن الأمم المتحدة، يجب أن تكون بالنسبة لنا جميعاً، بيت الأمل. بيت ما برحت تسعى فيه الكلمات لأن يكون لها وقعها، وحيث يجب أن تنطوي على الأمل. ويجب علينا أن نفكر في ذلك الشعور بالأمل الذي داعب الخيال، على سبيل المثال، في الأروقة التي مر بها من أتوا إلى الأمم المتحدة في الأيام الأولى من نيل الاستقلال.

ومع تذكر هذا الإرث، لم يمكنني التكلم هنا اليوم بنية خالصة أو بموثوقية فيما يتعلق بالميثاق، دون الاعتراف بأن النظام الدولي يتعرض الآن مرة أخرى للضغط الشديد. إن فكرة النظام القائم على القواعد ذاتها تتعرض للتشكيك والتقويض. إن المؤسسات الدولية - مع اعترافنا بأنها معيبة وبعيدة عن الكمال - والتي حظيت بالرعاية منذ عام ١٩٤٥، وأتت بالكثير من الفوائد لشعبنا، تتعرض للتشكيك، وسحب التأييد، بل والهجوم.

إن الشراكة والتعاون والثقة المتبادلة والاحترام التي هي في صميم تعددية الأطراف مكرسة في سيادة القانون، وفي القيم التي تهدف إلى حماية جميع الأفراد على هذا الكوكب، وحقوقهم، وتطلعاتهم، وكرامتهم، وقيمهم التي ليس لها منشأ وحيد من حيث الزمن أو الثقافة أو منظومة المعتقدات. إن تعددية الأطراف هي، بطبيعة الحال، في أفضل ممارساتها، نظام يعترف

ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وهل نسترشد بهذه القيم والمبادئ في ممارساتنا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة؟ وهل يُحتج بهذه القيم لمواجهة التحديات التي نناقشها هذا الأسبوع؟

وبالنسبة للكثيرين، تستحضر هذه المسائل حقائق الحياة والموت. وبينما نجتمع، تتعرض الأمم المتحدة ووكالاتها للهجوم، سواء كان ذلك من خلال نقص التمويل أو الانسحاب، والآن غالباً ما يتم الترويج الصريح لأضيق صيغ نظرية مصالح بعض الدول الأقوى مما يتعارض تماماً مع تعددية الأطراف التي ينص عليها الميثاق.

أيرلندا تؤمن بالأمم المتحدة، وتؤيد أهدافها، وهي تتوق إلى أن تشارك أكثر في عملها. ولذلك، يجب ألا نتردد في التكلم عن الكيفية التي دفعت بها الأمم المتحدة والتعددية، على مر السنين، إلى إحراز أوجه تقدم رئيسية للناس في جميع أنحاء العالم، ووضعت برامج للتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم وتمكين المرأة والتحرر من العنف.

وتعددية الأطراف هي أيضاً التي أتاحت لنا وضع آليات لحل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. والتقدم المحرز في تطوير القانون الدولي دليل على الخطوات المهمة للبشرية التي يمكننا اتخاذها عندما يعمل المجتمع الدولي في انسجام. ولذلك، يجب أن ندافع في هذا الأسبوع عن الدعوة إلى تعزيز تعددية الأطراف وتشجيعها وتوطيدها.

وبالنسبة لنا في بلدي، أيرلندا، تركز سياستنا الخارجية على الأمم المتحدة. إذ يمثل ميثاقها ومؤسساتها وموظفوها المنظور الذي نرى من خلاله حالتنا في العالم والكيفية التي نريد أن يُنظر بها إلى ممارساتنا في العالم ويُحكم عليها.

ونرى الأمم المتحدة بصفاتها المؤسسة الخاصة التي تجد فيها الدول المتحررة حديثاً مأوىً بعد انتهاء كفاحاتها من أجل الاستقلال وخروجها من تحت الظلال وتخلصها من التركات

الحال، الدعم المؤسسي الذي يعطي استمرارية لعمليات السلام. وهذا ما يستنير به رأينا بشأن الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولأيرلندا خبرة طويلة الأمد، بشأن ما بدا أحيانا، نزاعا مستعصيا، وبشأن العمل الشاق والحلول التوفيقية التي تمهد السبيل للتوصل إلى تسوية سلمية. ولهذا السبب، فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني له صداه العميق لدى الشعب الأيرلندي.

ومن واقع خبرتنا، لدينا شعور عميق بالأهمية المحورية للهوية الوطنية والشعور بالانتماء وبشأن استمرارهما طوال عقود وقرون. وهذه الحقيقة لا يمكن تجاهلها أو قمعها أو التحايل عليها. ويجب على عمليات السلام أن تجد سبيلا لتعايش الهويات والخطابات المتباينة من خلال تهيئة حيز لا يلزم معه التنافس في معادلة صفرية المحصلة؛ وإيجاد طريقة، من خلال عمليات السلام، لمعالجة المظالم التاريخية والمعاصرة. وبالنسبة لحالة إسرائيل وفلسطين، نحن مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأنه لا يمكن تلبية احتياجات الشعبين بشكل كامل إلا من خلال دولتين مستقلتين، تتمتعان بالسيادة وبحدود آمنة، وتعيشان جنبا إلى جنب في ظل الاعتراف المتبادل والسلام.

ويمكن للشعبين الاستفادة كثيرا من هذا التطلع إلى إقامة توازن جديد ومستقر. ونحن لا نقول ذلك باستخفاف. فنحن نعرف من تجربتنا أن هذه المهمة ستكون صعبة للغاية، مما يتطلب شجاعة كبيرة لتحقيق الحلول التوفيقية الصعبة. فما من عملية سلام بسيطة أو مباشرة أو بدون تكلفة. ولكن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم هو من خلال المفاوضات بين الأطراف. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي باستمرار أنه لن يعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى تلك التغييرات التي يتفق عليها الطرفان. ونحن، كمجتمع دولي، يجب أن نطلب مرة أخرى من قادة الجانبين في هذا الصراع الجلوس، وجها لوجه، دون إبطاء. ويجب أن نكرر أن

بأنه قائم على أساس مبدأ الحلول التوفيقية، والرؤية المشتركة، من أجل إيجاد القدرة على طرح الأفكار باللغة والثقافة والشواغل التي لدى "الآخرين". إنها تتيح تعايش الكبير والصغير، القوي والضعيف، في ما يتعلق بالشواغل والآفاق المشتركة من أجل تحسين العالم المشترك.

ومع ذلك، فعلى مر العصور، كما أثبت لنا التاريخ، حدث في أوقات كثيرة الخطأ الذي يكمن في تفكير من يوحون بأن الإجراء الفردي، أو العدوان، أو المغامرة، كما قد يراها البعض هي طريقة أفضل للمضي قدما مما توفره تعددية الأطراف لعالم تعاووني. وليست الدعوة إلى زيادة مواءمة منظوراتنا اليوم بأنسب منها في أي وقت مضى. ولم تكن التحديات التي تواجهنا بمثل ذلك الطابع العالمي والبالغ الأهمية بأشد منها اليوم، ولم تكن التحديات، وفي الواقع، الأخطار التي يواجهها العالم تتطلب منا الاعتراف بمسؤولياتنا الجماعية، بما في ذلك تحقيق العدالة بين الأجيال، بأشد منها اليوم.

إن اختيار عدم التصدي لهذه المخاطر والتحديات على الصعيد العالمي وبشكل متعدد الأطراف سيكون أمرا يتسم بالتهور. إن رفض قواعد العمل الجماعي القائم على الاحترام المتبادل، والمتخذ سويا لصالح عمل فردي عدواني، أو الرجوع إلى خطاب زائف قديم للحرب، أمر يعدُّ بالبؤس في صورة استمرار عدم الاستقرار والاختلال والتفاوت الاجتماعي والاستغلال في كل جانب من جوانب الحياة المشتركة المحتملة. إنه يمهد للفوضى، وبشكل حتمي تقريبا، للمزيد من الصراع.

ولا تعتقد أيرلندا أن النزاع أمر مستوطن في أي منطقة من العالم، أو بالنسبة لأي شعب، أو فئة من القيم أو منظومات المعتقدات. ونعتقد أنه لا توجد صراعات لا يمكن تسويتها عند توفر التزام حقيقي بفهم الآخرين؛ وعند محاولة القيام بهذا الفهم المتبادل مع العمل من أجل الاتفاق بشأن فرص ما بعد انتهاء النزاع، واختيار الخطابات البديلة بشأن القيم المشتركة، وبطبيعة

قوية على هذا النحو. وفي هذا الصدد، يعد الدور الذي تقوم به، على سبيل المثال، الدول الجزرية الصغيرة النامية أمراً مثالياً. واستناداً إلى خبرتها وتجربتها الجلية قادت الدول الجزرية الصغيرة النامية المناقشة المتعلقة بتغير المناخ. وبصفتي رئيسة لأيرلندا، أقول لممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية أنهم يتحدثون الوضع الراهن لسبب جيد جداً؛ ذلك أن ثقافتهم، ووجودهم ذاته عرضة للخطر. فلهم سلطة أخلاقية فريدة للتكلم، لأنهم هم الذين يدفون ثمننا فوراً لا طاقة لهم به بسبب مشكلة لم يتسببوا في وجودها.

ويجب على المجتمع الدولي الاعتراف بأوجه الضعف وتثمينها بوصفها دافعاً لاتخاذ إجراءات. إن الالتزامات المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزامات جماعية؛ وهنا تكمن قوة الأمم المتحدة. لكن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو التحلي بالوعي والإرادة لإدراك أن الصلة الضارة المختلة التي عشنا على أساسها منذ أربعة عقود الآن بين النظم الإيكولوجية والاقتصاد والمجتمع أوصلتنا إلى حافة الهاوية.

إننا بحاجة إلى تحول في طريقة تفكيرنا بشأن الكيفية التي يمكننا بها الجمع بين النظم الإيكولوجية والاقتصاد والحياة الاجتماعية لكي نكون قادرين على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً. هذه الصلة التي عشنا على أساسها لفترة طويلة جداً لم تتسم بالاستغلال فحسب؛ لكنها فشلت في حد ذاتها. يجب أن نتبنى ذلك التحول اللازم في طريقة التفكير إذا أردنا تحقيق الاستدامة التي التزمنا بها في نيويورك في عام ٢٠١٥ بتحقيقها. يجب أن نرى ونعزز العلاقة بين التدابير اللازمة للتصدي لتغير المناخ والتدابير التي من شأنها إنهاء الاستبعاد المتمثل في الفقر على الصعيد العالمي وكذلك تلبية ما فيه الكفاية من احتياجات المجتمع العالمي من حيث لغذاء والتغذية والتعليم والرعاية الصحية والإسكان.

ويتعين علينا معاً أن نحشد الشجاعة الأخلاقية والفكرية والسياسية لتسود فيما التزمنا بتحقيقه، مع العلم التام بأننا

اتفاق سلام عن طريق التفاوض، وعلى أساس حل الدولتين، سيحظى بدعم غير مسبوق وبنوايا حسنة، وتصميم دولي على تقديم المساعدة وتوفير الحماية والدفاع بشأن ذلك السلام، بجميع الوسائل المتاحة لنا.

وفي ضوء عدم إحراز تقدم على أرض الواقع، فإننا في هذه القاعة نتحمل مسؤولية جماعية عن طرح الأفكار استناداً إلى تجربتنا الخاصة سعياً لإيجاد الزخم والحفاظ عليه. وفي جزيرتنا، وقبل المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق الجمعة الحزينة بوقت طويل، أنشأنا أمانة دائمة للجلوس في حالة انعقاد مستمر؛ وهي لا تزال منعقدة إلى اليوم. ويمكن لهذه الهياكل أن تتيح الاستمرارية حتى لأصغر الإنجازات، وتجاوز حتى ما قد تبدو اختلافات مستحيلة أيضاً، وتؤدي إلى ظهور مقترحات أصلية.

إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم عديدة، بقدر ما هي مترابطة وعالمية حقاً، ولكن لا أكثر إلحاحاً من الأعمال المتصلة بالمناخ. إن أثر إعصار دوريان المدمر في جزر البهاما يخبرنا بأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تتجلى أمامنا تماماً. ويجب علينا إظهار التضامن والدعم لجزر البهاما وجميع البلدان في الخط الأمامي لحالة الطوارئ المناخية التي نعاني منها الآن. إن تغير المناخ يسير بوتيرة أسرع كثيراً من الجهود التي نبذلها أو نحشدنا من أجل التصدي له. إن الإجراءات المتعلقة بالمناخ أساسية، بطبيعة الحال، إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتكاليف التقاعس كارثية، وهي تفوق كثيراً ما سيكلفنا للانطلاق على الطريق الحقيقي والتصحيحي. ومع اتفاق باريس، لدينا كل من الإطار والأسس اللازمة للمضي قدماً.

إن المناقشة بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ لم توفر فحسب، ولا تزال توفر من بعض النواحي، الأمل لأولئك من بيننا الذين يضعون ثقتهم في النظام المتعدد الأطراف. بل كانت ملهمة في تبيان كيف يمكن للقضايا العالمية أن تغدو شاملة، وكيف يمكن لأصوات الصغار والأقل قوة أن تؤثر وتوفر قيادة

الذين نتشارك العيش معهم في هذا الكوكب المهش لتهيئة توك لما هو "لبحر شاسع لا نهاية له" كما قال الكاتب الفرنسي سانت إكوبيري توك إلى السلام والعدالة وتحرر الجميع من الخوف. إن التحديات هائلة.

لا تتاح لكثير من الشباب في جميع أنحاء العالم فرصة تحقيق الذات في العمل أو التعليم أو التدريب؛ وهناك شاب من بين كل أربعة يتأثر جراء النزاعات أو العنف؛ وملايين الفتيات أصبحن أمهات بينما لم يزلن أنفسهن أطفالاً. ونحن بحاجة إلى تهيئة بيئة ينظر فيها إلى الشباب، جميع أبناء شعوبنا، كمواطنين لهم حقوق متساوية وكأعضاء في مجتمعاتنا لهم كامل حقوق المشاركة. إن الشباب الآن في طليعة الثورة التكنولوجية السريعة نعيشها، وهذا أمر مهم، لأن الكثير من خطة عام ٢٠٣٠ و اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغيرها من الالتزامات الدولية لا يمكن أن ينفذ إلا بخطوات تكنولوجية إلى الأمام.

ولكي يحدث هذا، يجب أن نضمن أن التطورات التكنولوجية تقدم جميع البشر، وأن المجتمعات واحتياجاتها هي الأقواس التي ترمي السهام، وليست الأهداف، من أجل تفعيل التكنولوجيا وتطبيقاتها. ومع أن التكنولوجيا قد جعلت العالم أكثر ترابطاً، يمكننا أيضاً أن نشهد السبل التي يمكن أن يساء بها استخدامها لنشر كراهية الأجانب أو خطاب الكراهية. ومن الضروري أن تستخدم ثمار المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة في تعزيز وصون السلام وليس في مواصلة الحرب مجدداً. وهذا يتطلب مبادرة مؤسسية فعالة على الصعيد العالمي، مبادرة تتسم بالفعالية والخضوع للمساءلة بطريقة متعددة الأطراف.

وتسعى أيرلندا إلى إظهار التزامها بتعددية الأطراف بطرق عملية عديدة. في مجال حفظ السلام، هناك اليوم أكثر من ٦٠٠ فرد من أفراد قوات الدفاع الأيرلندية، من النساء والرجال، تم نشرهم في بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك أكثر من ٤٥٠ من النساء والرجال ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

سنواجه معارضة، بل وانقساماً في بعض الأحيان، وأن محاولات لتقويضنا ستبذل من جانب أصحاب المصالح الأقوى وذوي الموارد الأكبر وغير الخاضعين للمساءلة الذين يمكنهم شراء حيز في وسائل الإعلام، مصالح سرقت قبي الأغلب المفاهيم والعبارات ذاتها وستفعل ذلك مرة أخرى. ويجب علينا جميعاً، في شمال وجنوب كوكبنا المشترك الضعيف، التحلي بالشجاعة لاتخاذ الإجراءات. وفي نهاية المطاف، فإن إتاحة الفرصة للابتكارات والتحسينات العلمية ستقتضي منا إجراء تغييرات جذرية في الطريقة التي نعيش بها، خاصة أولئك الذين يعيشون في الشمال. ولا يمكننا أن نستمر في الاستهلاك بنفس المستوى الحالي - حيث نكتوي باستهلاك لا حد له. وأقول إن هناك ما يدعو للتفاؤل بأننا سنقرر الاستجابة الملائمة.

في العديد من الجوانب، وفي العديد من الأماكن، منح الناس دور القيادة في استجابتهم لتقييم خطورة الحالة التي تواجه البيئة العالمية. وقد أبدى الشباب على وجه الخصوص الشجاعة والابتكار والتصميم. وإنني أتفق مع الأمين العام غوتيريش عندما يقول إن أطفال المدارس قد أدركوا الحاجة الملحة إلى العمل المناخي بصورة أفضل من بعض قادة العالم. إنهم، إذ قبلوا العلم، الذي أصبحوا الآن أكثر معرفة به من الأجيال الأكبر سناً، وفهموا عواقب نماذجنا الحالية، لا يرون آفاق مستقبلهم فحسب بل وأساليب الحياة والتنوع البيولوجي التي تعتمد عليها حياة كوكبنا تتبدد جراء التقاعس والتفكير القصير الأجل. الشباب والمواطنين من جميع الأجيال يطلبون منا الآن أكثر من مجرد طمأنة شفهوية بالاستجابة لتغير المناخ. إنهم يسعون إلى الموثوقية التي تتبدى عند تحويل الكلمات إلى أفعال. إن المواطنين الذين باتوا على علم هم حلفاؤنا من أجل الأمل والمسؤولية والتغيير. ومن الخطأ أن نطلب من الأمم المتحدة كمؤسسة أن تتحمل وحدها عبء تحقيق موثوقية هي مسؤوليتنا جميعاً. تقع تلك المسؤولية على عاتقنا جميعاً كقادة ومواطنين لتشجيع أولئك

وعدم الاستقرار اختبار أخلاقي لعصرنا وإنسانيتنا المشتركة. ولقد سعدت باستضافة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، في أيرلندا مؤخرًا. وقد عرفته على أربع أسر التمسوا اللجوء في أيرلندا. وفي ذلك الاجتماع، الذي بين فيه السيد غراندي مرة أخرى العمل الحيوي الأهمية الذي تقوم به المفوضية، جرى تذكير جميع الحاضرين بأننا تحدي إعطاء تعبير صادق لما نعينه بالضيافة، إعطاء معنى لأقوالنا بأفعالنا. وإنني أدرك تمامًا أن الفقر الأشد هو الفقر في مناطق النزاع وأن تشريد إخواننا المواطنين العالميين يزداد، سواء كان من النزاعات أو تغير المناخ أو التحيز العرقي والكراهية. وتقول مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن قرابة ٧١ مليون شخص شردوا قسرا من ديارهم في جميع أنحاء العالم، منهم ٢٦ مليون من اللاجئين عبر الحدود. ومن المهم أن تقوم الأمم المتحدة ونقوم جميعا بالاعتراف بكرم العديد من الدول التي تتحمل عبئا ثقيلا على الخط الأمامي، مثل بنغلاديش، تشاد، إثيوبيا، إيران، الأردن، كينيا، لبنان، باكستان، تركيا، وأوغندا. وشعوب هذه الدول تُشعرنا جميعاً بالتواضع من خلال استضافة أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين بسبب النزاع في المناطق المجاورة لهم. وستواصل أيرلندا، بدورها، دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة التي ضربت مثلاً يُحتذى به، مذكرة إيانا بما يجب على إنسانيتنا المشتركة أن تعنيه.

وأشيد بروح القيادة التي لا يزال الأمين العام غوتيريش يبديها بشأن الهجرة. إن الهجرة محورية في وجداننا الأيرلندي. فنحن شعب من المهاجرين الذين يعيشون على كوكب مهاجر. ولطالما كنا كذلك - منذ نشأتنا وخلال المجاعة الكبرى التي مررنا بها، وصولاً إلى الفترة الحديثة. وأصبح بلدنا، الذي شهد الناس على مرّ التاريخ يغادرونه بالملايين، الآن بلد هجرة صافية إليه. واليوم، فإن واحداً من بين كل ستة من سكاننا وُلد خارج أيرلندا. وتحولنا من مكان كان الناس يُضطرون لمغادرته إلى مكان بات يملك الآن الفرصة للترحيب بهم حقاً.

وتحظى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتأييد شعبي كبير في أيرلندا، ونحن فخورون كشعب بأننا أكبر مساهم بقوات بالنسبة للفرد على مستوى الاتحاد الأوروبي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ننشر قوات في بعثات في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وأيرلندا أيضاً ملتزمة التزاماً قوياً بالعمل الإنمائي للأمم المتحدة حيث تدرك، بطبيعة الحال، أنه ينبغي إعادة تعريف التنمية لتتكيف مع الظروف الجديدة للاستدامة. ولا يمكن أن تكون تقدم أو تمديد لما هو فاشل. وتوجيهها للالتزامنا، أطلقنا سياسة إنمائية دولية جديد مع إعادة مواءمة التركيز على أربع أولويات هي: المساواة بين الجنسين، العمل المناخي، الحكم الرشيد، مكافحة الفقر، تنفذ جميعاً في إطار أهداف التنمية المستدامة. وثمة عنصر مهم في سياستنا الإنمائية هو استراتيجية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وضعت عقب إجراء البحوث والتشاور مع نظرائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولقد شرفني، بصفتي رئيس أيرلندا، الالتقاء في أيرلندا بأكثر من ٣٠ من الممثلين الدائمين للدول الجزرية الصغيرة النامية عندما جرى إطلاق الاستراتيجية في وقت سابق من هذا العام. وتركز سياسة أيرلندا الإنمائية أيضاً تركيزاً كبيراً على المساعدات والاستجابات الإنسانية العاجلة والتي لا يمكن تأجيلها.

وسنواصل تقديم المساهمات إلى الدول الهشة والمتضررة من النزاعات بهدف التخفيف من مخنة المدنيين في أماكن مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وفلسطين وجنوب السودان وسورية اليمن وأماكن أخرى. وإذ نفعل ذلك، فإننا نقر بأن هذه استجابة لما هو عاجل ولا يمكن تأجيله. ونحن لا نرى الاستجابة الإنسانية بوصفها بديلاً عن إجراء تغييرات هيكلية عميقة نحتاجها فيما يتعلق بالتجارة والديون ونقل التكنولوجيا والهجرة. وإنها ببساطة أمور مترابطة بصورة لا تنفصم.

وفيما يتعلق بالهجرة، فإن كيفية استجابتنا لاحتياجات الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة ديارهم بسبب النزاع

بتكنولوجيات الأسلحة الجديدة والتعامل معها. وفي حين أن هذا التقدم في العلم والتكنولوجيا، على غرار الذكاء الاصطناعي، يسير قدماً بسرعة ويوفر فوائد محتملة لا تُحصى للمجتمع، لا بدّ للمجتمع الدولي أن يدرك المخاطر والتهديدات التي يشكلها دمج هذه التكنولوجيات الجديدة والناشئة في الأسلحة ومنظومات الأسلحة وأن يتصدّى لها. ومن الصعب عليّ أن أوفق بين خطاب السلام الذي أسمعته رسمياً من البلدان وبين الجهود المتزايدة باستمرار لنفس البلدان والرامية للحصول على حصة أكبر من مبيعات الأسلحة العالمية.

لا تزال أيرلندا تشعر ببالغ القلق حيال الآثار المدمرة للنزاع على المدنيين. وتواجه حماية المدنيين والامتنال الكامل للقانون الدولي الإنساني تحديات جديدة ومتعاضمة مع انتقال الحروب على نحو متزايد من ساحات القتال المفتوحة إلى المناطق الحضرية. ويدعو استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان إلى القلق البالغ. وتفخر أيرلندا بقيادة الجهود الرامية إلى الاتفاق على إعلان سياسي بين الدول يبين الكيفية التي يمكننا بها، نحن المجتمع الدولي، أن نكفل الامتنال التام للقانون الدولي الإنساني. وإنني في الواقع أتطلع إلى دعوة الدول للمجيء إلى أيرلندا في الربيع القادم للاتفاق على إعلان سياسي يركز على حماية المدنيين من آثار الأسلحة المتفجرة في حروب المدن.

على غرار العديد من الدول الأعضاء، فإن موقف أيرلندا أيضاً واضح بشأن ضرورة إصلاح مجلس الأمن. ولكي يحظى أي كيان بالشرعية، يجب عليه أن يكون صورة عن تركيبة العالم وشعوب العالم الذي يوجد فيه. وببساطة، كما نعلم جميعاً، فالعديد من المناطق في العالم إما غير ممثلة في مجلس الأمن على نحو كاف أو غير ممثلة على الإطلاق. وعلى وجه الخصوص، ما زلنا نشهد تمثيلاً ناقصاً غير منصف تاريخياً لأفريقيا التي كانت لا تزال تحت حكم القوى الاستعمارية عندما برزت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود وتأسس مجلس الأمن. وقد استمعنا إلى

وأتفق تماماً مع الأمين العام عندما يقول إن السبيل الوحيد لجعل الهجرة مستدامة وآمنة، لا أن تكون غير منظمة ولا إنسانية وخطرة، هو أن تتم طوعاً لا اضطراراً، الأمر الذي يعني أهمية وضع سياسات متكاملة. وتتحرّك الغالبية العظمى من المهاجرين بين البلدان بطريقة آمنة ومنظمة. إلا أن الهجرة غير المنظمة توقع تكلفة بشرية رهيبية - فتزهق الأرواح في البحار وعبر الصحارى - وتُكلّف أرواحاً تُزهق على أيدي المهريين وأرباب الأعمال عديمي الضمير وغيرهم من المستغلين. ولكن مع ذلك، نادرا ما نسمع بالإيجابيات، على سبيل المثال مساهمة المهاجرين في اقتصادات ومجتمعات الكثير جدا من الدول الأعضاء، أو أن المهاجرين ساهموا بنسبة تتراوح من ١٠ إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في أي سنة من السنوات الأخيرة.

ولكن سواء كان حراكهم طوعياً أو قسرياً، فيجب المحافظة على كرامة جميع البشر. ونقطة البداية بالنسبة لنا جميعاً - كما يوضح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (resolution 73/195) - هي أن تُدار الهجرة إدارة جيدة وآمنة في عالم تكثر فيه الهجرة الحتمية والضرورية، لا أن تكون غير منظمة وخطرة. وهذا أمر يمكن تحقيقه بالنوايا الحسنة والتعاون.

تشهد هذه الدورة للجمعية العامة بعض اللحظات الحاسمة بالنسبة لنزع السلاح. فنحن سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال المؤتمر العاشر للأطراف لاستعراض المعاهدة. وإذ تفخر أيرلندا بدورها في وضع معاهدة عدم الانتشار، فإنني أؤكد مجدداً على التزامنا بعقد مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠٢٠. ويجدوني الأمل في أن يصل مستوى طموح المؤتمر إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو الضمان الوحيد لسلامتنا. ولهذا السبب، تؤيد أيرلندا بقوة معاهدة حظر الأسلحة النووية.

إن من أكبر التحديات التي نواجهها اليوم بوصفنا صانعي سياسات عالميين هو كيفية التنبؤ بمخاطر معقدة كتلك المرتبطة

نفعل ذلك لتحقيق هدف مشترك ومن خلال ممارسة متسقة وشفافة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أيرلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مايكل هيغينز، رئيس أيرلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

**خطاب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مالي.

اصطحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كيتا (تكلم بالفرنسية):** في البداية، من واجبي وأنا أتكلم أمام الجمعية العامة أن أنقل التحيات الأخوية والودية من شعب مالي، من كاي إلى كيدال، ومن تاوديني إلى سيكاسو. كما أعرب عن أصدق التهاني وأتمنى كل النجاح، للسيد تيجاني محمد بندي، ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية، الذي انتخب رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وأؤكد له تعاون مالي الكامل. وأود أيضاً الإشادة بالسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس ممثلة الإكوادور على قيادتها للجمعية العامة باقتدار في دورتها الثالثة والسبعين، متحلية برياسة جأش رائعة. وأخيراً، سأكون مقصراً إن نسيت ذكر صديقي العزيز الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي لا يزال التزامه بمثل السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان تتألق.

العديد من الخطابات القوية من أفريقيا التي تريد أن تكون أفريقيا إنسانية. وأعتقد أنه يجب أن تتاح للأفارقة فرصة منصفة للتعبير عن آرائهم في قرارات المجلس التي تؤثر على قارتهم.

ونود أيضاً أن نرى دوراً محدداً يُناط بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتزايد تأثير تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين يضيفي طابعاً ملحاً بقدر أكبر على هذا الاقتراح.

وتماماً كما ينبغي لمجلس الأمن أن يجسّد تكوين أعضاء الأمم المتحدة، أود أن أكرر رأي أيرلندا الذي متمسك به بشدة ومفاده أن الإصلاح السياسي للمجلس يجب أن يؤدي إلى زيادة الشعور بالمشاركة والمسؤولية والإمساك بزمام الأمور بين الأعضاء - وهو أمر نعتقد أنه سيكون إيجابياً بالنسبة لعمل الأمم المتحدة على نطاق أوسع، وكذلك بصورة أكثر عدلاً. وكما قلنا من قبل، إذا كان ثمة مغزى لقوة الأدلة والحجج، فإن أيرلندا ستواصل محاولة بناء تحالف من أجل التغيير.

وستقدّر أيرلندا دائماً الكيفية التي تُخرج بها الأمم المتحدة أفضل ما عندنا وقدرتها على ذلك. وسنواصل البحث عن فرص لنختبر أنفسنا في مواجهة ما نطمح إليه، بما في ذلك تحقيق متطلبات نموذج جديد يجمع بين الإيكولوجيا والعدالة الاجتماعية والاقتصاد - وأود أن أضيف إليها التنوع الثقافي - بطريقة تحقق الاستدامة والتماسك الاجتماعي وتلبي الاحتياجات العالمية بصورة كافية. وهذه هي القيم التي تشكل القوة الدافعة وراء ترشيح أيرلندا لعضوية مجلس الأمن عن الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

ونحن لا نطلب الدعم من دول العالم للدفع قدماً بأي صيغة ضيقة للمصلحة الذاتية المستنيرة. إننا نطلب الدعم لمنحنا الفرصة مرة أخرى لنختبر أنفسنا إزاء الطموح والمثل العليا للميثاق وقدرتنا على المساهمة والمساعدة في تشكيل مجتمعات تسعى إلى تحقيق المساواة وترسيخ الديمقراطية وبناء السلام الدائم، وأن



الموقعة، وكذلك الاستعادة التدريجية للثقة بين الأطراف المالية. وبالإضافة إلى ذلك نُقل ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، الذين استفاد ١ ٠٠٠ منهم من التدريب، إلى قواتنا بعد إعادة تشكيلها، تمهيدا لإنشاء الجيش الوطني المالي الجديد.

وقد أحرزنا تقدما في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق تنشيطها، وهي عملية أنشئت من خلال مداولاتنا ويشار إليها الآن باسم "العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج". ونرحب بذلك، حيث تشكل هذه العناصر شروطا مسبقة واضحة لإعادة بسط سلطة الدولة على كامل الإقليم الوطني، بيد أنه لا يسعنا التغاضي عن طول الطريق المتبقي لتحقيق السلام الدائم والمصالحة في بلدنا.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن ننفذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي ينص عليها اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويسرني في هذا الصدد أن أؤكد أنه بعد محاولتين فاشلتين في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تستعد مالي بنشاط لإجراء حوار وطني شامل يعقد في الوقت المناسب مما يفضي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وترسيخ الديمقراطية في بلدنا. وفي الوقت نفسه، نرى أنه من المناسب تمديد مدة عضوية النواب في الجمعية الوطنية حتى ٢ أيار/مايو ٢٠٢٠ لتمكينهم من اعتماد مجموعة من الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي سيوصى بها خلال الحوار الشامل للجميع، وذلك من أجل كفالة استقرار المؤسسات وعملها بشكل طبيعي، وهي مسؤولية تقع على عاتقي بالدرجة الأولى.

وحيث إنني أؤيد تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، فقد أصدرت قانون الوفاق الوطني في ٢٤ تموز/يوليه. وفي حين يستثني القانون من الملاحقة الجنائية الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم أو كانوا شركاء فيها خلال الأحداث الأليمة التي وقعت في مالي، التي يعود تاريخها إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فإنه لا ينطبق على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية،

ستشهد دورتنا الحالية في جملة أمور الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. ولن تجد مالي فرصة أنسب من هذا الاحتفال لتؤكد من جديد التزامها بالقيم والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، واقتناعنا بأن العمل الجماعي والمتضافر هو فقط الذي سيمكننا من التصدي للتحديات العديدة لعصرنا، والوفاء بالمثل الأعلى للسلام، وتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في إرساء الأمن وتحقيق التنمية للجميع. وينطبق هذا بوجه خاص على موضوع الدورة الرابعة والسبعين للجمعية، وهو "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول". فما من شيء أكثر إلحاحا من مضاعفة جهودنا في جميع هذه المجالات إذا أردنا التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في بعض بلداننا.

فعلى مدى التاريخ، يكاد لا يوجد بلد لم يتأثر مساره بالأوقات العصيبة. وتمر مالي حاليا بتجربة مؤلمة، بالنظر إلى أنها، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ما برحت تواجه تهديدا إرهابيا يوميا لا يهدف سوى إلى هز أعمق أسسها. ويجب أن نؤمن بمقولة إن الأوقات السيئة تظهر أصدقاءنا الحقيقيين، ومالي ليست استثناء من ذلك بأي حال من الأحوال. والدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري المتعدد الأوجه الذي قدمه المجتمع الدولي لمالي يشهد على صحة ذلك القول المأثور أكثر من أي شيء آخر. فلم يفتقر البلد إلى الدعم سواء فيما يتعلق باحتواء الجماعات الإرهابية، أو مكافحة وحشيتها، أو إعادة بناء وحدتنا الممزقة، وأرحب بهذه النقطة الأخيرة. ويعود الفضل بدرجة كبيرة إلى تلك المكاسب في إبرام اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، التي لا زلت ملتزما بها بشكل خاص.

وأحد الإنجازات الرئيسية التي أسفر عنها الاتفاق هو عدم حدوث مواجهات بين قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات

والاغتصاب، والجرائم التي لا تسقط بالتقادم. وعلاوة على ذلك فإنه ينص على تدابير تكفل الاعتراف والتعويض للضحايا الذين تضرروا بشكل مباشر أو غير مباشر جراء التجارب المؤلمة التي خاضها شعبنا، والاستفادة من العمل الرائع الذي أنجزته لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مالي، الأمر الذي أتاح الاستماع إلى أصوات أكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص في بلدنا.

وقد قامت الجمعية الوطنية، مدفوعة بنفس الدرجة من الاهتمام بتحقيق المصالحة الوطنية، ومن ثم الحد من عدم المساواة التي تقوض التماسك الوطني، باعتماد تشريعات هذا العام تنشئ منطقة التنمية الشمالية في مالي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الجزائر، ثم أنشأت الحكومة صندوق التنمية المستدامة، ومنحته ٧٢ مليون دولار، باعتباره الأداة المالية لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الإقليمية في شمال مالي. وحتى الآن، صُرف بالفعل ٢٠ مليون دولار لتمويل الأولويات العاجلة في مناطق كيدال وميناكا وتمبكتو وغاو.

وفي حين تسنى إحراز هذا التقدم في شتى المجالات بفضل الإرادة المشتركة لجميع الأطراف المالية في التوصل للاتفاق، فقد تسنى ذلك أيضا بفضل الدعم والتوجيه الذي قدمه الشركاء من المجتمع الدولي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني على العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تعمل في بيئة أعلم أنها معقدة وصعبة بشكل خاص. لقد دفعت البعثة ثمننا باهظا في مالي، وأود أن أشيد بما أبداه الرجال والنساء في البعثة من شجاعة وما قدموه من تضحيات، فضلا عما قدمته القوات الدولية الأخرى المنتشرة في مالي، التي أشيد بها باسم شعب مالي إشادة مستحقة، لما قدمته من إسهامات في صون السلام والأمن الدوليين في المنطقة، وليس في مالي فحسب.

ومع ذلك فإننا ندرك تمام الإدراك، في إطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أن الأمن وحده لا يمكن أن يحقق

ومن ضمن التحديات الأخرى التي لا تقل أهمية عدم توافر الموارد المالية الكافية لتنفيذ الاتفاق. ولهذا السبب، رغم إعرابي عن الشكر لشركائنا على الجهود التي بذلت بالفعل، يجب أن أواصل دعوتهم إلى الوفاء بتعهداتهم المعلنة خلال المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخلال مؤتمر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للتنسيق بين الشركاء والجهات المانحة من أجل تمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية، الذي عقد في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالتحالف من أجل منطقة الساحل، الذي يهدف إلى توحيد التزام شركائنا وتنسيقه في المجالات الستة ذات الأولوية، وهي، عمالة الشباب؛ والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛ والطاقة والمناخ؛ والحوكمة واللامركزية؛ والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والأمن؛ الأمر الذي سيكلف ٦ بلايين دولار خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢.

وتنمية مناطق شمال مالي، لا يمكنني أن أنسى الحالة المثيرة للقلق في وسط بلدنا. بل على العكس من ذلك، أود أيضا أن أشير، عرضا، إلى أن التحديين الرئيسيين اللذين يواجهان مالي اليوم مرتبطان ارتباطا وثيقا. وفي الواقع، أنه بعد أن نجح الإرهابيون والجماعات الإجرامية الأخرى في زعزعة الاستقرار في المناطق الشمالية، سعوا إلى توسيع نطاق نفوذهم وأنشطتهم غير المشروعة في المناطق الوسطى من خلال استغلال الخلافات بين المجموعات البشرية التي كانت حتى الآن قادرة على معالجتها بطريقة غير عنيفة وفقا لقيمنا الحضارية.

ومن المفيد التأكيد على أن دوافع هذه الجماعات الإرهابية لا علاقة لها بالدين، ناهيك عن الصلة بالتنمية. وأشير إلى أن مالي قد دخلت في الإسلام منذ القرن الحادي عشر. ويتمثل هدفهم في تهيئة أماكن لتوسيع أنشطتهم الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة والبشر والسلع غير المشروعة، مستفيدين من ضعف وجود الدولة، ولا سيما من حيث خدمات الدفاع والأمن في المناطق المعنية. والاشتباكات، التي سميت على عجل "توترات طائفية"، وأصابت للأسف، منطقتي سيغو وموبتي، أثرت، بالإضافة إلى هاتين المنطقتين، على مجتمع دولة مالي برمته. ولذا، فقد أوعزت إلى الحكومة أن تتخذ سلسلة من التدابير السياسية والأمنية والتنظيمية والقضائية لاستعادة النظام والأمن في المناطق المتضررة.

وفي إطار هذه الجهود، جرى تعزيز التدابير الأمنية في الميدان، وأنشئت مخافر أمامية أمنية جديدة في المناطق الاستراتيجية، وانخرط عدة مئات من الشباب المحليين في برنامج خاص للحد من العنف الطائفي. وتشمل هذه الجهود أيضا استعادة العديد من الأسلحة، واستمرار نزع سلاح المليشيات، وإجراءات إنمائية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. وتهدف كل هذه العمليات إلى تحسين تلبية تحديات الحوكمة والأمن. وبغية

وتنسيق جميع الجهود وإشراك جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم الزعماء السياسيين، والتقليديون، والدينيون، والمدراء الإقليميون، في تنفيذها، عينت ديونكوندا تراوري، رئيس مالي السابق بالنيابة خلال الفترة الانتقالية، ممثلا ساميا لي لوسط مالي في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

لقد تسببت الأزمات في المناطق الشمالية والوسطى من مالي في تقلبات جماعية للآلاف من مواطنينا. وسواء كانوا لاجئين في البلدان المجاورة أو مشردين داخليا تعد العودة بأمان وكرامة إلى مواطنهم الأصلية شاغلا رئيسيا من شواغل حكومتي، التي اضطلعت بتنفيذ برامج واسعة النطاق طويلة المدى لتحسين ظروف المعيشة لسكان مالي كافة. والرعاية الصحية، من خلال خطط التأمين الصحي التكميلية، واحدة من هذه البرامج. وتساعدنا في جهودنا المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال خطط الاستجابة للطوارئ على الصعيد الإقليمي لمناطق تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي. ويمكن أن يقال نفس الشيء فيما يتعلق بعضويتنا في شركة التأمين الأفريقية المحدودة لاستيعاب المخاطر، وقد صدقت مالي على معاهدتها في عام ٢٠١٦، مما مكنا من مواجهة عواقب الأخطار المناخية طوال الأربعة فصول الماضية من عقود التأمين.

وبالإضافة إلى هذه التدابير المحددة، المتولدة عن الطوارئ، أميل إلى القول بأنه يجري اتخاذ المزيد من التدابير الأخرى التي تتسم بأنها أكثر بنوئية، وفي المقام الأول منها ما يتعلق بعمالة الشباب. ولأنني أؤمن بشباب مالي، قررت تكريس ولايتي الثانية للنهوض بالشباب، باعتبارهم أملنا اليوم، وهم بكل تأكيد، مهندسو مستقبلنا. وبالمثل، أؤمن إيمانا عميقا بنساء مالي وبإسهامهن القيم في عمليات تحقيق الاستقرار والتنمية لبلدنا. وسأواصل تعيينهن بأعداد كبيرة في الوظائف العليا لصنع القرار تمشيا مع القانون المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين في هيئات صنع القرار لعام ٢٠١٥، في مالي.

بالتعاون المتعدد الأطراف والتضامن الدولي. وفي هذا الصدد، أدعو بقوة إلى احترام حقوق المهاجرين، وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاقيات الدولية، ولا سيما الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (resolution 73/195)، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في مراكش، المغرب، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

وتؤكد مالي دعوتها مجددا من أجل إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وشمولا، وهي مسألة عدالة بسيطة. وتؤكد مالي مجددا من خلالي التزامها، بالموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو الوارد في وافق آراء إزولويني.

إن مالي كبلد من بلدان منطقة الساحل يمتهن الزراعة والرعي وصيد الأسماك لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء تغير المناخ، الذي يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بقاء البشرية وتطورها. والواقع أن بلدي يتحمل العبء الكامل للآثار المترتبة على تغير المناخ، والتي تتسم بانتشار التصحر وتؤثر على الحيوانات والنباتات، وتؤدي إلى جفاف الأنهار والجدول، وزيادة حرارة الطقس والفيضانات المتكررة. ولذلك، أود أن أؤكد من جديد التزام مالي بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وتحقيقا لهذه الغاية، وفي سياق مؤتمر قمة الأمين العام للعمل المناخي، سنقدم له ولقادة البلدان المشاركة في تحالفه لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، فرنسا، وجامايكا وقطر، اقتراحا محمدا لإطلاق وتسريع موجة من الاستثمارات المنخفضة الكربون عن طريق إعادة توجيه المدخرات العالمية نحو الهياكل الأساسية وعمليات الإنتاج الصناعي والزراعي تمشيا مع أهداف اتفاق باريس. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل مالي في إطار الاتحاد الأفريقي من أجل إدماج تغير المناخ منهجيا في مجال التعاون بين القارة وكل من شركائها الاستراتيجيين.

وترحب مالي بالعمليات الجارية في السودان، ولا سيما تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الناتجة عن الاتفاق بين

وفي ضوء أهمية التنمية الشاملة والمستدامة في موضوع الدورة الحالية، لا يمكنني أن أغفل تخصيص أموال في عام ٢٠١٨ لبناء حوالي ٣٠٠٠ وحدة سكنية اجتماعية للسكان من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، أو المغتربين الماليين، وهو أمر في بالي دائما. وعلاوة على ذلك، أود أن أسلط الضوء على الجهود الإيجابية التي يبذلها مصرف التنمية الأفريقي، الذي قمنا مؤخرا بالانضمام إلى مبادرته "من الصحراء إلى الطاقة" في واغادوغو. وستكفل هذه المبادرة زيادة توافر الطاقة لتلبية احتياجاتنا لبناء صناعاتنا. وعندما نرى أن بلدا مثل مالي، الذي ينتج كمية كبيرة من القطن، لا ينتج سوى ٢ في المائة من الطاقة الخاصة به، تتضح أهمية توليد الطاقة، ولا سيما لصناعة النسيج لدينا. ولذلك فإن مبادرة مصرف التنمية الأفريقي هذه موضع ترحيب كبير.

وبالرغم من التحديات الوطنية والإقليمية التي ذكرتها توا، لا يزال شعب وحكومة مالي مهتمين بالحالة في أفريقيا وبقية العالم. وتشعر مالي بالقلق إزاء الحالة في ليبيا، التي لا يزال لها تأثير سلبي على منطقة الساحل برمتها. وندعو جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى إيلاء أولوية للحلول السلمية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وسريعة للأزمة. وبالمثل تتابع مالي بقلق الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويؤكد شعب مالي من جديد دعمه للشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه المشروع من أجل تقرير المصير. وتدعو حكومة مالي إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية من أجل التوصل إلى حل تعيش فيه دولتان جنبا إلى جنب - على نحو ما ذكر اليوم على نطاق واسع - وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وعلاوة على ذلك، تدعو مالي إلى وقف أعمال العنف الفتاكة التي لا تزال للأسف تعصف بشعبي سوريا واليمن الشقيقين وتسبب كوارث إنسانية.

وفيما يتعلق بمسائل الهجرة الدولية، فإن مالي، بوصفها بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين، تؤكد من جديد التزامها

اصطحب السيد تانيتي ماماو، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تانيتي ماماو، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ماماو** (تكلم بالإنكليزية): أحمل إليكم تحيات حارة من حكومة جمهورية كيريباس وشعبها، الذي أتشرف وأعتز نيابةً عنه بمخاطبة الجمعية اليوم. وباسمه الجليل أقول "كام نا بانيه ني موري" - فليبارككم الرب جميعاً.

وأود أن أضم صوتي للمتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس تيجاني محمد بندي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأتمنى له كل التوفيق في توجيه مداولاتنا خلال الأيام القليلة المقبلة والأشهر الـ ١٢ المتبقية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد له دعم كيريباس المعنوي والعيني لأي مبادرة تهدف إلى جعل كوكب الأرض مكاناً أنظف وأكثر أماناً ومرعاً للبيئة. هو ذا جوهر رؤية كيريباس التي تمتد على مدى ٢٠ عاماً في إطار جهودنا الرامية إلى تحويل بلدنا إلى كيريباس أفضل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتفق عليها عالمياً.

ونقدر الزيارة التي قام بها مؤخرًا الأمين العام إلى منطقة المحيط الهادئ ولكننا نود تسليط الضوء على الحاجة إلى أن يحرص المكتب المتعدد الأقطار على مزيد من التوازن في الحضور على صعيد جزر شمال المحيط الهادئ. وفي هذا المقام، أود أن أتوقف لأعرب عن خالص تعازينا لإخواننا وأخواتنا من جزر البهاما على ما تكبدوه من خسائر في الأرواح ومن أضرار مادية جسيمة مسّت المساكن بسبب إعصار دوريان الذي عصفت بهم مؤخرًا.

وبذكرنا موضوع دورة هذا العام، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد،

العسكريين وقادة المعارضة، مما أدى إلى إنشاء المجلس السيادي لقيادة العملية الانتقالية في ذلك البلد الشقيق.

وفي الختام، أود أن أؤكد بقوة أن الأمم المتحدة بعد ٧٥ عاماً من إنشائها لا تزال تثبت أهميتها في سعينا المشترك من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وجهودها الجماعية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وفي إطار القيام بذلك، أود أن أذكر الجمعية بأن السلام لا يقدر بثمن.

ولذلك، علينا أن نعتز بالسلام وإلا فلن تكون ثمة إنسانية ولا تعايش. هي ذي القيم والمواقف التي ينبغي أن تُكسب وجودنا معنىً وتتيح للأفراد والمجتمعات البشرية أن تستبشّر خيراً بمستقبلنا، كما صرح الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بالأمس (انظر A/74/PV.3).

ولذلك، يجب ألا نجعل من سعينا إلى تحقيق السلام ديناً بل ثقافةً، بكل ما تحمله من دلالات من حيث احترام التنوع، والاعتراف بالآخر، والتعاطف والتضامن، وباختصار، الأخوة - التي نحتاج إليها أكثر من أي وقت مضى من أجل إكساب حالتنا الإنسانية معنىً.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية مالي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد تانيتي ماماو، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس.

ونحن فخورون بما فخر باتخاذنا خطوات للاعتراف على النحو الواجب بقيمتهم من الناحية القانونية.

وحتى نبرهن بقدر أكبر على التزامنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية للجزر الخارجية، بما في ذلك أرصفة الموانئ، والأرصفة العائمة، والطرق ومهابط الطائرات، جار الآن أيضاً. إذ قدمت الحكومة بالفعل مبلغاً قدره ٦٠ مليون دولار أسترالي، دفعت ٣٠ مليون دولار أسترالي منه في عام ٢٠١٧ وخصصت مبلغاً آخر قدره ٣٠ مليون دولار أسترالي لعام ٢٠٢٠. كما نشكر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي على التمويل الإضافي الذي قدمه بقيمة ٤٠ مليون دولار أسترالي للهياكل الأساسية البحرية في الجزر الخارجية. وتعالج هذه المشاريع الاستثمارية تحدي العزلة الذي نواجهه من خلال إتاحة التجارة وتنقل الأشخاص والسلع والخدمات، فضلاً عن تعزيز توفير الخدمات العامة، مع خفض تكلفة سبل الوصول إليها.

وثمة ما هو ضروري أكثر بالنسبة لكيريباس، بوصفها جزيرة تتألف من جزر مرجانية، وهو حقنا الأساسي في الحصول على المياه. إننا نستفيد تمام الاستفادة من الشراكات التي أقمناها؛ فسيحظى مشروع جنوب تاراوا للإمداد بالمياه والمرافق الصحية الذي تبلغ قيمة ٥٨ مليون دولار أسترالي بتمويل مشترك من الصندوق الأخضر للمناخ، والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وقد أسهمت حكومة بلدي بنسبة ١٢ في المائة في هذا المشروع، في شكل مساهمة نقدية وإسهامات عينية. ومن الواضح أنه ليس بوسعنا الانتظار؛ فالضرر الناجم عن تغير المناخ تجربةٌ تشهدها حياتنا يومياً. وسيزود هذا المشروع المغير للحياة جميع سكان جنوب تاراوا، العاصمة، بالمياه النظيفة على مدار الساعة للمرة الأولى هذا الأسبوع من خلال تسخير المحيط لتوفير المياه الصالحة للشرب.

كما أننا نقدر دعم حكومة نيوزيلندا من خلال المساهمة بمبلغ ٠,٧ مليون دولار أسترالي لعنصر الصرف الصحي، والذي

ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول، بأن ما نضطلع به من عمل إنمائي وطني لا يكون فعالاً إلا بتعزيز الاتساق السياسي العالمي على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل ضمان حصول من نوليهم الأهمية القصوى على الدعم والمساعدة وفقاً لاحتياجاتهم وأولوياتهم.

ويظل الفقر وعدم المساواة أكبر المعضلات والتحديات التي تواجهها البشرية. فلا يمكن تعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي في أي بلد من البلدان إلا إذا عكف نظام الدعم على تلبية احتياجات الناس وتميكنهم على مستوى الأسرة المعيشية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تستهدف برامج الأمم المتحدة الأسرة على هذا المستوى، حيث يؤدي تفكك القيم إلى ظهور الصدوع في مجتمعاتنا.

وقد قامت حكومة كيريباس باستثمار كبير في دعم لب جوز الهند، مستهدفةً الأسر المعيشية ومزارعي جوز الهند. وليس الهدف، في اقتصادنا الضيق، أن يستفيد من ذلك أولئك الذين يعانون من الفقر فحسب، بل الذين كانوا محرومين من فرصة تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. وتدفعنا رغبتنا القوية إلى النهوض باقتصادات وحياتنا ٤٩ في المائة من شعبنا في الجزر الخارجية، الذي ظل محروماً من نصيبه من التنمية لسنوات.

وقد استثمرت الحكومة مبلغاً قدره ٣٢ مليون دولار أسترالي في عام ٢٠١٧ و ٣١ مليون دولار أسترالي في عام ٢٠١٨ في صناعة لب جوز الهند. ولضمان الاستدامة، نقوم بتقييم أثر السياسات، فضلاً عن تبرعات المزارعين ادخاراً للمعاش التقاعدي، التي تدعمها تدابير ترمي إلى الإلمام بالأمور المالية. ويمثل تعزيز إدماج الشرائح المهمشة من المجتمع والتي غالباً ما تكون منسيةً جوهر ثقافة المساواة التي نروج لها، مع وضع برنامج إعانة لكبار السن من المواطنين وللاحتياجات الخاصة، يحظى بدعم قدره ٤ ملايين دولار أسترالي هذا العام. ويؤكد هذا قيمنا وإدراكنا قدر أجدادنا في نظامنا الثقافي التقليدي

بتوسيع نطاق تدريبها المهني والفني في المناطق الريفية في جميع أنحاء البلاد. ونطمح إلى دفع عجلة التعليم الشامل للجميع من خلال تحسين فرص الحصول على التعليم وضمان جودة التعليم للجميع.

كما أننا استثمرنا مليون دولار أسترالي في تعليم المدرسين العاملين بمرحلة ما قبل المدرسة، والذين يتحملون مسؤولية مهمة في رعاية وتربية أطفالنا الصغار. إن مبادرة التعليم الجديدة في مرحلة الطفولة المبكرة هي حافز رئيسي للتحويل بين الأجيال نحو التنمية المستدامة.

إن المعضلة المزعجة في عصرنا الحالي، وهي تغير المناخ، تكتسي بلا شك أهمية كبرى لكيريباس والمحيط الهادئ. المؤشرات التي أكد صحتها التقرير الخاص الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمعنون "الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية" كانت في الأصل واضحة لنا حتى قبل إصدار هذه التقارير. وقد حصلنا بالفعل على تمويل للعمل المناخي الأخضر من أجل مشروع واحد ونعمل الآن على تعزيز إمكانية الحصول على التمويل للعمل المناخي، والذي خصصناه من خلال سياستنا المتعلقة بتغير المناخ وخططنا المتكاملة المشتركة للتنفيذ في كيريباس. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتأمين مستقبل شبابنا والأجيال القادمة.

إن المفاوضات الحالية بشأن مشروع الصك الدولي الملزم قانوناً المعني بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لها أهمية أساسية لكيريباس والمحيط الهادئ. ونحث على ألا تؤدي أية نتائج لتلك المفاوضات بأي حال إلى أن تتعرض للخطر سلامة وثروات الامتداد الطويل للمحيطات التي تحدد المحيط الهادئ الأزرق، والتي تعتمد عليها مصادر رزقنا. إن لحدودنا البحرية أهمية قصوى لمنطقة المحيط الهادئ، حيث ترسم خرائط نطاق الولاية الوطنية على مياها والجرف القاري والمناطق الاقتصادية الحصرية

سيحدث تحولاً في معايير النظافة والصرف الصحي لشعبنا على مستوى الأسرة والمجتمع. إن هذه المشاريع الحاسمة للبنية التحتية تسلط الضوء على ملكيتنا لزام الأمور إزاء التحديات الإنمائية في الاستثمار المشترك لأموالنا بسبب الطبيعة المتناثرة لجزرنا المرجانية، مما يزيد تكلفة البنية التحتية بسبب التكاليف اللوجستية المرتفعة والمخاطر والتحديات. وسوف تحدث هذه الاستثمارات المهمة تغييرات كبيرة في منحى التنمية في كيريباس. إننا نقدر الدعم الذي يقدمه شركاؤنا في التنمية. وثمة أهمية مماثلة للدروس المستفادة، والمستمدة من شراكتنا، ولضرورة احترام الأمور المتعلقة بحق الأمة في فعل ما تراه يخدم مصلحتها الوطنية.

التعليم هو العمود الفقري للأمة في رسم مستقبل مواطنيها. ولقد تبيننا ذلك من خلال استثمارنا في قطاع التعليم، حيث حصل القطاع على ثالث أكبر حصة في الميزانية المالية المتكررة لعام ٢٠١٩ بنسبة ٢٣ في المائة والبالغة ٢٨ مليون دولار أسترالي، أي ما يعادل ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالإضافة إلى ذلك، نقدر دعم الحكومة الأسترالية لبرنامج تحسين التعليم في كيريباس ودعم الجهات المانحة الأخرى في مجمل سلسلة القيمة التعليمية، مع تخصيص ميزانية تنمية تعادل ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل التعليم ثالث أكبر قطاع للعمل الإنمائي بعد البنية التحتية ولب جوز الهند. وقد قدمنا أيضاً في عام ٢٠١٦ سياستنا التعليمية المجانية الجديدة، حيث أنهبنا النظام الوطني للحصص ولأول مرة سمحنا لجميع طلاب كيريباس الذين يحصلون على درجة النجاح بمتابعة دراساتهم الكاملة بدعم من الحكومة.

في ظل وجود عدد قليل من السكان يبلغ ١١٠ آلاف نسمة، نصفهم تقريباً من الشباب، فإنني على قناعة بأن هذا الاستثمار سيؤدي إلى عائد سكاني من شأنه أن يرفع مستوى أمتنا. وإزالة القيود، مثل توفير وسائل نقل الطلاب إلى المدارس، أفضت إلى تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس. وتقوم حكومتي

نحن نعيش في مفارقة كل يوم، مع المحيط الأزرق الذي جعلناه الآن نَحْنُنا الإقليمي للوعي المناخي هو في صميم هويتنا في كيريباس. وفي الحقيقة يتم تصنيفنا أساساً بأننا حالة شاذة في نظام تصنيف الدول. ربما يتعين على أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلماء الأمم المتحدة زيارة ورؤية وتجربة المفارقة الجزرية لكيريباس. أتحدى الأعضاء أن يأتوا إلى الجزر، وخاصةً لسماع صوت شبابنا وهم يهتفون "نحن لا نفرق؛ نحن نكافح"، حيث ضموا صوتهم إلى صوت ملايين الأطفال حول العالم في إضرابهم المتعلق بتغير المناخ يوم الجمعة الماضي. إنه أمر مدهش كيف حشد هؤلاء الأطفال الصغار جهودهم لمخاطبة قادة العالم وحتى للحضور هناك. إنني أشيد بوجود تلك الفتاة الشابة الشجاعة من السويد، غريتا ثونبرغ. أضمت صوتي إلى صوت شبابنا وأردده وأصعد التحدي، لا سيما لمن يملكون قدرة هائلة على فعل ذلك، أن يتحركوا على النحو السليم، وأن يتحركوا الآن وأن يظهروا في عيون الشباب الساهرة بصفتهم جيراناً جيدين في منزلنا الوحيد، الذي نعيش فيه جميعاً.

وعلاوة على ذلك، نشأ الاضطراب الذي لا نزال نواجهه في عالمنا اليوم بسبب الجشع والنهم المستمرين إلى السلطة والهيمنة. وقد خبرنا ذلك على المستوى الوطني في شكل إرث الحرب العالمية الثانية، ولا سيما معركة تاراوا؛ واستخراج الفوسفات من جزيرة بانابا والتجارب النووية في الجزء الشرقي من بلدنا وفي جزيرة كريسماس.

ولا نزال عواقب ذلك تؤثر علينا حتى يومنا هذا، بما في ذلك الآثار الصحية على شعبنا. ولا يزال تدمير أراضينا يحرم شعبنا من حقه في العيش بحرية ولا يزال الكثيرون يعانون من مشاكل لم تُحل بعد. تلك هي بعض الممارسات غير الخاضعة للمساءلة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تتطلب دفع المسؤولين عنها تعويضات. وبصفة كيريباس من دعاة مكافحة الفساد، فإنها ستواصل السعي للحصول على تسويات عادلة ودفع تعويضات لأبناء شعبنا الذين لا يزالون يعانون من عواقب تلك الممارسات الظالمة.

والموارد. ويتضح من التقرير الصادر مؤخراً عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن ارتفاع مستوى سطح البحر من الممكن أن يغير بشكل كبير خطوط الأساس وأن يغير بالتالي الاستحقاقات القانونية فيما يتعلق بالنطاق المكاني لحدودنا المرسومة التي أقرتها الأمم المتحدة.

إن تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ هي بمثابة حافز لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإجراءات التي تتخذها الحكومات، والآن سياسات متعددة الأطراف لاتخاذ إجراءات من أجل تكثيف التزامنا بالتنفيذ. ويجب أيضاً تطبيق الحدود نفسها على مجالنا الجوي العلوي، والذي تؤدي فيه الدولة دوراً في إدارة المجال الجوي، بما يتسق مع سياسات منظمة الطيران المدني الدولي. هذا أمر بالغ الأهمية لتأمين مستقبل كيريباس والمحيط الهادئ الأزرق في هذا العالم.

من منظور جزيرة صغيرة، التطوير المفرط لتنمية الدول الجزرية الصغيرة يشكل خطراً. ومن منطلق موضوع حشد الدعم المتعدد الأطراف، أناشد الجمعية بقوة أن تنظر في الشبكة المعقدة للدعم الثنائي والمتعدد الأطراف التي تتدفق إلى البلدان الصغيرة الهشة مثل بلدنا دون القدرة على تنسيق كل هذا الدعم بشكل أكثر فعالية.

ستبدأ كيريباس في تولي زمام الأمور، حيث بدأت في توسيع مواردنا الحكومية الشحيحة أصلاً، مما يشكل خطراً من أثر التنمية. بعد ٤٠ عاماً من بدء كونها دولة ذات سيادة، ستكون عمليات الدمج والنضج هذه محوراً حاسماً لدولتنا الصغيرة، حيث نطمح في أن نجسد الانسجام التام لرقصتنا في كيريباس في الطريقة التي ندير بها تنسيق عملياتنا الإنمائية النشطة ومواءمتها.

وأشير إلى مصطلح "المفارقة الجزرية"، الذي يصف الحالة غير المستقرة لتخرج كيريباس باعتبارها من أقل البلدان نمواً بسبب حالتها الدائمة المتسمة بالهشاشة والضعف، مع الحفاظ على دخل قومي إجمالي مرتفع للفرد.



**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إمرسون دامبودزو مانانغاجوا، رئيس جمهورية زيمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس مانانغاجوا** (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أهنئ السيد تيجاني محمد - بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إن زيمبابوي واثقة من أن الجمعية العامة تحت قيادته القديرة ستتحث الخطى نحو تحقيق أهداف منظمنا. وأود أيضاً أن أشيد بسلفه المباشر، السفير ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على ترؤسها بنجاح الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

إنني أحاطب الجمعية العامة اليوم إثر الرحيل المحزن للأب المؤسس لبلدنا - الرئيس السابق الراحل، فخامة الرفيق روبرت غابرييل موغابي.

تمر زيمبابوي بمرحلة انتقالية وهي مصممة على التغلب على حقيقة أننا كنا اقتصاداً منهزماً بعملة منهارة بسبب العقوبات الاقتصادية غير القانونية المفروضة على بلدنا. ومنذ أن توليت قيادة زيمبابوي، تم إنجاز الكثير بما في ذلك الانتعاش الواضح وتحقيق الاستقرار والنمو. وقد تم إحراز تقدم هائل نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي وكذلك المشاريع ذات التأثير الكبير التي تمهد الطريق لتحقيق نمو يقوده القطاع الخاص.

ويترسخ في تطلعاتنا شعور قوي بالحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد والمناسب وإيجاد وظائف للنساء والشباب والتخفيف من الآثار الشاملة لتغير المناخ على مجتمعنا واقتصادنا. إن شعبنا يستحق الأفضل ونحن ملتزمون بتحقيق تطلعاته.

وثمة تقدم ملحوظ في مشاركة زيمبابوي وانخراطها مجدداً مع جميع بلدان العالم حتى تستعيد مكانتها اللائقة ضمن مجتمع الدول. ولا تزال أيدينا ممدودة بشعور حقيقي بالصدقة والتعاون

نعتقد أن الاختبار الحقيقي لنجاح الأمم المتحدة يجب ألا يقاس بعدد المعاهدات المبرمة أو القرارات المعتمدة، بل بالأحرى بمدى تحسينها لحياة أكثر الناس ضعفاً والمضطهدين والمحرومين على أرض الواقع. ولهذا السبب، نجتمع هنا في كل عام. ويتطلب موضوعنا "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول" إصلاحاً حقيقياً لنظامنا المتعدد الأطراف.

بالنسبة لأي عمل من أعمال التنمية، فإن زبائنه هم سبب وجوده. ونحن البلدان هم الزبائن في هذا الصدد، وبالتالي فإن أي إصلاح للنظام المتعدد الأطراف يجب أن يدمج مختلف التدخلات المتعددة الأطراف في برنامج متماسك محوره البلدان. وأود أن أختتم كلامي بمشاركة دعاء تقليدي مع الجميع في هذه القاعة: "تي ماوري تي راوي آو تابوموا"، وهي كلمات تعني "السلام والصحة والازدهار لنا جميعاً".

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والمهجرة في جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد تانيتي مامو، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والمهجرة في جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد إمرسون دامبودزو مانانغاجوا رئيس جمهورية زيمبابوي**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زيمبابوي.

اصطحب فخامة السيد إمرسون دامبودزو مانانغاجوا، رئيس جمهورية زيمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

التجارية. فقد رفعت القيود المفروضة على المساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد وتجري خصخصة بعض كيانات القطاع العام. وتجسد سياسات الاستثمار الوطنية الجديدة التزام حكومتي وإدارتي بالانفتاح الاقتصادي.

ونعمل، تمثيا مع التزامنا بخطتنا للتحديث والتصنيع، على تعزيز نوعية التعليم لنجعله مجديا أكثر فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة والابتكار. ويجري الآن وضع المزيد من التركيز على العلم والتكنولوجيا والابتكار، في الوقت الذي يتم فيه إنشاء مراكز حضارة ومجمعات صناعية في كل أنحاء البلد. ويجري تيسير وتشجيع تعاون أكثر بين قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التعليم دعما لتنمية رأس المال البشري المستجيب وذو الصلة. ويركز النظام التعليمي الآن على إنتاج المنتجات والسلع والخدمات ذات الصلة التي تستجيب للاحتياجات المتغيرة دوما في بلدنا وفي العالم بأسره.

ويستمر تعزيز المؤسسات التي تحمي الديمقراطية، في سعينا إلى تعميق الدستورية وسيادة القانون والممارسات الديمقراطية والإدارة الرشيدة للشركات والشفافية والمساءلة. إن حكومتي تسرع من حملة مكافحة الفساد عن طريق دعم وتعزيز المؤسسات التي تساعد في مكافحة ذلك السرطان.

وقد تم أيضا إحراز تقدم ملحوظ في مجال الإصلاحات السياسية والتشريعية. وتكاد تكتمل تقريبا مواءمة معظم القوانين مع الدستور حتى اليوم. إننا نثني على الدعم الذي ما زلنا نتلقاه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المعنية الأخرى. وقد ألغيت قوانين وسائط الإعلام القديمة المتعلقة بالحصول على المعلومات وحماية الخصوصية وقانون النظام العام والأمن السابق. وسنت قوانين جديدة في هذه المجالات.

فلنعجل بسعينا إلى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. إن التأزر وزيادة الاتساق في تنفيذ جميع الأطر العالمية للتنمية المستدامة، بروح ألا يتخلف عن الركب أحد، أمر لا غنى عنه. إن موضوع الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، "تعبئة

إلى جميع الراغبين في الانضمام إلى المسار الجديد والمثير للاهتمام لنهضة زمبابوي. وفي إطار رغبتنا في تعميق الفضاء الديمقراطي في بلدنا، أنشأنا منبرا سياسيا مفتوحا ووجهنا الدعوة لجميع الأحزاب السياسية إلى المشاركة في نقاش حوار صريح بشأن جوانب إصلاحاتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. تنفذ حكومتي إصلاحات شاملة وبعيدة المدى لمصلحة أبناء شعبنا وحمائهم ورعايتهم الاقتصادي اقترانا بتطلعاتهم المتغيرة باستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر التقشف والانضباط الماليين عن موازنة الحسابات وعن فائض في الميزانية وهو ما لم يسبق له مثيل في بلدي. إن أثر التغيير والإصلاحات على حياة شعبنا يستغرق بعض الوقت، ولكننا نسير في الاتجاه الصحيح. وسنواصل وضع شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف على الطبقات الدنيا والفئات الأضعف من أفراد مجتمعا، وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم المتعدد الأطراف في ذلك الصدد.

وقد تمت تلك الإنجازات على الرغم من الأعباء المتبقية من العقوبات الاقتصادية غير القانونية، التي تشكل حرمانا لأبناء شعب زمبابوي من حقوقهم الإنسانية في تطوير وتحسين نوعية حياتهم. وعلاوة على ذلك، فإن الجزاءات تبطئ من تقدمنا وتعيق انتعاشنا الاقتصادي وتعاقب أفقر الفئات وأضعفها.

فلنحترم بجرأة، كأمم متحدة، مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب تصحيح أخطاء العالم. ويجب مواجهة الممارسات غير المنصفة. فيجب معارضة ورفض الظلم والعنصرية وجميع أشكال قمع البشرية للبشرية. ويشيد بلدي بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي وجميع الذين يقفون معنا في المطالبة بالرفع الفوري وغير المشروط لهذه الجزاءات غير المشروعة. ويجب على الذين فرضوا الجزاءات غير القانونية أن يستجيبوا لهذا النداء ويرفعوها الآن. إن التعاون مريح لجميع الأطراف. والجزاءات خسارة للجميع. وزمبابوي تستحق فرصة للبدء من جديد.

كما تعمل زمبابوي على إصلاح القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة والاستثمار وسهولة وكلفة ممارسة الأعمال

التزاما راسخا بالموقف الأفريقي الموحد، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إزولويني.

وأود أن أحتتم بياني بالتأكيد مجددا على أن زمبابوي تنفذ الإصلاحات وتبذل جهودا جماعية من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أمنا. وتمثل أمامنا مهمة كبيرة، غير أن إمكاناتنا وعزمنا على تحقيق النجاح يضاحيان مشقة الطريق الطويل الذي نسلكه ويتسم أحيانا بالوعورة الشديدة. وأحث العالم على الصبر علينا، ودعمنا والانضمام إلينا في هذا المسعى الجديد والمثير للاهتمام. وسنحقق معا رؤيتنا المشتركة لبناء مستقبل مشترك خال من الفقر والجوع والنزاع، وجعل الكوكب آمنا بحيث تستفيد منه جميع الشعوب.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي، من قاعة الجمعية العامة.

## البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

### مناقشة عامة

**كلمة الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن لكلمة رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطحب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** يسرني أيما سرور أن أرحب بسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول"، أكثر ملاءمة وحسن التوقيت.

وإذ تستمر أزمة المناخ، فإن العالم يتغير أمام أعيننا. فبالنسبة لنا في الجنوب الأفريقي، كان الإعصار المداري إداي مؤخرا بمثابة تذكير لنا بأن أثر تغير المناخ والأضرار الذي يلحقه بالبشرية والحياة على الأرض وخيمة ولا يمكن إصلاحها. فقد خلف عدة آلاف من القتلى والجرحى والمشردين، وسلسلة من الهياكل الأساسية المدمرة. إننا نواصل التعافي من الكارثة وتقدر تكلفة إعادة الإعمار والإنعاش بحوالي ٦٠٠ مليون دولار بالنسبة لزمبابوي وحدها. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع متمنيي الخير من جميع أنحاء العالم على التضامن والدعم الذي تلقيناه للإغاثة والإنعاش والتعمير وغير ذلك من أشكال المساعدة في أعقاب الإعصار إداي.

يقوم اقتصاد بلدنا على الزراعة - فقطاع الزراعة يسهم بما بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد وما يقارب الـ ٦٠ في المائة من المواد الخام الصناعية. ولم يلحق أثر تغير المناخ الضرر بإنتاجيتنا الزراعية وأمننا الغذائي فحسب، بل كذلك بقدرتنا على توليد الطاقة الكهربائية وبالانتعاش الاقتصادي والنمو والتنمية عموما. وبالتالي، فقد أعلنت حكومتي منذ ذلك الحين حالة كارثة وطنية.

ولا يمكن استيفاء أهمية تنشيط نظام متعدد الأطراف سريع الاستجابة لتعزيز الشراكات العالمية من أجل السلام والتنمية حقه من التأكيد.

وستواصل زمبابوي القيام بدورها في العمل من أجل تحقيق السلام العالمي والتنمية المستدامة.

لقد تأخرا كثيرا إصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلا وتمكينا ومرونة في الوفاء بولايتها. ولا تزال زمبابوي ملتزمة

الخطر، ومؤخراً ما تعرضت له المملكة العربية السعودية الشقيقة في الرابع عشر من أيلول/سبتمبر الجاري من هجمات إرهابية على منشآتها الحيوية.

وفي الوقت الذي نجدد في إدانة دولة الكويت وشجبها الشديدين لهذه الهجمات الإرهابية، فإننا نؤكد مجدداً على وقوف دولة الكويت ودعمها التام لكافة الإجراءات التي تقوم بها المملكة العربية السعودية الشقيقة للحفاظ أمنها واستقرارها. كما نجدد الدعوة للمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته حيال تأمين وحماية حرية الملاحة في هذه المنطقة الهامة من العالم والالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

تحتل القضية الفلسطينية مكانة مركزية ومحورية في عالمنا العربي والإسلامي. ويقاؤها بدون حل يزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. لذا، لا بد من مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق المفاوضات الجادة ضمن جدول زمني محدد للوصول إلى السلام العادل والشامل القائم على مبدأ حل الدولتين ووفق مرجعيات العملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢

وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ إضافة إلى وقف جميع الممارسات الإسرائيلية في المساس بالمقدسات الدينية وكذلك الحد من أنشطتها الاستيطانية على الأرض الفلسطينية المحتلة، مشددين في ذات الوقت على أن أية تسويات أو صفقات أو حلول أحادية الجانب، تخرج عن إطار هذه المرجعيات من شأنها إطالة القضية الفلسطينية وتفاقم تداعياتها.

تقف تطورات الأزمة السورية التي دخلت عامها التاسع، بكل ما تحمله من معاناة إنسانية، كشاهد حقيقي على أن فقدان الإجماع الدولي وغياب الحوار بين أطراف الأزمة كان

الشيخ الصباح (الكويت): يطيب لي بداية أن أتقدم بخالص التحية لشخصكم الكريم ولجمهورية نيجيريا الاتحادية لانتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ مؤكداً لكم دعمنا الكامل لكل ما من شأنه تسهيل مهام أعمالكم. وأود كذلك أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن خالص التقدير للجهود البارزة التي بذلتها سلفكم خلال ترؤسها أعمال الدورة السابقة. ولا يفوتني في هذا المقام أن أشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي الأمين العام في قيادة هذه المنظمة العريقة.

إن المتتبع لمسيرة عمل الأمم المتحدة طوال أكثر من سبعة عقود سيخلص إلى استنتاج رئيسي مفاده بأنها تعاملت وعالجت العديد من التحديات الجسيمة والأزمات المزمنة التي واجهها العالم، بوصفها الملاذ الآمن لإنهاء الخلافات وتغليب منطق السلم القائم على الدبلوماسية حماية للأجيال القادمة من ويلات النزاعات والحروب.

إن دولة الكويت، ومنذ نشأتها، حرصت على انتهاج سياسة خارجية مرتكزة على أسس السلام. ومع اقتراب انتهاء فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، ومن خلال معاشتها وتفاعلها المباشر مع مجمل القضايا والمواضيع المزمنة والطارئة، قد زادت يقيناً بأهمية تعزيز الحوار وتعددية الأطراف لمواجهة التحديات العالمية،

التي تجسد الأمم المتحدة المكان الأمثل لاحتوائها ومعالجتها، مجددين في هذا الصدد موقف دولة الكويت الداعم لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بما يكفل استمرار عطاها وفعالية مخرجاتها لضمان تحقيق رسالتها السامية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

تعرضت منطقة الخليج العربي هذا العام إلى سلسلة من الأعمال الإرهابية والتخريبية هددت حرية الملاحة في هذه المنطقة الهامة من العالم، وعرضت انسيابية إمداد الطاقة إلى

لا شك بأن تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف تعدُّ أحد أبرز وأخطر التحديات التي تضرب النظام العالمي في الصميم، حيث عانت منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص من العمليات التخريبية والتنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي الذي اتخذ الإسلام ستارا لنواياه المدمرة، مما كان سببا مباشرا يدعو لأهمية تكثيف الجهود لمحاربة هذا الخطر الحقيقي بجميع أشكاله وصوره والعمل على تخفيف منابعه والقضاء على مصادر تمويله والعمل على تفعيل الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب.

وفي ظل ما تشهده دول في منطقتنا من تفاقم هذا الخطر المدمر في كل من اليمن وليبيا وسوريا الصومال، أفغانستان، سجلت تجربة العراق الشقيق بوصفه من أكثر الدول معاناة من جرائم تنظيم داعش الإرهابي، والذي كان للدور الكبير للمجتمع الدولي وبالتعاون مع الحكومة العراقية، الأثر الملموس في تطهير الأراضي من ذلك الكيان الإرهابي.

وبعد مرور أربعة أعوام على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والذي شكل أحد أبرز محطات الإنجازات الهامة للأمم المتحدة، والتي جاءت كجهد مكمل لما تحققت من الأهداف الإنمائية للألفية، وبصورة كان معها الإنسان هو المحور الأساسي لصياغة ركائزها ورسم نتائجها المنشودة.

وفي إطار تحمل دولة الكويت لمسئولياتها الدولية في هذا الصدد، تقدمت بعرضها الوطني الطوعي الأول لعام ٢٠١٩ حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي كان بمثابة تصميم القيادة السياسية في البلاد وعلى رأسها توجيهات سيدي حضرة صاحب الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في تعزيز الالتزام بالشراكة والتضامن الدولي في إطار السياسات التي تنتهجها الحكومة على المدى القصير والمتوسط والبعيد لتحقيق أعلى مكاسب التنمية المستدامة وربطها بشكل موضوعي مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ ورؤية خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

سببا رئيسيا في إطالة هذا النزاع الدامي. ومن هنا نجد موقفنا الثابت والقاضي بعدم وجود حل عسكري لها، وعلى أهمية العمل للتوصل إلى تسوية سياسية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، تحقيقا لتطلعات وطموحات الشعب السوري الشقيق.

يبقى استمرار الأزمة اليمنية علامة بارزة على واقع كيفية التعاطي مع قرارات ومخرجات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى الرغم من استئناف المفاوضات بين أطراف الأزمة والتوصل إلى اتفاق ستوكهولم في نهاية العام الماضي، إلا أن الجمود واستمرار حالة عدم التنفيذ ظل هو المسيطر على المشهد.

ودولة الكويت إذ تؤكد بأن لا حل عسكريا لهذه الأزمة، إضافة لدورها الداعم لجهود الأمم المتحدة في تيسير العملية السياسية، تجدد في هذا المقام استعدادها لاستضافة الأشقاء اليمنيين لعقد جولة مشاورات أخرى في دولة الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك من أجل التوصل لاتفاق سياسي شامل نهائي مبني على المرجعيات الثلاث وهي: المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لإنهاء هذه الأزمة وبما يحافظ على أمن واستقرار اليمن ووحدته أراضيه.

ومن المنطلقات المبدئية المتصلة بترسيخ قواعد حسن الحوار، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نجد الدعوة لجمهورية إيران الإسلامية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة للبدء في حوار مبني على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج والحفاظ على سلامة الملاحة البحرية، وبما يساهم في إرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل، وبما يعكس التطلعات المستقبلية لجميع دول المنطقة في حياة يسودها الأمن والاستقرار، وبما يحقق الرخاء والتنمية لشعبها

لكم، سيدي الرئيس، على دعم أرمينيا الكامل لقيادتكم خلال هذه الدورة الرابعة والسبعين. كما أود أن أعرب عن عميق امتناننا للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، على قيادتها الفعالة والإرث المهم الذي تركته.

هذه هي فرصتي الثانية لأمثل بلدي في هذه القاعة بصفتي رئيس وزراء أرمينيا. لقد حدثت تغييرات هامة في بلدي منذ حضورني السابق أمام الجمعية العامة (انظر A/73/PV.7). لقد أُجريت انتخابات برلمانية في أرمينيا في شهر كانون الأول/ديسمبر الفائت. وللمرة الأولى منذ حوالي ٢٥ سنة، حظيت تلك الانتخابات ونتائجها بالقبول كلياً من شعبنا ولم يعترض عليها أي حزب سياسي. وقد لقيت أفضل تقييم ممكن من جانب المراقبين الدوليين، الذين أشادوا بكونها حرة ونزيهة وشفافة. وكان ذلك إنجازاً كبيراً للثورة المخملية غير العنيفة للشعب الأرميني عام ٢٠١٨.

لقد حظيت الثورة السلمية في أرمينيا بالثناء والاعتراف من المجتمع الدولي. وأقرت وسائل الإعلام الدولية بدور أرمينيا في الظفرة الديمقراطية العالمية بوصفها باعثاً على الأمل في تحقيق الديمقراطية على صعيد العالم. واعترافاً بإنجازاتنا الديمقراطية، أعلنت مجلة الإيكونوميست أن أرمينيا هي "البلد المثالي لهذا العام" في ٢٠١٨. إن تصميمنا على النهوض بالديمقراطية والإصلاحات قوي وحاسم وثابت. وهو يستند إلى تفويض قوي من شعبنا، الذي نحن مسؤولون أمامه عن تنفيذ الإصلاحات وكفالة العدالة وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتطوير أمتنا.

إن تحولنا الديمقراطي وسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد لم تأت دون مقاومة من النخب الفاسدة سابقاً، التي توجه مواردها المالية الضخمة للتهرب من العدالة. لم تتابع حكومتنا حالة واحدة من إعادة توزيع الممتلكات. وفي الوقت

كما أننا في دولة الكويت نسعى جاهدين إلى تهيئة البيئة المناسبة لمناخ استثماري مشجع لاستقطاب الاستثمارات النوعية من شتى دول العالم. وإذ نشير هنا بارتياح عميق لما تحقق من تطور واضح خلال السنوات الماضية، جاء نتيجة جهود مكثفة وحزمة من القوانين والإجراءات التي قامت بها دولة الكويت كان لها الأثر الإيجابي المأمول. كما نتطلع إلى تحسن موقع دولة الكويت في المؤشرات الدولية ومنها مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي.

وفي الختام، أود أن أشكركم على حسن استماعكم، معذراً على الإطالة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت للبيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت من المنصة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

**خطاب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية أرمينيا.

اصطحب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد باشينيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أهنئ سعادة السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أن أؤكد

إن الجهد الفردي لكل مواطن مهم. وهذا المبدأ هو أهم القوى الدافعة لثورتنا الاقتصادية وأهم مهمة تضطلع بها حكومتنا هي إلهام مواطنينا وإقناعهم بأن يثقوا بمواهبهم وقدرتهم على إحداث تغييرات حقيقية. لقد كانت الجهود الفردية هي المحرك الرئيسي لنجاح الثورة السياسية في بلدنا. قبل الثورة، كانت مجموعة صغيرة من الأشخاص فقط هم الذين يعتقدون أن الجهود الفردية يمكن أن تحدث التغييرات السياسية في بلدنا، ولكن هذه هي الفكرة المسيطرة اليوم على الغالبية العظمى من المواطنين الأرمينيين. إن هدفنا العام هو تحقيق ثورة اقتصادية بنفس الطريقة التي تحققت بها الثورة السياسية في وقت سابق.

إن إصلاح وتعزيز المؤسسات هو أقوى الأدوات التي نملكها للتصدي للتحديات التي تواجه أرمينيا الديمقراطية اليوم. وفور تولينا السلطة، بدأنا مجموعة من التدابير الجذرية لإنشاء المؤسسات الديمقراطية التي لم تكن موجودة قط في بلدنا من قبل، مثل جهود إنشاء جهاز قضائي مستقل وهيئات لمكافحة الفساد وأجواء تتيح تكافؤ الفرص لجميع الجهات الفاعلة الاقتصادية والسياسية. إن تمكين المرأة هو من المجالات الأخرى التي اتخذنا فيها خطوات جريئة لتسجيل نتائج ملموسة.

وأهم جزء من إصلاحاتنا المؤسسية هو التعليم. ونعتقد أننا لن نتمكن من إدامة ديمقراطيتنا إلا من خلال تعزيز التعليم وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتتمثل رؤيتنا في جعل التعليم مدى الحياة نشاطاً على الصعيد الوطني لجميع شرائح المجتمع، من الأطفال إلى البالغين. وحكومة أرمينيا عازمة على مواصلة إصلاحاتها المؤسسية، ولكننا نعول أيضاً على دعم المجتمع الدولي للوقوف إلى جانب الديمقراطية الأرمينية الفتية من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها. ونحن بحاجة للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية من أجل توفير الوقت والموارد، وبخاصة إلى تجنب الأخطاء التي سبق أن وقعت فيها الديمقراطيات الأخرى لجعل إصلاحاتنا الديمقراطية أكثر فائدة وفعالية.

نفسه، فإن عزمنا على المضي قدماً في الإصلاحات وكفالة العدالة لا يتزعزع. إن وسائل إعلامنا تتمتع بالحرية التامة من سيطرة أو تدخل الحكومة. غير أن بعضها ليس بمنأى عن تدخل وسيطرة نفس الدوائر القديمة في الحكومة السابقة وتخلق الأخبار الزائفة وتنتشر انعدام الثقة في المجال العام بشأن منشأ وأهداف الثورة المخملية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، لا يفتر عزمنا على تعزيز وحماية حرية وسائل الإعلام. لقد شهدنا إثارة الكثير من الشكوك حول طبيعة ثورتنا وأغراضها. ويعتقد البعض أن هذه الثورة جاءت بتحريض من المتنافسين العالميين في منطقتنا. وتساءل آخرون عما "إذا لم يكونوا وراء هذه الثورة، فمن غيرهم كان بإمكانه القيام بها؟". ومن هذا المنبر، أود أن أبين مرة أخرى بقوة أن الثورة المخملية في أرمينيا قد قام بها مواطنوها الأباة تعبيراً منهم عن إرادتهم لرفض الفساد وإساءة استعمال السلطة واحتكارها، وكذلك التزوير المستمر للانتخابات والاحتياال السياسي.

وليس هناك أي حاجة إلى تقريع التعبير الحر عن إرادة الشعب الأرميني، الذين هم السادة المطلقون للبلد في نظر المجتمع الدولي. تمثل التحولات السياسية في أرمينيا تحقيق الحلم ببلد ينعم بالحرية والديمقراطية والسعادة - حلم ولد في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، في نهاية الحرب الباردة، وقاد شعبنا إلى الاستقلال.

إن ثورة شعب أرمينيا المخملية غير العنيفة دليل على إمكانات التغيير الديمقراطي في العالم المعاصر. ومع ذلك، لم تكن الثورة سوى بداية مهمتنا وربما أسهل جزء منها. ونحن الآن في مرحلة جديدة أكثر أهمية وصعوبة من مهمتنا. ونود أن نثبت أن التحول الديمقراطي في أرمينيا مستدام. ونحن فخورون بأننا حققنا بالفعل بعض النتائج الملموسة. إن اقتصادنا ينمو باطراد وبسرعة كبيرة، وذلك بفضل تحول أيديولوجي هام جداً حدث في بلدنا.

وسواصل بذل كل الجهود من أجل جعل البيئة الجغرافية السياسية لمنطقتنا أكثر أمنا.

وتكتسي التسوية السلمية لنزاع ناغورنو كاراباخ أهمية بالغة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في منطقتنا. وقد اتخذت خطوات في هذا السياق منذ اليوم الأول لتولي مناصبي، وأعلنت صراحة أن أي حل لنزاع ناغورنو كاراباخ يجب أن يكون مقبولا لسكان أرمينيا وناغورنو كاراباخ وأذربيجان. وجدير بالذكر أنني كنت أول زعيم أرميني يعبر عن هذا الموقف إزاء تسوية النزاع. وقد تعرضت لانتقادات شديدة في بلدي لاقتراح هذه الصيغة لحل النزاع، التي تضع أطراف النزاع الثلاثة على قدم المساواة.

إلا أنني أؤمن إيمانا قويا بأن هذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاع لأنه يتيح إمكانية تحقيق التوافق والاحترام المتبادل والتوازن. وقد قمت بعرض تلك الصيغة لا علنا فحسب، ولكن أيضا خلال المفاوضات الجارية تحت رعاية الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبغية المضي قدما، كنت أتوقع بيانا مماثلا من أذربيجان. بيد أن السلطات العليا في أذربيجان ظلت على موقفها الذي يهدف إلى إيجاد حل لنزاع ناغورنو كاراباخ يكون مقبولا لدى شعب أذربيجان وحده. فماذا يعني ذلك حقا؟ إنه يعني أن السلطات الأذربيجانية ليس لديها أي نية لحل ذلك النزاع.

بل إنها تريد قهر شعب ناغورنو كاراباخ. وهي لا ترغب في التوصل لأي تسوية. فما تهدف إليه هو الانتقام ردا على محاولات العدوان الفاشلة على شعب ناغورنو كاراباخ في التسعينات من القرن الماضي وفي عام ٢٠١٦. ولهذا السبب، تقوم بتأجيج المشاعر المعادية للأرمن بين أبناء شعبها؛ ولهذا السبب، تنفق موارد هائلة على التسلح؛ ولهذا السبب، أصبح خطاب الكراهية المعادي للأرمن سياسة رسمية في أذربيجان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع شركائنا الدوليين الملتزمين التزاما كاملا بتقديم المساعدة لخطتنا للإصلاح. ونعرب عن الامتنان بوجه خاص للأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، فضلا عن الشركاء الإقليميين مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. وبما أنني ذكرت الأمم المتحدة، منظمنا العالمية التي تشمل المجتمع الدولي بأسره، يحدوني الأمل في أن يتمكن جميع أعضاء ذلك المجتمع الدولي النجاح للديمقراطية الأرمينية.

للأسف، لم يكن العالم مكانا أكثر أمنا لنا جميعا في هذا العام. ومن الصعب أن نجد أي منطقة في العالم لم تتعرض لزعزعة الاستقرار أو لم تتضرر جراء حدوث توترات في منطقة مجاورة لها. وقد جرى إغلاق اثنين من الحدود الدولية الأربعة لأرمينيا، بما في ذلك الحدود مع تركيا، منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. وتظل تركيا، برفضها إقامة علاقات دبلوماسية مع أرمينيا وبمساعدها لأذربيجان علانية ضد أرمينيا وناغورنو كاراباخ، تشكل تهديدا أمنيا خطيرا لأرمينيا والشعب الأرميني الذي عانى من المأساة العميقة المتمثلة في الإبادة الجماعية ولا يزال يواجه الإنكار الشرس للحقيقة والعدالة.

وتضعنا الدرجات المتفاوتة من التوتر في العلاقات بين جيراننا وشركائنا الاستراتيجيين في ظروف صعبة للغاية. فروسيا حليف وشريك استراتيجي رئيسي بالنسبة لنا، في حين أن جورجيا وإيران جارتان استراتيجيتان ولدينا خطة تكتسي أهمية استراتيجية وشراكة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ونلاحظ بقلق الخلافات العديدة بين أصدقائنا وحلفائنا وشركائنا الاستراتيجيين.

وتعرضنا هذه الحقائق لتحديات كبيرة حيث إننا نواجه الخطر المستمر المتمثل في سوء فهم بعض أصدقائنا لنا، أو حتى جمعهم. وببندل قصارى جهدنا لنظل شريكا يُعتمد عليه وصديقا جيدا لهم جميعا دون الإضرار بعلاقاتنا مع أي منهم ودون تعزيز العلاقات مع أحد الشركاء على حساب الآخر.



وقبل بضعة أيام، احتفلنا بذكرى استقلال أرمينيا. إذ انضمت أرمينيا قبل ثمانية وعشرين عاما إلى المجتمع الدولي فباتت عضوا كامل العضوية فيه بوصفها دولة ذات سيادة، واستعادت مكانتها ودورها على الساحة العالمية. ويقدر ما نستفيد من التعاون الدولي، فإننا نسهم في الوفاء بخطته في مجال الأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. ونقدر تقديرا عاليا تعددية الأطراف الفعالة. ونعمل مع جميع شركائنا، على الصعيدين الدولي والإقليمي، من أجل تعزيز الأمن العالمي، ومكافحة الإرهاب الدولي والدفاع عن عدم الانتشار، والأمن النووي وعمليات حفظ السلام. وتشارك أرمينيا في عمليات حفظ السلام الدولية في لبنان، ومالي، وكوسوفو وأفغانستان، وتضطلع ببعثة إنسانية في سوريا تقدم بموجها المساعدة الطبية وتقوم بإزالة الألغام لأغراض إنسانية لصالح السكان المدنيين المتضررين من الأزمة.

وتنعكس فوائد تعددية الأطراف الفعالة بقوة في جهودنا العالمية الرامية إلى تعزيز التعاون على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي أرمينيا، تُكْمَل عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططنا الوطنية استهلالاً استراتيجيية وطنية طموحة لعام ٢٠٥٠ ترمي إلى إحداث التحول، تتألف من ١٦ هدفاً من الأهداف الكبرى التي تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة.

وتبين أولويات النهوض بالتعليم، والابتكار، والتنمية الذكية والبيئة السياسية والاقتصادية الشاملة والتشاركية أوجه الترابط القائمة بين التنمية وحقوق الإنسان. وتكتسي مواصلة النهوض بدور المرأة والشباب أيضا أهمية حاسمة بالنسبة لأرمينيا. وسنواصل التركيز على جميع هذه المسائل في جداول أعمالنا المحلية والدولية على حد سواء.

ويعدّ تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية بالغ الأهمية. وتواجه أرمينيا بالفعل الآثار السلبية لتغير المناخ بعد أن سجلت زيادة في متوسط درجة الحرارة قدرها ١,٣ درجة مئوية. ومن أجل التصدي لهذا التحدي العالمي، ما فتئنا نعمل على

إن الواقع هو أن السلطات الأذربيجانية ترغب في استعادة وضع ناغورنو كاراباخ كما كان عليه أثناء الحقبة السوفياتية، ولكنه مسعى عقيم لأن سكان منطقة ناغورنو كاراباخ المتمتعة بالحكم الذاتي أثناء الحقبة السوفياتية أعلنوا استقلالهم ومارسوا حقهم في تقرير المصير، على غرار ما فعلت أذربيجان عند الانفصال عن الاتحاد السوفياتي. وموقف أذربيجان هذا هو بمثابة مطالبة باستعادة الاتحاد السوفياتي السابق.

وتصور الحكومة الأذربيجانية نزاع ناغورنو كاراباخ باعتباره نزاعا إقليميا بين أرمينيا وأذربيجان. ونحن نختلف تماما مع هذا التفسير للنزاع. إنها ليست منازعة بين أرمينيا وأذربيجان. وهذه المنازعة لا تتعلق بمطالبات إقليمية. فالأمر يتعلق بالشعب، بالرجال والنساء الحقيقيين وحقهم في العيش في وطنهم بالطريقة التي عاش بها أسلافهم على مدى قرون طوال. ومن المؤسف أن السلطات الأذربيجانية لا ترغب في التكلم مع هؤلاء الناس أو التفاوض معهم لأنها تريد امتلاك الأرض ولا تهتم بالشعب. وكفي نكون أكثر دقة، إنها تريد الأرض من دون الشعب.

ومن المهم للغاية أن أوضح سبب إشارتي إلى ذلك الجزء من القصة. فهل يعتقد أعضاء الجمعية أنني أريد الإسهام في التوتر القائم في منطقتنا؟ بالطبع لا. بل على العكس من ذلك، إنني أريد أن أوضح أن نزاع ناغورنو كاراباخ مسألة شديدة التعقيد والألم بالنسبة لسكان المنطقة وأنه من المستحيل تسويته من دون العمل الشاق والمتواصل ومن دون تحقيق التوافق أو الاحترام المتبادل أو التوازن.

ولذلك، أود أن أدعو نظيري الأذربيجاني، الرئيس إلهام علييف، إلى قبول الصيغة التي ستهيئ الظروف الكفيلة بإحراز تقدم في عملية السلام. ويجب أن يحظى أي حل لنزاع ناغورنو كاراباخ بقبول شعب أرمينيا، وشعب ناغورنو كاراباخ وشعب أذربيجان. ولا بد أن نعمل معا من أجل ترجمة هذه الصيغة إلى واقع.

اصطَحِب السيد نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، من المنصة.

**خطاب السيد أندريه بابيش، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية**  
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس وزراء الجمهورية التشيكية.

اصطَحِب السيد أندريه بابيش، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد أندريه بابيش، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد بابيش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):**  
قبل ثلاثين عاماً، استعاد بلدي، الجمهورية التشيكية، ومنطقة أوروبا الوسطى برمتها، الحرية. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين للثورة المخملية. وقد بات فاكلاف هافل، الذي أصبح اسمه معروفاً في العالم بأسره، رمزا لتلك الثورة. إذ كنا نخضع، في عام ١٩٨٩، لحكم إمبراطورية أجنبية. وكان بلدنا، الذي كان ذات يوم معروفاً بقطاعه الصناعي القوي، يكافح؛ وكانت مناظره وطبيعته تتعرض للدمار، ولم يكن نظامه السياسي يستجيب للمواطنين.

ومع ذلك، تمكن بلدنا بعد مرور ١٠ سنوات من الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت الجمهورية التشيكية عضواً في الاتحاد الأوروبي. واستعيض عن النظام الشيوعي بديمقراطية تفتخر الآن بمجتمع مدني يسوده الرخاء وباقتصاد مزدهر. وقد تمتعنا طيلة ٣٠ عاماً الآن بحرية انتخاب ممثلينا، والإعراب عن آرائنا، وتبادل أفكارنا والمشاركة في وسائل إعلام حرة ومستقلة.

لقد شيّد الشعب التشيكي أمة عظيمة. فنحن موهوبون، ونعمل بجد ولا نستسلم بسهولة. وإننا فخورون للغاية بتراث

استحداث آلية مبتكرة لتمويل مكافحة تغير المناخ، تشكل جزءاً من تعهد أرمينيا الوطني إبان قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي.

وينبغي أن يكون تعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان عملية تشمل الجميع. إذ ينبغي أن تكون التنمية المستدامة متاحة للجميع، بصرف النظر عن الوضع السياسي أو الموقع الجغرافي. وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب، بما في ذلك شعب ناغورنو كاراباخ، الذي من حقه الحصول على أدوات التنمية المستدامة ذاتها المتاحة للآخرين. ولا بد أن يكون بوسع ناغورنو كاراباخ الاستفادة من المساعدة الدولية المالية والتقنية، من أجل تعزيز حقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، وتحسين التعليم، والاستجابة لتغير المناخ وبناء مجتمع شامل للجميع.

وبوصف أرمينيا بلداً ديمقراطياً وعضواً يُعَوَّل عليه من أعضاء المجتمع الدولي، فإنها ستواصل الإسهام في التعاون الدولي، من أجل الحفاظ على السلام والأمن العالميين، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونحن ملتزمون بالحفاظ على حوار بناء مع جميع الشركاء الدوليين للتصدي للتحديات المشتركة وتحقيق التقدم والرخاء للأمناء. وإننا نرفض سياسة التفرقة والمواجهة. كما نرفض غلق الحدود الذي يعتبر، في القرن الحادي والعشرين، أمراً لا طائل منه وغير مقبول؛ ومع ذلك، فإنه لا يزال قائماً في منطقتنا.

وبوصفنا دولة شهدت أهوال الإبادة الجماعية في الماضي، فإننا نؤيد تعزيز التفاهم المتبادل والسلام في منطقتنا المضطربة. ولا مستقبل يرحى في جنوب القوقاز لسياسات التصعيد وسباق التسلح القائمة على آمال وهمية ببلوغ التفوق العسكري. إذ تستحق شعوب منطقتنا العيش في سلام ورخاء، وممارسة حقوقها الإنسانية وحرّياتها بحرية، وبناء مستقبل أفضل لها ولأولادها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية أرمينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

الحكومة، استراتيجية للابتكار تحت شعار "الجمهورية التشيكية: بلد للمستقبل". تحت هذا الشعار سنقدم استراتيجية اقتصادية وطنية تربط فيها بين العلوم والصناعة والطاقة والتعليم، وتشمل تطبيق أحدث التقنيات، من الرقمنة الكاملة للاقتصاد إلى تطبيق الذكاء الاصطناعي في العديد من القطاعات. بالمناسبة، كلمة "روبوت" ذاتها هي اختراع تشيكي، صاغها الكاتب التشيكي كاريل زابيك في عام ١٩٢١. إن هدفنا هو أن نصبح زعماء أوروبيين في مجال الابتكار والذكاء الاصطناعي وأن نصبح دولة يمكن أن تكون مثالا يُحتذى به في بقية العالم.

بعد مرور ٣٠ عامًا على تحرير بلدان أوروبا الوسطى من الشيوعيين، أصبح بين هذه البلدان حسن جوار عظيم. إن مجموعتنا الإقليمية، مجموعة فيزغراد، التي تتولى الجمهورية التشيكية رئاستها حاليًا، تمثل ٦٥ مليون مواطن من الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وبولندا والمجر. لدينا قيم مشتركة ونفهم مشاكل بعضنا البعض، وبالتالي نجحنا في تعزيز مصالحنا ومواقفنا داخل الاتحاد الأوروبي. أعتقد اعتقادًا راسخًا أن منطقتنا يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في جعل أوروبا قارة أقوى. نريد أن نشط أكثر في مواجهة التحديات الكبرى في أوروبا. نريد أوروبا قوية وموحدة. الاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأصبح في الأساس أكثر مشاريع السلام نجاحًا. إنني مغرم جدًا بفكرة جعل الحرب أمرًا لا يمكن تصوره ومستحيلًا من الناحية المادية، رغم أن الفكرة مر عليها أكثر من ٦٠ عامًا. لسوء الحظ، الاتحاد الأوروبي ليس بالغ الفعالية في الوقت الحالي، وأود تغيير ذلك. في رأيي، يجب أن نكون أنشط في تناول السياسة الخارجية والتجارة الدولية والهجرة من الشرق الأوسط وأفريقيا. بتعبير أدق، ينبغي لجميع الدول الأعضاء، وليس فقط أكبرها، أن تتفاعل بشكل نشط مع رئيس المفوضية الأوروبية، كما كان الحال في السنوات الخمس الماضية.

ينبغي في المستقبل أن تكون أعلى هيئة سياسية في الاتحاد الأوروبي، المجلس الأوروبي، الذي يلتقي فيه الرؤساء ورؤساء

جمهورية تشيكوسلوفاكيا الأولى، التي أنشئت في عام ١٩١٨. وفي الواقع، كانت الجمهورية التشيكية، بين الحربين العالميتين، من بين أكثر البلدان تقدمًا ورخاءً في العالم.

صناعة السيارات والصناعات الهندسية وصناعات المواد الغذائية والنسيج والأحذية والصناعات العسكرية لدينا مصنفة من بين الأفضل في العالم. وقد ظلت شركات وعلامات تجارية مثل باتا وسكودا للسيارات وجاوا موتو وشركة زيروفكا المصنعة للأسلحة التشيكوسلوفاكية ذات شهرة حتى يومنا هذا.

لسوء الحظ، بعد انهيار الشيوعية، قامت نخبتنا عديمة الخبرة بارتكاب الأخطاء وأهدرت الكثير من الوقت والموارد عندما كان بوسعها أن تتعلم من بلدان أخرى. لكننا عدنا إلى المسار الصحيح بفضل جهود وحسن نية مواطنينا وشركائنا الصغيرة والكبيرة ورجال أعمالنا وعمالنا. اليوم الجمهورية التشيكية هي سابع أكثر البلدان أمانًا في العالم. اقتصادنا ينمو بسرعة، ولدينا أدنى معدل للبطالة في الاتحاد الأوروبي، ونمونا الاقتصادي أعلى بكثير من متوسط معدل الاتحاد الأوروبي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لدينا هي رابع أدنى نسبة في الاتحاد الأوروبي. مواردنا المالية العامة في حالة جيدة جدًا، وفي العديد من النواحي بوسعنا أن نكون مثالا يُحتذى به. تحتل الجمهورية التشيكية المرتبة السابعة من بين الدول المدرجة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ الوارد في تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩. وفي أحدث تقييم لمؤشر التقدم الاجتماعي لعام ٢٠١٩، الذي يشمل ١٤٩ دولة، تحتل الجمهورية التشيكية المرتبة الرابعة والعشرين من حيث نوعية الحياة، وهو تقدم بمقدار مرتبتين مقارنة بالعام الماضي. وجاء الاقتصاد التشيكي في أحدث تصنيف من مرصد التحالف الأوروبي باعتباره رابع أكثر اقتصادات الاتحاد الأوروبي استقرارًا. كل هذه النجاحات تؤكد طموحاتنا ومهاراتنا على حد سواء.

لدينا رؤية واضحة لعام ٢٠٣٠ تستند إلى ضمان دعم كبير للبحث والتطوير والابتكار. ووفقًا لذلك اعتمادنا، باعتبارنا

انبعاثات غازات الدفيئة لدينا بدرجة كبيرة، وفي هذا العام، على سبيل المثال، استضفنا في براغ الاجتماع الاستشاري لمعاهدة أنتاركتيكا لأول مرة واعتمدنا إعلان براغ، الذي يؤكد على التعاون العلمي من أجل فهم أفضل لكيفية عمل تغير المناخ وكيف يمكننا التعامل معه. إن الجمهورية التشيكية ملتزمة تماما بالسعي إلى استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق الحياد الكربوني.

الاتحاد الأوروبي في مجمله مستعد لتغيير اقتصاده إلى حد كبير من أجل تحقيق الحياد الكربوني، لكنه لا يستطيع حل هذه القضية الملتهبة دون مساعدة من بقية العالم. لا يمكن لأوروبا أن تظل وحدها الطرف الفاعل الأكثر طموحا في كفاحها لتكثيف اقتصاداتها مع التغير الوشيك للمناخ. لدينا كوكب واحد فقط، ويجب أن تكون حمايته مسعى مشتركا يتقاسمه الجميع. الذين يساهمون أكثر في التلوث البيئي الذي يؤدي إلى تغير المناخ يجب أن يجدوا الشجاعة السياسية للمشاركة في الحل. في الوقت نفسه، لا يمكننا أن نضر ولن نضر أفضل الاقتصادات لدينا. رغم أن الاتحاد الأوروبي لديه نصف بليون نسمة لا يمكن أن يكون وحده هو الحل في عالم يعيش فيه أكثر من ٧,٥ بليون نسمة. وقرينا سيكون هناك أكثر بكثير. الاتحاد الأوروبي مثال يُتذى به، وبالتالي يتعين عليه أن يقول بصوت عال وواضح إنه يجب على الدول الأخرى أن تتخذ القرارات السياسية اللازمة. إن النماذج الاقتصادية الرئيسية لخطط الاتحاد الأوروبي لخفض الانبعاثات بنسبة ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ تقدر متوسط التكلفة السنوية بما لا يقل عن ١,٤ تريليون دولار. تكلفة التخفيضات الكبيرة في الانبعاثات مرتفعة للغاية لأننا نعتمد على بدائل الوقود الأحفوري مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي عادة ما تكون غير فعالة بما يكفي.

في هذا الصدد، فإن الشباب المحتجين هم على حق. العالم يخفق في معالجة تغير المناخ. لكن مقاربتهم، التي تشدد على التزامات أكبر بخفض انبعاثات الكربون، ستحقق أيضا، لأن

الوزراء الأوروبيون، بمثابة حكومة ائتلافية أوروبية. ينبغي أن يبحث المجلس عن حلول وأن يعطي توجيهات واضحة للغاية بشأن التحديات الرئيسية للاتحاد الأوروبي. تشمل هذه التحديات، أولاً، قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي يجب إيجاد اتفاق عادل وفعال بشأنها بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. والتحدي الثاني هو العلاقات التجارية، خاصة مع الولايات المتحدة، وفي رأيي من المؤسف أن المحادثات التجارية السابقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، التي هي حليف طبيعي لنا، لم تأخذنا إلى أي مكان. أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى اتفاقية تجارية كبرى جديدة مع الولايات المتحدة في أقرب وقت ممكن، على غرار الاتفاق الذي وعد به الرئيس ترامب المملكة المتحدة في خطابه أمام الجمعية (انظر A/74/PV.3). المسألة الثالثة هي إكمال السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ إمكانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي ١,٧ في المائة، أي ما يعادل ٢٣٥ بليون يورو. رابعاً، يجب أن نعالج الأمن الخارجي، وعلى وجه التحديد قضايا استعادة السيطرة على تدفقات الهجرة - بما في ذلك الهجرة من القارة الأفريقية - والعلاقات مع تركيا، والأوضاع في سورية وليبيا، وعلاقتنا مع روسيا. نحتاج أيضاً إلى استراتيجية لزيادة تكامل منطقة شنغن على نطاق أوسع وزيادة أعضاء الاتحاد الأوروبي. وبوصف الاتحاد الأوروبي لاعبا عالميا رئيسيا في السنوات الأخيرة، يجب عليه أن يعمل بكفاءة أكبر وأن يسعى جاهداً ليكون أكثر فعالية.

إننا جميعاً ندرك أن عواقب تغير المناخ في المستقبل القريب قد تؤثر على بلداننا أكثر من أي وقت مضى. لن تكون الآثار بيئية فحسب، بل ستكون أيضاً في نهاية المطاف اقتصادية واجتماعية وسياسية. لدينا مهمة ضخمة تنتظرنا. مثل جميع دول الاتحاد الأوروبي، تؤيد الجمهورية التشيكية بالكامل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وسوف نفي بالتزاماتنا. إننا نخفض

أن الاقتصاد الأوروبي يعتمد اعتماداً كبيراً على صناعته. لقد منحنا مواطنونا تفويضاً لضمان الحفاظ على اقتصاداتنا المزدهرة وحماية بيئتنا. ويتوقع مواطنونا منا أن نوفر لهم وظائف منتجة ومستدامة لا يفقدونها بسبب تراجع قدرتهم التنافسية، وذلك هو ما سيحدث إذا اعتمدت بلداننا تدابير أقوى وأكثر طموحاً لمكافحة تغير المناخ مقارنة بباقي العالم. وعلى أي حال، لا يمكننا تجاهل حقيقة أن تخفيض الانبعاثات يعني في كثير من الحالات ببساطة تصدير مناصب عمل إلى بلدان أخرى، وهذا أمر غير مقبول. ويعتمد اقتصاد الجمهورية التشيكية اعتماداً كبيراً على الصناعة ورغم أننا نستثمر كثيراً في التقنيات الحديثة مما يقلل اعتمادنا على الفحم وتعزيز مصادر الطاقة منخفضة الانبعاثات، يجب أن ننظر في العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئية.

إن التكيف مع تغير المناخ والعمل على تخفيف آثاره السلبية هي المهمة الرئيسية التي تنتظرنا جميعاً. ولكن يجب أن نركز أيضاً على التحديات الأخرى المعقدة والمتشابكة. وينبغي ألا ننسى أن أكثر من ٨٠٠ مليون شخص لا يزالون يتضورون جوعاً هذا العام. ويفتقر حوالي ٧٨٥ مليون شخص إلى المياه الأساسية الصالحة للشرب. وخلال هذا العام وحده، سيموت أكثر من ٥,٥ مليون طفل دون سن الخامسة. وحوالي ٧٥٠ مليون شخص من البالغين أميون ثلاثهم من النساء، ولا تتاح لحوالي ٢٥٠ مليون طفل فرصة الالتحاق بالمدرسة. ويشكل الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ٨,٦ في المائة من سكان العالم.

وتعد المنطقة بأكملها الممتدة من شمال أفريقيا إلى الشرق الأوسط الأوسع منطقة مليئة بالصراعات وعدم الاستقرار. وتؤدي الحروب في سورية واليمن، والنزاعات الدائرة في أفغانستان وليبيا والحروب الأهلية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية كلها إلى معاناة شديدة وفضيحة لعدد كبير من الناس. وتؤثر تلك المشاكل علينا

الطاقة الخضراء لا تزال غير جاهزة. توفر الشمس والرياح حالياً أقل من ١ في المائة من طاقة العالم وتتطلب بالفعل دعماً يبلغ ١٢٩ بليون دولار سنوياً.

يجب على العالم أن يستثمر أكثر في أبحاث الطاقة الخضراء وتطويرها بحيث يكون سعر مصادر الطاقة المتجددة أقل من سعر الوقود الأحفوري ويشجع بطبيعة الحال على انتقال الطاقة. ويجب علينا أيضاً أن نكون منفتحين للنظر في مصادر أخرى خالية من الكربون مثل الطاقة النووية. ويتجلى الخيار الوحيد الآخر لبلدي في الخيار النووي ويجب أن نبقي على سيادتنا على مزيج الطاقة لدينا كما هو.

إن تغير المناخ موضوع شائع في جميع أنحاء العالم في هذه الأيام، وحجج ذلك صحيحة من نواح عدة. وقدمت غريتا ثونبرغ العديد من الملاحظات المثيرة للاهتمام، لكنني لست متأكداً من أن العروض الانفعالية والمسرحية المستيرية وأحياناً حتى الخطاب العدواني يمكن أن تفرز مناقشة عقلانية، ومن التعميم غير المنصف القول بأن لا أحد يقوم بشيء، وهذا ليس صحيحاً. فالكثير منا يفعلون ما وعدنا به في التزاماتنا وبنبغي لغريتا ثونبرغ أن تفرق بشكل أكثر حذراً بينها، لأنها بخلاف ذلك لن تساعدنا. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه بينما خفّضت أوروبا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٢٠ مليون طن في عام ٢٠١٨، وحصة أوروبا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية لا تشكل سوى ٩ في المائة، فإن بقية العالم زادت انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بمعامل ٥٢ لتبلغ ١,٠٢ بليون طن. وأظهر التحليل الأخير أن عددًا قليلاً من الدول البالغ عددها ١٨٥ دولة التي صدقت على اتفاقية باريس في عام ٢٠١٥ تفي بالتزاماتها بشكل فعلي. ومن الأهمية بمكان أن تفي الدول بالتزاماتها وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة لدينا مسؤولية مشتركة عن كوكبنا.

ومع ذلك تقع على عاتقنا أيضاً كقادة لبلدنا مسؤولية تجاه مواطنينا واقتصاداتنا. ومن المؤسف أننا ننسى أحياناً في مناقشاتنا

على تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية في مالي على الرغم من أن الكثير من الناس للأسف يعتقدون خطأ أننا نهم فقط بمصالحنا في أوروبا الوسطى والشرقية. لقد أدخلنا برنامجاً مالياً جديداً لأصحاب المشاريع لدينا، مما يسهل الاستثمار في البلدان النامية لأن الاستثمار هو السبيل لتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية.

ونحن نشطون منذ فترة طويلة في سورية، حيث كنا البلد الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي احتفظ بسفارة مفتوحة برئاسة سفير خلال النزاع. وغادر سورية حتى الآن ٦,٥ مليون شخص واضطر ٦,٢ مليون شخص إلى مغادرة منازلهم. وأعتقد أنه يتعين على أوروبا إيجاد صيغة مشتركة للمناقشة مع الرئيس أردوغان. ومن المهم تشجيعه على متابعة خطة ملموسة للاجئين السوريين، ومن الضروري إرساء السلام في المنطقة وجعل المنطقة صالحة للعيش مرة أخرى من خلال بناء الشقق والمستشفيات والمدارس بدلاً من مخيمات اللاجئين. ويجب أن نبدأ المناقشات مع تركيا لتحقيق هذا الهدف. إنني أدرك تمام الإدراك البيان الأخير الذي أدلى به الرئيس أردوغان وقال فيه بأنه سيفرج عن مليون لاجئ سوري ويوجههم إلى أوروبا في حال عدم إنشاء منطقة عازلة في شمال سورية. وأنا شخصياً أؤيد خطته لإنشاء ممر آمن في سورية. وأعتقد أنه يمكننا تحسين الحالة إذا وصلنا في الاتحاد الأوروبي مناقشة المسألة مع الرئيس أردوغان. ولا يمكننا أن ننسى أننا يجب أن نكون قادرين على التحدث إلى سورية.

و أحد الشعارات الرئيسية لثورتنا عام ١٩٨٩ هو "العودة إلى أوروبا". وقد عادت الجمهورية التشيكية قبل ثلاثين عاماً إلى حيث تنتمي تاريخياً. وهي اليوم تضطلع بدورها داخل الأمم المتحدة والعالم. وآمل أن تتمكن من العمل معاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية التشيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندري بابيس رئيس وزراء الجمهورية التشيكية من المنصة.

جميعاً ولا يمكن تجاهلها. وفي هذا الصدد، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية فريدة، وهذا يصدق بشكل خاص على مجلس الأمن المسؤول عن صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. والسؤال هو بطبيعة الحال ما إذا كان المجلس مناسباً للمهمة لأن ممارساته الحالية بطيئة في بعض الأحيان ولا توفر استجابة مرنة.

والهجرة اليوم واحدة من المسائل الرئيسية في جميع أنحاء العالم. ومنذ أزمة الهجرة الكبيرة في عام ٢٠١٥، شكّلت الهجرة مشكلة سياسية كبيرة للاتحاد الأوروبي وبلدي. ورغم أننا خفضنا الموجة الثانية من الهجرة من خلال تعميق تعاوننا مع تركيا في محاولة للحد من تدفق المهاجرين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط وأفغانستان، فإن ذلك بالتأكيد لا يشكل حلاً منهجياً للمشكلة. ولا يكفي معالجة عواقب هذه الأزمات وآثارها. ويجب علينا قبل كل شيء معالجة أسبابها والقضاء عليها. ويجب تحفيز اللاجئين على العودة إلى أوطانهم، وهذا لن يحدث إلا عندما تمنحهم أوطانهم الأمل مرة أخرى. وهذا هو السبب في أننا ندعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستساعدنا تلك الأهداف في القضاء على الأسباب التي تدفع الناس إلى الفرار من مناطق الحرب أو ترك اقتصادات غير قادرة على توفير حياة كريمة لهم.

يجب معالجة مشكلة الهجرة من جذورها. ونريد أن يعيش الناس حياة أفضل وأكثر أماناً في أوطانهم. لذلك فإننا نؤيد تحقيق الاستقرار المباشر الطويل الأجل للمناطق المضطربة من خلال تقديم المساعدات الإنسانية السريعة والتعاون الإنمائي المستمر الذي توفره الجمهورية التشيكية في العديد من الأماكن حول العالم. وهذا هو السبب أيضاً في دعمنا التجارة الدولية المفتوحة والحرّة التي تعد مصدراً لتحقيق النمو الاقتصادي وأفضل أداة للحد من الفقر.

ونحن نشارك الآن في أفريقيا بنشاط أكثر من ذي قبل. وفتحت الجمهورية التشيكية سفارة في باماكو، ونحن نساعد

إمارة أندورا الأمانة المؤقتة لمؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لمدة سنتين تحت شعار "تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة - غاية ٢٠٣٠"

وبالعودة إلى موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة، فإن الفكرة تتمثل في حشد الجهود المتعددة الأطراف لصالح التنمية والاستدامة في كل المجالات. ولأجل تحقيق التنمية المستدامة، فإن العمل المشترك الذي تقوم به جميع الجهات الفاعلة في المجتمع أمر ضروري. ولذلك السبب، اعتمدت أندورا مؤخرا خطة استراتيجية وطنية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي وثيقة شاملة لتسريع تنفيذ الأهداف التي حددتها هذه الجمعية.

فمن دون تحسين الظروف المعيشية للسكان، ستكون أي سياسة ترمي إلى منع نشوب النزاعات العنيفة ضعيفة. وكما قال السيد كوفي عنان، الأمين العام لهذه المنظمة خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٦: "إن كانت الحرب هي أسوأ أعداء التنمية، فإن التنمية الصحيحة والمتوازنة هي أفضل شكل من أشكال منع نشوب النزاعات". وهذا المفهوم "الصحيح والمتوازن" للتنمية هو الذي ندعوه الآن "التنمية المستدامة". وبالمثل، لا يمكن أن تفهم التنمية المستدامة من دون الوجود المسبق لمجتمعات عادلة وسلمية. ولا وجود لمجتمعات سلمية وعادلة من دون الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، تعيد أندورا تأكيد دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها إحدى الهيئات المستقلة والنزيهة الرئيسية التي تكافح الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم. وقد رحبنا، قبل عام مضى، بتوسيع ولاية المحكمة على جريمة العدوان، وسنظل نؤيد بحزم تمديد ولايتها القضائية.

إن القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد والعمل المناخي والشمولية هي الأهداف الأربعة التي قد تكون الأفضل لمعالجة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا. وقضية الفقر

خطاب السيد زافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد زافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد زافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد إسبوت زامورا (أندورا) (تكلم بالكاتالانية؛ وقدم الوفد النص بالإسبانية): أود أن أبدأ هذا الخطاب إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين بتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لها وبالإشادة بحكمتكم في اختيار موضوع هذه الدورة، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول".

وستبدأ قريبا الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، وهو تجمع عظيم لجميع شعوب العالم أنشئ لهدف أساسي هو منع نشوب النزاعات العنيفة بين البلدان بعد حربين عالميتين مدمرتين. وقد وسَّعت الأمم المتحدة من نطاقها بعد سنوات قليلة من إنشائها وبدأت التركيز على تحسين الظروف المعيشية للشعوب، وإذا ما استعرضنا مواضيع الدورات القليلة الماضية، فإننا سندرك أن مسألة التنمية أصبحت عنصرا رئيسيا من عناصر جدول الأعمال المتعدد الأطراف. أقول "من جدول الأعمال المتعدد الأطراف"، وليس جدول أعمال الأمم المتحدة، لأن لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ فضيلة مواءمة أولويات ومسارات عمل مختلف المنتديات الإقليمية والقطاعية. فعلى سبيل المثال، تولت

قويا بالتعليم لتكوين مواطنين متمسكين بالديمقراطية و باحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والبيئة. وفي السنوات الأخيرة، نهضت أندورا بسياسات تعليمية شاملة تهدف إلى تزويد الشباب بالأدوات التي يحتاجون إليها لتطوير إمكاناتهم في عالم متعدد الثقافات. ولذلك فإنني اليوم أعيد تأكيد التزام بلدي بالعمل مع المجتمع الدولي للنهوض بجميع الجهود التي تلزمنا لتعزيز التعليم الجيد باعتباره أداة تكفل المساواة في الفرص.

إن العمل بشأن المناخ هو عمل متعدد الأطراف بلا منازع. وفي عالم تسوده العولمة، لا يمكن التغلب على أي تحد كبير من دون التعاون بين البلدان، ولا يمكن لطرف واحد تحقيق هدف رئيسي. غير أنه، وإن كان بوسعنا إحراز تقدم كبير في التقليل من اللامساواة أو تعزيز التعليم على الصعيد الوطني، فمن المستحيل تماما معالجة مسألة تغير المناخ من منظور انفرادي صرف، لأن السياسة البيئية لبلد وحيد، مهما كانت طموحة، عديمة الفعالية تماما من دون العمل على نطاق عالمي. ومن الأمثلة التي أعلمها جيدا أن الاحترار العالمي يشكل تهديدا مباشرا للتوازن الإيكولوجي الدقيق في بلد به جبال عالية مثل أندورا. فهو يعرض للخطر بقاء قطاع الترخ في الأجل الطويل، وهو إحدى ركائز اقتصادنا. غير أننا مهما حاولنا، لن يتمكن الأندوريين وحدهم من عكس ذلك الاتجاه - لا أندورا ولا أي بلد آخر، مهما كان كبيرا أو قويا.

إنني أدرك أن تنفيذ تدابير فعالة للتصدي لتغير المناخ قد يكون صعبا وباهظ التكلفة، لا سيما بالنسبة للدول الصناعية الرئيسية. غير أن التحديات العالمية الكبيرة تتطلب التزامات عالمية كبيرة. وإذا جاز لي أن أجري مقارنة، أود أن أذكر الجمعية بأننا اضطررنا منذ ١٠ سنوات مضت، نتيجة لأزمة مالية حادة، إلى إرساء الأسس لقواعد عالمية جديدة للعبة، وتعين على العديد من المراكز المالية مثل أندورا أن تبذل جهودا كبيرة من أجل تعزيز شفافتها وتعاونها في المسائل المالية. ولم يكن ذلك طريقا سهلا

قضية معيارية لأن جميع تحدياتنا العالمية متصلة بها. فالهجمات الجماعية والتشريد القسري ناجمان عن الفقر المدقع والحرب؛ وتظهر عواقب الاحترار العالمي بشكل أكثر حدة في المجتمعات الأفقر؛ ويتباين مدى الوصول إلى الوسائط الرقمية، التي يمكنها أن تتيح الفرصة للتقليل من اللامساواة والتخفيف من نقص الهياكل الأساسية في مختلف أنحاء العالم، تباينا شديدا بحسب درجة التنمية؛ والمشاكل المستمرة من شاكلة العنف والإرهاب والتطرف العنيف يغذيها الفقر والتهميش.

والهدف الثاني من الأهداف الإنمائية التي حددها رئيس الجمعية العامة كأولويات هو توفير التعليم الجيد. فلا شك في أنه لا يوجد سلاح للتمكين والتغلب على الفقر أفضل من توسيع نطاق الحصول على التعليم. وهذه مسألة ركزت عليها أندورا كثيرا في عملها ضمن المحافل المتعددة الأطراف على مدى السنوات القليلة الماضية. وذلك من دون شك لأن بلدنا بلد صغير تندر فيه الموارد الطبيعية. والبلد الذي يعتمد بشكل حصري تقريبا على قوة ومواهب شعبه يعلم جيدا الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه التعليم الجيد. وقد تعايشت في أندورا على مدى ثلاثة عقود ثلاثة نظم تعليمية عامة ومجانية وقائمة على حرية الاختيار - الفرنسي والأسباني والأندوري - وشكلت مجتمعا متعدد اللغات على استعداد للتعامل مع العولمة. والأندوريون يتعاملون تقليديا بثلاث لغات، إذ نتكلم الكاتالانية بالإضافة إلى الإسبانية والفرنسية. وعلاوة على ذلك، أدرجنا اللغة الإنكليزية منذ أمد بعيد كلغة دولية، ووجود جالية كبيرة من ذوي الأصول البرتغالية الذين يعيشون في بلدنا يعني أن اللغة البرتغالية تزداد أهمية. وليس غريبا أن تجد الشباب في بلدنا قادرين على التكلم بخمس لغات بطلاقة، لغتنا وأربع لغات أخرى، مما يفتح لهم الأبواب للتواصل مع مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، فإننا نفهم أنه من أجل مواجهة تحديات هذا العالم المتزايد العولمة، من الضروري أن نلتزم التزاما



الكهرباء على الصعيد الوطني، الذي لا يغطي حالياً سوى ٢٠ في المائة من الطلب، بهدف تغطية ٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ و ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وعلاوة على ذلك، فإن هدفنا هو أن نولد ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة.

كما تعترم الحكومة الأندورية على إقامة شراكات مع المجتمع المدني من أجل إعادة هيكلة نماذج اقتصاد التدوير ونماذج الإنتاج الخطي التي لا تولد النفايات أو تترك آثاراً خارجية سلبية. وعلى وجه التحديد، نود إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لإظهار أن الاستدامة لا تعوق التنمية الاقتصادية، بل تتيح الفرصة لدفع عجلة قطاعات أنشطة جديدة، وتوسيع الصناعات المخصصة للإنعاش، وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وتوليد الثروة وخلق فرص العمل. والأمر لا يتعلق بالاضطرار إلى الاختيار بين التنمية الاقتصادية والاستدامة. فقد تجاوزنا ذلك - إنما الأمر هو أن نتفهم أن التنمية الاقتصادية الممكنة الوحيدة في الأجل الطويل هي التنمية المستدامة.

وعندما اختير موضوع الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، تم حثنا أيضاً على حشد الجهود المتعددة الأطراف من أجل شمول الجميع. وبخلاف التعليم الجيد أو الحد من الفقر أو الإجراءات المتعلقة بالمناخ، لا يشكل شمول الجميع في حد ذاته هدفاً من أهداف التنمية المستدامة لكنه هدف له صلة بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأرى أن شمول الجميع أكثر أهمية لأنه متأصل في مفهوم الاستدامة - ولا يغدو أي إجراء أو سياسة أو نظام مؤسسي مستداماً إذا لم يكن شاملاً للجميع. فشمول الجميع يشبه الثقة. وهو نوع العوامل المعززة التي تبقى المجتمعات معاً.

إن العديد من البلدان الممثلة في هذه القاعة هي ديمقراطيات تمثيلية تستند إلى البرلمانات والأجهزة التنفيذية التي تمثل مختلف رغبات المواطنين من خلال توجيه وتنظيم إرادة لأفراد في شكل

بالنسبة لنا أو لأي بلد صغير مماثل لبلدنا. ولكن إذا تمكنا من الالتزام بتلك المهمة قبل عقد من الزمن والوفاء بتلك الالتزامات، فينبغي للبلدان الصناعية الكبيرة الآن كذلك أن تكون قادرة على الوفاء بالاتفاقات التي وقعتها جميعنا.

إن العالم يحثنا على أن نتصرف بحزم وبقوة في مواجهة حالة الطوارئ المناخية. ففي كل يوم جمعة، يطالبنا مئات الآلاف من الشباب في جميع أنحاء العالم بإصرار بأن نحافظ على مستقبلهم - لا على تقدمهم الاقتصادي أو فوائد دولة الرفاه، وإنما مستقبلهم بالمعنى الحرفي الأساسي، وجود الحياة البشرية على كوكب الأرض في حد ذاته.

ويبدو لي أننا نمرّ بمنعطف حاسم، في الوقت الذي نختتم فيه المناقشات بشأن الأدلة العلمية على تغير المناخ، وتُنحى جانباً المناقشة بشأن من الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأكبر لاتخاذ الإجراءات. ولدينا خريطة طريق، وهي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي وقع رسمياً في هذه القاعة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكل ما تبقى هو بالتالي تنفيذ مضمون الاتفاق على الصعيد الوطني، الذي أود أن أشير إلى أنه ليس بالاتفاق الأمثل لكنه يلي الحد الأدنى المطلوب، بنطاقٍ أثق في أنه سيتعين توسيعه في المستقبل.

وخلال العامين الماضيين، شرعت أندورا في تنفيذ خطة طموحة لتحويل نموذج التنمية المستدامة لدينا إلى نموذج مستدام يسهم في الحد من الاحترار العالمي. وفي بلدنا، المصدران الرئيسيان لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون هما النقل والتدفئة. ولهذا السبب، قمنا بنشر خطة الحوافز المباشرة للاستعاضة عن المركبات لدينا بسيارات كهربائية، ونفذنا برنامجاً لتقاسم الركوب وجددنا شبكة النقل العام لجعلها أكثر استدامة. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير من العام المقبل، يجب أن يصبح استهلاك جميع المباني في أندورا من الطاقة صفراً تقريباً. وفي الوقت نفسه، أطلقنا خطة طموحة للاستثمار العام والخاص لزيادة إنتاج

يتكون منهم برلماننا. واليوم نصف البرلمانيين في أندورا هم من النساء.

ويبين تاريخنا أن قدرة المؤسسات على التحمل أفضل عندما تكون مرنة بدلا من تصلبها. ولذلك، نؤيد مبادرة الأمين العام بتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة المزدوج، مما يجعلها أكثر مرونة وأكثر فعالية. ولدينا أيضا خريطة طريق لقياس فعاليتها. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيعالج معظم شواغل وتطلعات الغالبية العظمى من سكان العالم.

ويتمثل أحد التحديات الكبيرة في عصرنا الاستجابة للعديد من الأشخاص الذين يشعرون بأنهم مستبعدون من المؤسسات الديمقراطية والعمليات الإنمائية. وفي أندورا، نعمل لتعزيز شمول الجميع. ونعكف على تنفيذ قانون المساواة الذي صدر مؤخرا. ونعمل على قانون المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، الذي يكافح دوما وباستمرار الفجوة في الأجور والحاجز غير المرئي بينهما، بما أن العمل هو ساحة المعركة الحقيقية من أجل تحقيق المساواة وشمول الجميع، ليس للمرأة فحسب، بل أيضا للفئات المحرومة تقليديا، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو الشباب الذين لم يكملوا التعليم الثانوي.

وعلى الرغم من الانكفاء القومي والانفرادي في مختلف أنحاء العالم، فإن الحل الحقيقي للمسائل الكبرى في عصرنا هو تعددية الأطراف الفعالة والشاملة للجميع - الفعالة، كي يتسنى لنا المضي قدما على طريق التنمية المستدامة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والشاملة للجميع لأن إحراز التقدم الذي لا يخدم سوى القلة يصبح غير مستداما والمؤسسات التي لا تمثل إلا إرادة القلة تغدو ضعيفة. وأندورا، الملتزمة بالطريق نحو السلام والوئام والتنوع المتكامل، ستدعم الأمم المتحدة دائما في بناء نظام متعدد الأطراف يكفل التنمية المستدامة وشمول الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

برامج حكومية تلي رغبات السكان واحتياجاتهم. إن الجمعية العامة هي التعبير الكامل عن فكرة الديمقراطية التمثيلية على الصعيد الدولي، لأن أنشطة الأمم المتحدة هي بمثابة توجيه وتنظيم نوايا وإجراءات مختلف الدول الأعضاء. غير أن هذه الفكرة، فكرة الديمقراطية التمثيلية، تتعرض للخطر وحاصرتها الحركات الشعبوية والمعادية للديمقراطية التي تتحدى تعددية الأطراف وتحوز على إعجاب الديمقراطيات المباشرة المتأخرة في مسيرة النمو. ولا يجب أن تعني الاستجابة لأزمة تمثيل المؤسسات بالضرورة قدرا أقل من التمثيل أو عددا أقل من المؤسسات، ولكنها تتطلب مؤسسات فعالة حقا في الاستجابة لاحتياجات الناس الذين يمكن أن يروا فيها تجسيدا لهم. وفي كثير من الأحيان، الأشخاص الذي يوجهون أكبر قدر من الانتقاد للمؤسسات بذريعة كونها غير ممثلة هم على وجه التحديد الذين يضعفونها إلى أبعد حد بإجراءاتهم التي يتخذونها.

ولا ينبغي أن تكون الاستجابة لأزمة المؤسسات التمثيلية والمتعددة الأطراف هي المعادة المؤسسية. فلنسأل أنفسنا. هل كان العالم مكانا أفضل قبل إنشاء الأمم المتحدة؟ هل كانت أوروبا مكانا أفضل قبل وجود الاتحاد الأوروبي؟ هل كانت بلداننا أفضل قبل إنشاء البرلمانات الوطنية؟ والجواب واضح. ونظرا للأزمة المؤسسية، فإن ما نحتاج إليه هو تحسين مؤسساتنا، لا أن نزيدها عجزا. ويمثل إصلاح المؤسسات الديمقراطية أو تكييفها لجعلها أكثر تمثيلا تحديا على الصعيدين الوطني والعالمي، وكان يشكل تحديا دائما. وفي هذا العام، تحتفل أندورا بمرور ٦٠٠ سنة على وجود المجلس العام بل انقطاع، وهو البرلمان الذي يمثل إرادة شعب أندورا منذ عام ١٤١٩. وعلى مدى هذه القرون الستة، أجرت مؤسساتنا العديد من التغييرات لتعكس واقع بلدنا بشكل أفضل. وقد استغرقت بعض التغييرات مئات السنين، بينما تحققت تغييرات أخرى بسرعة أكبر. فقبل ٢٥ عاما تحديدا، كانت هناك امرأة واحدة من الـ ٢٨ عضوا الذين

ردود الفعل على الأحداث. وهي تستند إلى اتفاقات مستدامة بدلا من الاتفاقات السريعة على حساب الآخرين. وسيلتزم كل الذين يجوبون بلدانهم بالتعاون لأنه لا سبيل إلى مستقبلنا إلا إذا عملنا معا. والسياسة الخارجية المستدامة هي سياسة خارجية متعددة الأطراف. وقد أنشئت الأمم المتحدة على أساس ذلك المبدأ بالذات وهو أيضا المبدأ التوجيهي للسياسة الخارجية لألمانيا وأوروبا. وأود أن أقدم أربعة أمثلة لتوضيح ذلك.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، فقد بينت لنا الهجمات على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية السرعة التي يمكن أن تتصاعد بها الأحداث. وإيران هي التي تتحمل المسؤولية عنها على النحو الذي أوضحناه نحن الأوروبيين علنا وبيناه أيضا في اجتماعاتنا مع وزير الخارجية الإيراني. والسبيل الوحيد لتخفيف حدة التوتر هذه إجراء محادثات بين الولايات المتحدة وإيران. غير أن ذلك لن يحدث إلا بتفادي وضع شروط مسبقة غير واقعية لإجراء هذا الحوار. وهناك أمر آخر أكدناه اليوم في اجتماعنا مع إيران وروسيا والصين. ونعزم مواصلة التقييد بخطة العمل الشاملة المشتركة وتحقيق هدف أن تكون إيران خالية من الأسلحة النووية. لأن ذلك يوفر بيئة آمنة وأساسا لإجراء مزيد من المحادثات مع إيران بشأن المواضيع الأخرى ذات الأهمية في ذلك السياق. وفي نهاية المطاف، فإن الدبلوماسية تعني عدم التخبط في يأس. وهي تعني أيضا التمسك بالاتفاقات المتبادلة. ولذلك فإننا نتوقع من إيران الوفاء بالتعهدات المبرمة معنا والمجتمع الدولي بأسره فيما يخص خطة العمل المشتركة والاستجابة للجهود الأوروبية الرامية إلى إحراز تقدم في التوصل إلى حل دبلوماسي.

ثانيا، فيما يخص أفغانستان، فإننا نعرب عن أسفنا العميق لتسبب تلك الهجمات الشنيعة من جانب حركة طالبان في تقويض المحادثات مع الولايات المتحدة في الدوحة. وقد أيدت ألمانيا المحادثات وتابعتها عن كثب منذ البداية. ونحن مقتنعون

اصطحب السيد جافيه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هيكو ماس، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد ماس (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): استمعنا جميعا، هنا في نيويورك خلال الأيام القليلة الماضية، إلى الكثير من الخطب - في قمة العمل المناخي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والعدد الكبير جدا من الأنشطة الجانبية، وبطبيعة الحال هنا في ماراثون إلقاء الخطب المعروف باسم المناقشة العامة.

وإذا ما حللنا جميع الخطب فرما نجد أن مصطلح "الاستدامة" هو أكثر تكرارا من غيره. وأعتقد أن هذا المصطلح ليس سوى ترويج أو اتجاه تسويقي أو شيء ما من التموهية الأخضر لنخبة مرحلة ما بعد المادية. ولن يحدث أي تغيير في ذلك ما دمنا لا نفعل شيئا أكثر من مجرد الحديث عن الاستدامة. وإذا نتحدث هنا في نيويورك عن الاستدامة فإننا نخاطر بخسارة السباق ضد تغير المناخ. فالأرض تحترق. وإذا نتحدث عن الاستدامة هناك رجال ونساء وأطفال يعانون من المجاعة والأوبئة. وإذا نتحدث عن الاستدامة، هناك أشخاص يتوفون بسبب الحروب والنزاعات التي سعيينا إلى حلها على مدى سنوات دون طائل. فهناك سوريا ومالي وأوكرانيا والشرق الأوسط وأفغانستان واليمن وإيران وميانمار وكوريا الشمالية إلى آخر القائمة الطويلة. وقد حان الوقت لأن نفعل ما هو أكثر من مجرد الكلام عن الاستدامة. وقد حان الوقت للعمل على نحو مستدام، بما في ذلك في مجال السياسات الخارجية والأمنية.

فالسياسة الخارجية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى إيجاد حلول دائمة للنزاعات وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة بغرض ضمان القبول والاستقرار. وهي تركز على الوقاية بدلا من مجرد

أخيراً، وفيما يتعلق بسوريا، فبعد أن دخلت الحرب عامها التاسع الآن فرما تبدو فكرة السلام المستدام ساذجة تقريبا. ومع ذلك فإن هناك اليوم أسبابا للأمل الحذر. ويعد إنشاء اللجنة الدستورية خطوة أولى هامة صوب العملية السياسية. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تشرع اللجنة في عملها بسرعة وتنفذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولن يتحقق السلام الدائم في سوريا إلا بعد أن نتصدى لأسباب النزاع ونلبي رغبة الشعب السوري في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولن يكون التعمير مستداما إلا عندما يبدو التقدم السياسي الحزب واضحا. ولن تشارك ألمانيا ريثما يتحقق ذلك. والعدالة عنصر آخر لا يقل أهمية أيضا. وكيف يؤمن الآلاف من السوريين الذين تعرضوا للصدمات النفسية والتعذيب والتشريد وضحايا الاعتداءات بالغاز السام بالسلام بينما لا يزال جلاذوهم في إفلات من العقاب؟ والانطباع السائد الآن، وليس في سوريا وحدها، هو أنه لم تعاقب بعد حتى أسوأ أنواع الجرائم المرتكبة. ويواجه القانون الجنائي الدولي نفسه ضغطا هائلا. ولذلك فإننا نعترم قبل نهاية هذا الأسبوع إنشاء تحالف ضد الإفلات من العقاب يرمي إلى تعزيز الولاية القضائية الجنائية الدولية. فلن تكون هناك مصالحة أو سلام بدون تحقيق العدالة.

وتبين هذه الأمثلة الأربعة أن السياسة الخارجية المستدامة تتطلب المثابرة والعزم والصمود. وهي تعني قبل كل شيء العمل معا بطريقة موثوقة. وبإمكاننا إحراز التقدم عندما نعمل معا بعيدا عن أضواء الدعاية في كثير من الأحيان. ففي السودان لاح أمل في بداية جديدة حقا بعد انتظار دام لمدة ٣٠ عاما. وقد كنت هناك مؤخرا وأكدنا للمسؤولين أننا سنواصل دعم الانتقال عن طريق الوساطة في إطار مجلس الأمن بصفتنا أحد البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلا عن كوننا إحدى الجهات المانحة. ولا يقتصر دعمنا لعمليات السلام على السودان وحده.

بأنه لا يمكن التوصل إلى حل مستدام للنزاع إلا من خلال التسوية السياسية. وذلك هو السبيل الوحيد الذي يضمن استمرار السلام في الأجل الطويل. ونحن مدينون بذلك لجميع الذين تعاونوا على جعل أفغانستان بلدا سلميا في غضون الـ ١٨ عاما الماضية، وضحو بجياهم في بعض الأحيان. ولذلك السبب، فإن التوصل إلى اتفاق مع حركة طالبان لا يكون أيضا سوى خطوة أولى. ولذلك فإننا بحاجة إلى محادثات سلام بين الأطراف الأفغانية. وألمانيا مستعدة لدعم تلك المحادثات لضمان ألا يذهب كل الجهد الذي بذلته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن هباء: إيجاد نظام دستوري وضمن الحد الأدنى من الاستقرار واحترام حقوق الإنسان وحقوق النساء والفتيات على وجه الخصوص.

ثالثا، وفيما يتعلق بأوكرانيا فقد وصلت عملية مينسك التوصل إلى طريق مسدود تقريبا خلال العامين الماضيين. وشهدنا هناك في أوروبا عدوانا أزهق أرواح ما يزيد على ١٣٠٠٠ شخص. ولن نقف مكتوفي الأيدي حيال ذلك. فالمواطنون في أوكرانيا يرغبون في السلام. وقال ذلك الرئيس زيلينسكي بوضوح تام وجعله أحد أولوياته، فأعطى زخما جديدا. وخذ مثلا على ذلك الجسر في منطقة ستانيتسيا لوهانسكا. فقد ظل مدمرا على مدى أربع سنوات. والآن يعاد بناؤه، بينما يستمر سحب المعدات العسكرية والجنود. وقد يبدو ذلك خطوة صغيرة للوهلة الأولى ولا تعدو عن كونها جزءا محدودا من فض الاشتباك الذي دعت إليه عملية مينسك. غير أنها خطوة هائلة للأشخاص الذين يستخدمون الجسر يوميا. ويجب علينا الاستفادة من ذلك الزخم. ونعمل بجهد بالتعاون مع فرنسا في إطار صيغة نورماندي لإيجاد حلول للمسائل التي ظلت على الطاولة منذ ما يقرب من أربع سنوات في نهاية المطاف. ويعني اتباع سياسة خارجية مستدامة أيضا في نهاية المطاف السعي الدؤوب إلى تحقيق الأهداف تدريجيا. وليس التقاعس خيارا.

النزاعات على الموارد القليلة المتبقية، فستكون حروب المستقبل حروب مناخ. لذا يجب أن تصبح حماية المناخ أمراً حتمياً في السياسة الخارجية المستدامة.

ونركز أثناء عضويتنا في المجلس أيضاً على دور المرأة. فلا يزال العنف الجنسي يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب. وهذا أمر بغض ومنحرف. وباتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) في نيسان/أبريل، تمكنا من المساعدة على كفالة تحسين الدعم للناجين من العنف الجنسي، ولكن هناك المزيد على المحك هنا. إن تحقيق السلام المستقر يزيد رجحاناً بنسبة ٣٣ في المائة إذا شاركت المرأة في العملية. ولذلك نلتزم التزاماً راسخاً برؤية زيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام. لا تشغل النساء في الوقت الراهن سوى ثمانية مقاعد من كل ١٠٠ في محادثات السلام. وهذا لا يقل عن كونه تقصيراً. وببساطة، فإن جهود السلام لن تنجح إذا كان ٥١ في المائة من سكان العالم مستبعدين. لذا سنواصل القيام بكل ما في وسعنا للكفاح من أجل المساواة في العالم. وهذه ليست مجرد مسألة تتعلق بالعدالة ولكنها مسألة تعامل إنساني لائق وعقلانية إنسانية.

كما سنواصل الكفاح في مجلس الأمن لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبفضلنا أعيد وضع موضوع تحديد الأسلحة النووية في نيسان/أبريل على جدول أعمال المجلس للمرة الأولى منذ سبع سنوات - وأكرر، منذ سبع سنوات - على الرغم من أنه إن كان ثمة شيء واضح تماماً فهو أننا لن نتمكن من بناء الأمن إلا إذا عمل بعضنا مع بعض لا ضد بعضنا بعضاً. وهذا هو السبب في أن العديد من الدول تنادي بقوة وبنفاد صبر لمن أجل العودة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وواقعية لنزع السلاح، ولا سيما في المجال النووي، وهذا هو السبب في أنه يجب على تلك الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك. وفي أعقاب إطلاق مبادرة نزع السلاح في اجتماع وزاري دولي عُقد في ستوكهولم في حزيران/

وبالتالي يسرني أن أعلن أن ألمانيا ستضاعف مساهمتها في صندوق بناء السلام هذا العام، من ١٥ مليون يورو إلى ٣٠ مليون يورو.

وفي مالي، يواصل ذوو الخوذ الزرق التابعون للأمم المتحدة، بمن فيهم حوالي ١٠٠٠ فرد ألماني العمل للحفاظ على السلام الهش على أساس يومي. ويتمثل الشرط الأساسي لضمان الاستقرار الدائم هناك في أن يستعيد السكان ثقتهم في قوات الأمن المحلية. ولذلك السبب أنشأنا جنبا إلى جنب مع فرنسا شراكة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا.

ولا يزال يتعين إيجاد حل للنزاع في ليبيا. ونعرب عن تأييدنا للأمم المتحدة وللجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص، سلامة. والسبيل الوحيد للمضي قدماً هو عملية تشمل من يقدمون الدعم لأطراف النزاع. ونريد أيضاً تحمّل المسؤولية في هذا الصدد، وقد أطلقنا بالتعاون مع الممثل الخاص عملية يُراد بها أن تؤدي إلى تحقيق السلام.

لقد كانت ألمانيا عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة تسعة أشهر حتى الآن، والانطباع لدي هو أن الأزمات والنزاعات لا تُناقش في غالب الأحيان في المجلس حتى ينطلق الرصاص ويموت الناس. وهذا يتناقض تماماً مع صنع السياسات المستدامة، لأن الأوان يكون قد فات بالفعل عند هذه النقطة. يجب أن يتحوّل مجلس الأمن من كونه هيئة استجابة للأزمات إلى هيئة لمنع الأزمات. وأخيراً، يجب أيضاً أن يدرس أسباب نشوب النزاعات. ولهذا وضعنا المناخ والأمن على جدول الأعمال منذ بداية فترة عضويتنا وسنكفل أن تظلّ عليه. لم يعد تغير المناخ منذ زمن طويل مجرد تحدٍّ إيكولوجي للبشرية. فهو يصبح بصورة متزايدة مسألة حرب وسلام. وما تغير المناخ إلا مسألة بقاء للبشرية. فإذا لم يعد الناس يحصلون على مياه الشرب النظيفة، وإذا دُمرت محاصيل بأكملها بسبب الجفاف المستمر، واندلعت

الآخر“. والحقيقة هي أنه لا يمكن حلّ أي من مسائل المستقبل الرئيسية التي تواجهنا اليوم على يد بلد يعمل بمفرده. ولن نجد الحلول للعملة والثورة الرقمية والهجرة وتغيّر المناخ الناجم عن فعل الإنسان إلا إذا عملنا معاً.

ليس التعاون خيانة من المرء لبلده. بل هو يخلق المتطلبات الأساسية لأمن بلداننا وازدهارها. في الأشهر الـ ١٢ الماضية، اجتمعت البلدان التي تتشاطر هذا الرأي من جميع أنحاء العالم معاً في التحالف من أجل تعددية الأطراف. وغداً، سيلتقي أكثر من ٥٠ من زملائي هنا في نيويورك للاتفاق على خطوات ملموسة من أجل تعزيز القانون الدولي وحقوق الإنسان ومناقشة نزع السلاح ومنع الأزمات وبناء السلام والقضايا العالمية في المستقبل، مثل تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني وتغير المناخ. وهذه هي تعددية الأطراف في الممارسة العملية. وهي السياسة الخارجية المستدامة. إن التنمية المستدامة ليست مبدأ الحوار المتعالي أو نهج النخبة التي لا يستطيع الحصول عليها إلا الأثرياء. بل على العكس، لم يعد بوسعنا أن نتحمل عدم التصرف على نحو مستدام.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٢.

يونيه، نوّد أن نضع قضايا نزع السلاح النووي بشكل ثابت على جدول الأعمال الدولي قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. وأتطلع إلى الترحيب بحضور مؤيدي المبادرة إلى برلين في العام المقبل.

إن التعاون والحلول التوفيقية والدفاع عن التزامنا بالقواعد والمؤسسات المشتركة هو فهمنا لاستدامة السياسة الخارجية. لقد استفادت ألمانيا أكثر من معظم البلدان الأخرى من النظام القائم على القواعد على مدى الـ ٧٠ عاماً الفائتة. ويرتبط السلام والرخاء والتجارة الحرة والعالم المنفتح على الخارج، فضلاً عن المجتمع المتحرر في الداخل، ارتباطاً وثيقاً بتعددية الأطراف. لا تسرّ على الدرب وحدك مرة أخرى أبداً – هذا درس تعلمناه من تاريخنا. وتحديداً لأن ألمانيا هي التي بدأت قبل ٨٠ عاماً بإطلاق النيران والدمار في أوروبا وفي العالم، يجب علينا أن نتحمل مسؤولية خاصة اليوم عن نظام يضمن السلام. ولهذا السبب أنشأنا التحالف من أجل تعددية الأطراف في العام الماضي. إننا لا نتفق مع الفكرة القائلة بأنه إذا كان كل شخص يفكر في نفسه فقط فهذا يعني أن الجميع قد تم التفكير فيهم، لأن ذلك لا يعني في النهاية إلا أن ”كل واحد سيكون ضد